الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعبّاس
كليّة الآداب و اللّغات والفنون
قسم اللّغة العربيّة وآدابها

تيسير النّحو عند عباس حسن:

قراءة نقديّة في كتاب "النّحو الوافي"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللّغة والأدب العربي

ضمن مشروع : قضايا تيسيرِ النّحوِ العربيّ بين القديم والحديث

إعداد الطّالب:
شباب نورالدين

إشراف الدّكتور:
مبارك عبد القادر

لجنة المناقشة

الأستاذ المناقش	الصّفة
د. قندوز محمد – جامعة سيدي بلعباس –	رئيسا
د.مبارك عبد القادر – جامعة سيدي بلعباس –	مشرفا ومقرّرا
د.حمداد بن عبد الله – جامعة سعيدة –	عضوا مناقشا
د. فرعون بخالد – جامعة سيدي بلعباس –	عضوا مناقشا

السّنة الجامعيّة : 2015 /2016م

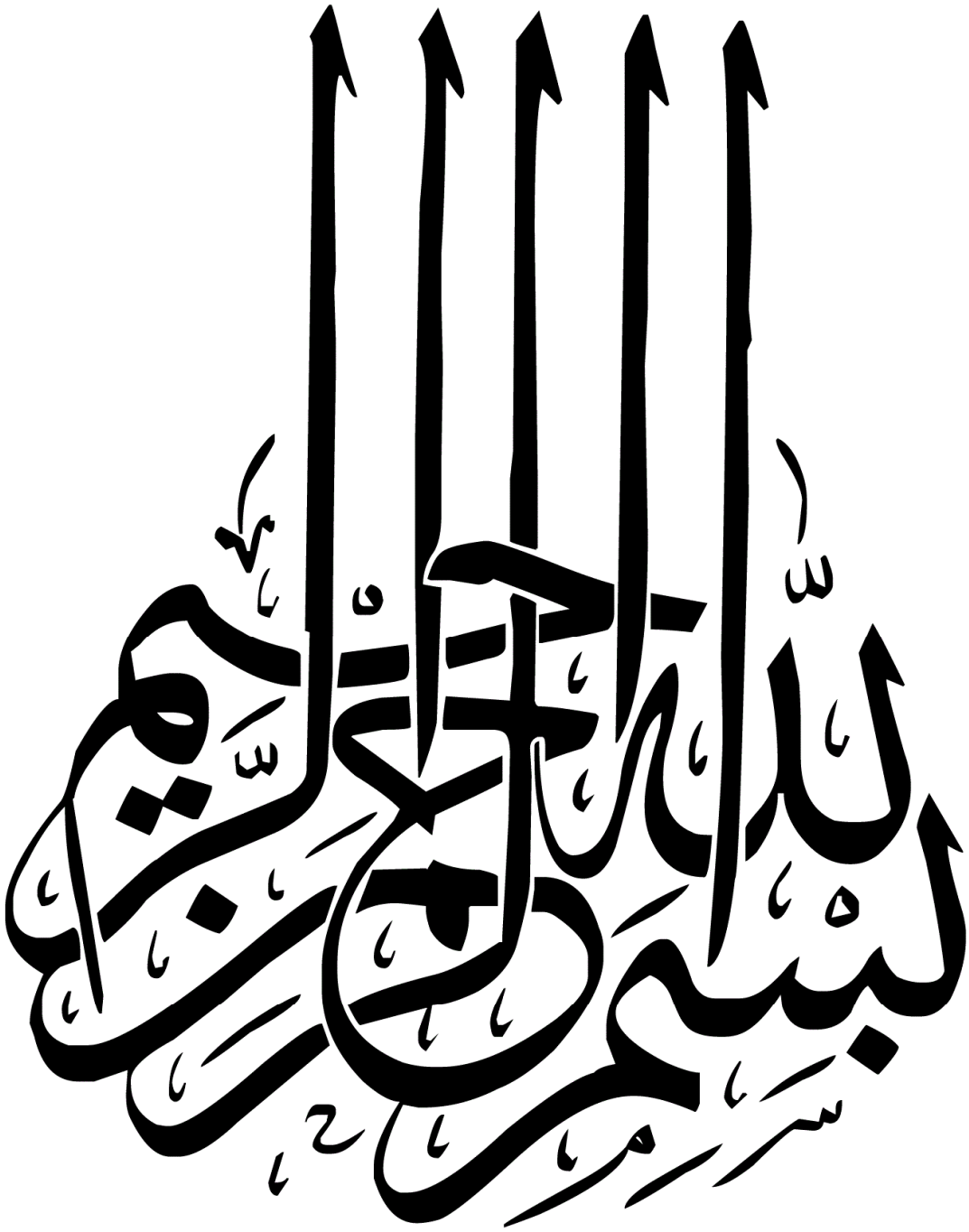
بسم الله الرحمن الرحيم

الشّكر والتّقدير

الحمد لله الآمر بشكره ، إذ قال وقوله الحقّ :﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (الزمر،66)، فله الشّكر على ما أسبغ علينا من نعم ظاهرة وباطنة.

ولا بدّ لي بعد شكر الله أن أقف وقفة شكر وامتنان إلى أستاذي الفاضل مبارك عبد القادر الذي تفضّل بالإشراف على هذه الرسالة، فغمرني بعلمه وفضله ورحابة صدره ، فأمدّني بتوجيهاته السديدة وآرائه المفيدة ، ورافقني في إنجاز هذا البحث من أول يوم ، فحفظه الله ، وأبقاه ذخراً للعلم وسنداً للباحثين والدارسين.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الكرام بقسم اللّغة العربيّة بجامعة سيدي بلعباس كفاء ما بذلوه من جهود ونصائح وما قدّموه لنا من علم ومعارف.

وإلى كلّ من قدّم لي عونًا أو ساعدني في إنجاز هذا العمل.

إلى هؤلاء جميعا أوجّه شكري وامتناني، فلهم منّي خالص الثّناء ، والحمد للّه المستعان.

شباب نور الدين

الإهـداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله بقاءهما ومتّعهما بالصّحة والعافيّة.

وإلى رفيقة دربي في هذه الحياة ؛ و إلى أبنائي وبناتي،

إلى هؤلاء جميعاً أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

شباب نور الدين

بسم الله الرّحمن الرّحيم

مقدّمة:

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربيّ مبين ويسّره للمتذكّرين؛ أحمده حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه؛ وأستعين به ، والصّلاة والسّلام على نبيّه الكريم سيّدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطّاهرين الطيّبين، وعلى صحابته الخيّرين ، أمّا بعد:

فإنّ للنّحو العربيّ مكانتَه العاليّةَ ومنزلتَه الرفيعةَ بين سائر العلوم ، إذ لا يفهم كلامُ الله ولا حديثُ رسوله صلّى اللّه عليه وسلّم فهماً صحيحاً إلاّ بمعرفته ، وهو الوسيلة لاستقامة اللّسان وقوة البيان ، فلا يستقلّ علم من العلوم اللّسانية بنفسه عن النّحو، أو يستغني عن معونته ، ولا يبلغ المجتهدُ رتبةَ الاجتهادِ حتّى يعلمَ من قواعده ما يعينه على فهم المعاني ودلالة النّصوص ، وإذا كانت منزلةُ النّحو بهذه الأهميّة البالغة ؛ فليس غريبا أن يحظى منذ نشأته باهتمام العلماء وإقبالهم ذلك الإقبال المفرط على إرساء أُسُسِه والتأليف فيه ، فما كدنا ندرك النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة حتّى بلغ النّحو مرحلة نضجه على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 هـ) ويونس بن حبيب (ت183 هـ) ، ثمّ تكاملَ بنيانُه واستوى عوده ، وإذا هو يظهر علما قائما بأصوله ومسائله في كتاب سيبويه (ت 180هـ) ؛ والذي يعدّ أوفر كتاب وصل إلينا في النّحو العربي، وشهد القرنان الرابع والخامس للهجرة الذروة في ازدهار المصنفات في مجال تيسير النّحو، إذ عكف كثيرٌ من النّحاة على شرح " الكتاب" وشرح أبياته وتفصيل مبهمه ، ومن بين تلك الشروح :

- "شرح كتاب سيبويه" لأبي سعيد السيرافي (ت 368هـ) .
-"شرح كتاب سيبويه" لعلي بن عيسى الرماني (ت 384هـ) .
- وكتاب "شرح أبيات سيبويه" لأبي جعفر النّحاس (ت 338هـ)

- "شرح أبيات سيبويه" ليوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت 385هـ)

كما صنّفت مؤلفات تعليميّة بغرض تيسير النّحو وتعليمه منها :كتاب " الجمل في النّحو" لأبي القاسم الزجاجي (ت340هـ) ، وكتاب "الواضح" لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي (ت379هـ)، وكتاب "اللّمع في العربيّة" لابن جنّي (ت392هـ) .

و توالت المؤلفات النّحويّة فألّف ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)" مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب"، كما ظهرت المتون النّحوية نثرا ونظما "كألفيّة ابن مالك" ، وكثرت الشروح والحواشي على هذه المتون ، حتّى قيل إنّه لم ينضج علم من علوم العربيّة كما نضج النّحو.

وبقي النّحو يحظى باهتمام النّحاة وعلماء العربيّة على مرّ العصور؛ حتّى إذا أدركنا العصر الحديث تَعَالَت الصّيحاتُ الداعيّة إلى تيسيره تارة ، وإلى تجديده وإحيائه تارة أخرى ، ودعا بعض النّحاة المحدثين إلى إلغاء العوامل النّحوية وإسقاط العلل الثواني والثوالث واسقاط التمارين غير العمليّة متأثرين بفكرة ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) التي أثارها في كتابه "الردّ على النّحاة"، و من هؤلاء إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النّحو" و شوقي ضيف في كتابه "تجديد النّحو"، وراجت فكرة التيسير في ظل انكماش الفصحى وشكوى المتعلّمين من صعوبة النّحو و عزوفهم عن تعلّمه ، وحملت مجامع اللّغة العربيّة وغيرها من الهيئات المختصّة على عاتقها مهمّة تيسير النّحو، فضلا عن الجهود الفرديّة التي قدّمها بعض النّحاة الذين اقتنعوا بضرورة التيسير وحملوا لواءه ، ومنهم عبّاس حسن الذي دعا إلى تخليصه من الشوائب التي شوّهته ، وأَضْعَفَتْ شأنَه، وانتهت به إلى ما نرى.

وعندما نتأمّل ما كتبه عبّاس حسن في كتابه " النّحو الوافي" أو في كتاب " اللّغة والنّحو بين القديم والحديث " ندرك أنّ تيسير النّحو بات أمرا ضروريّا عنده ، وفي هذا السياق يأتي موضوع هذا البحث الموسوم بـ" **تيسير النّحو عند عبّاس حسن** : قراءة نقديّة في كتاب النّحو الوافي" .

أمّا الإشكالية التي يطرحها البحث فتكمن في التساؤل عن أثر عباس حسن ومدى مساهمته في تيسير الدرس النّحوي من خلال مؤلفه النّفيس "النّحو الوافي"، وتتفرع عن هذا السؤال جملة من الأسئلة لعلّ أبرزها يكمن فيما يلي:

- هل يعدّ عباس حسن بحقّ من مُيسِّري النّحو العربيّ في العصر الحديث؟
- فيم تتمثل جوانب التيسير عنده؟ وما هي الأسس التي أقام عليها منهجه التيسيري؟
- هل في كتابه "النّحو الوافي" تجسيد لآرائه النظريّة الداعيّة إلى تيسير النّحو ؟

وتأتي أهميّة موضوع البحث نابعةً من أهميّة النّحو ذاته ، فإذا كان للنّحو أهميّتُه العلميّةُ المعروفة ؛ فإنّ موضوع تيسير النّحو عند عبّاس حسن يكتسي أهميّة تربويّة في المقام الأول، ذلك أنّ البحث في هذا الموضوع يقودنا إلى الكشف عن الطرائق التربويّة المثلى لتعليم النّحو، ورسم المنهج الصحيح لتيسير العربيّة من خلال تشخيص مشكلات النّحو وتطهيره من الشوائب التي علقت به على مرّ العصور.

ويقتضي الواجب هنا أن أشير إلى الدراسات السابقة والمشابهة للبحث ، إذ أنّ هناك بعض الدراسات التي سبق وأن تطرقت إلى موضوع تيسير النحو عند عباس حسن، ومن أهمها رسالة لنيل درجة دكتوراه ، موسومة بـ: **تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي دراسة وتقويم،** لعبد الله بن حمد عبد الله، بجامعة أم القرى، سنة 2012 م، ورسالة مماثلة عنوانها (**عباس حسن وجهوده في النحو**) لقحطان عبد الستار عارف ، هذا بالإضافة إلى رسالة أخرى موسومة بـ :(**عباس حسن وجهوده النّحوية واللّغوية**) وهي عبارة عن رسالة ماجستير أعدتها الطالبة زينب شافعي عبد الحميد بجامعة القاهرة،سنة1991م، وحاولت جاهدا أن أحصل على هذه الرسائل للإفادة منها ؛ غير أنّني لم أتمكن من الحصول إلاّ على الرسالة الأولى .

ولما كان اهتمام الباحثين منصبًّا على الدرس النّحوي والجهود المبذولة للنهوض به ، رأيت أن أتناول موضوع تيسير النّحو عند عبّاس حسن من خلال قراءة نقديّة في كتابه "**النّحو الوافي**"، علّي أكتشف الجديد في هذا المجال ، أو أكمل ما كان ناقصا ، وأوضّح ما كان غامضا من دراسات سلفت ، وعموما يمكن تلخيص أسباب اختياري لهذا الموضوع فيما يأتي:

1. كون الموضوع وثيق الصلة بمشروعنا (قضايا تيسير النّحو العربيّ بين القديم والحديث)
2. أهميّة الموضوع وارتباطه بترقيّة اللّغة العربيّة.

3. أثر عباس حسن في خدمة اللّغة العربية بصفة عامة والنّحو بصفة خاصة.

4. مراعاة الأهمية العلميّة و القيمة التربويّة لكتاب "النّحو الوافي".

وترمي هذه الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف الأساسيّة ، وهي:

- الوقوف على أثر عباس حسن في تيسير النّحو .
- تبيين مظاهر التيسير في كتابه "**النّحو الوافي**"
- توضيح موقفه من الأصول وأثره في دراسة المسائل النّحويّة.
- إبراز المنهج الذي اعتمده عباس حسن في تقديم الدّرس النحوي .
- تقييم كتاب "**النّحو الوافي**" تقييما موضوعيا.

واعتمدتُ في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع ، لعلّ أهمها مؤلفات عبّاس حسن وأخصّ بالذكر كتاب" النّحو الوافي" وكتاب" اللّغة والنّحو بين القديم والحديث"، إلى جانب بعض المصادر التراثيّة وأهمّها كتاب "الخصائص" لابن جنّي، وكتاب " لمع الأدلة في أصول النّحو" و"الإنصاف في مسائل الخلاف" للأنباري كمال الدين ، وكتاب "الاقتراح في علم أصول النّحو" لجلال الدين السيوطي ، إلى جانب كتاب "الردّ على النّحاة" لابن مضاء القرطبي . أمّا المراجع الحديثة فاستعنت منها بكتاب"محاولات التيسير النّحوي الحديثة دراسة وتصنيف وتطبيق " لحسن منديل العكيلي؛ الذي يسلط الضوء في الفصل الثالث منه على محاولة عبّاس حسن ، فضلا عن بعض الكتب لأعلام التيسير في العصر الحديث ومنها "إحياء النّحو" لإبراهيم مصطفى ، وكتاب "تجديد النّحو" لشوقي ضيف ، وغير ذلك.

وفيما يخصّ الرسائل الجامعيّة ، فقد استعنت برسالة دكتوراه لعبد الله بن حمد بن عبد الله الحسين الموسومة بـ:" تيسر النّحو عند عباس حسن في كتابه النّحو الوافي دراسة وتقويم " بجامعة "أم القرى"سنة 2012م.

** **خطة البحث** :

يقوم البحث على مدخل وثلاثة فصول وخاتمة

– **مقدمة** : تتضمن حديثاً عن أهميّة موضوع البحث وأسباب اختياره ، وإبراز أهدافه وخطته والمنهج الذي اعتمدته فيه.

– **مدخل:** يتناول دواعي تيسير النّحو وتطوّر هذه الحركة على مرّ العصور.

1- **الفصل الأول: عباس حسن و"النحو الوافي"**

- المبحث الأول: ترجمته ومرجعياته

- المبحث الثاني:كتاب النّحو الوافي

2- **الفصل الثاني: موقف عباس حسن من الأصول النحوية**

- المبحث الأول: العامل

- المبحث الثاني: السماع

– المبحث الثالث: القياس.

– المبحث الرابع: التعليل

3– الفصل الثالث: منهج الكاتب في التأليف والتيسير النّحوي

- المبحث الأول : تبويب الكتاب .

- المبحث الثاني : أسس التيسير النّحوي عند عبّاس حسن.

– **خاتمة** : تمثّل خلاصة البحث وتشتمل على أهم نتائجه .

واقتضت طبيعة موضوع هذه الدراسة أن أختار المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الذي يلائم البحث في المجال النّحوي واللّغوي ويستجيب لأهدافه ، إذ أنّه يسمح بملاحظة الظواهر اللّغوية و السعي إلى اكتشاف العلاقات القائمة بينها.

ويعدّ كتاب "النّحو الوافي" موسوعة حقيقيّة في النّحو العربيّ ولا شكّ أنّ هذه الموسوعيّة التي تميّزه وكثافة مادته العلميّة تجعلان الإحاطة بمسائله وتفاصيل آراء صاحبه أمراَ في غاية الصعوبة ، إلاّ أنّني – بعون الله وفضله– تجاوزت ذلك بالصبر والإرادة ، آملا أن أكون قد وفّقت في عملي ،كما أرجو أن تميط هذه الدراسة اللّثام عن جهود شخصية لها باعها في مجال التأليف في النّحو، وتقريبه ممّن يصبو إلى تعلّم لغتنا العربيّة.

هذا وللّه الحمد والشكر على نعمه وتوفيقه ، كما أجدّد شكري لأستاذي الكريم عبد القادر مبارك الذي وسعني بفضله ورحابة صدره ، فتفضل بالإشراف على بحثي ولم يضنّ عليّ بتوجيهاته وإرشاداته السديدة ، والشكر موصول لأساتذتي الكرام بقسم اللّغة العربيّة الذين طالما أرشدوني ووجّهوني الوجهة الصحيحة، وأوردوني المورد الصافي.

شباب نورالدين

في 2015/10/22م

مدخل

دواعي تيسير النّحو العربيّ

إنّ للنّحو أهميّةً بالغةً ومنزلةً ساميّةً بين العلوم عموماً وعلومِ العربيّة خصوصاً، وإنّنا لفي غنى عن إقامة الدليل على فضله في تقويم اللِّسان والقلم، وحفظهما من مَعرَّة اللَّحن والخطأ، وتطويع اللّغة العربيّة وتمكين المستعربين من فهم معانيها واستخدامها في مختلف مستويات التعبير استخداما سليما كما استخدمها أهلها الأولون الذين نطقوا بها على الفطرة والسليقة صحيحة فصيحة.

وممّا قاله عباس حسن في الإشادة بمنزلة هذا العلم الجليل:" إنّ منزلة النّحو من العلوم اللّسانيّة منزلة الدستور من القوانين الحديثة، هو أصلها الذي تستمدّ عونه، وتستلهم روحه، وترجع إليه في جليل مسائلها، وفروع تشريعها".[1]

وإذا كان النّحو بهذه المنزلة، وكان لفرط اهتمام النحاة به قد تكامل ونضج حتى احترق، فما الذي حمل النّفوس على النفور منه وإظهار الشكوى من صعوبته والدعوة إلى تيسيره.

وقبل أن أتطرق إلى الإجابة عن هذا السؤال ، أرى من باب أولى – في بادئ الأمر – أن أقف على تحديد مفاهيم لبعض المصطلحات التي من شأنها أن تتكرر في هذا البحث ، ومن هذه المصطلحات التيسير والتجديد والإحياء ، وذلك لما يقع من تداخل بينها في كثير من الأحيان قد يؤدي إلى شيء من اللبس والغموض ، ولكن لا بأس قبل الخوض في ذلك أن أقدّم تعريفا للنحو وفق بعض معاجم اللّغة وكما ورد لدى علمائها.

1- تعريف النّحو

قال ابن منظور في مادة (ن ح ا) : " ثَبَتَ عَنْ أَهل يُونانَ، فِيمَا يَذْكُر المتَرْجِمُون العارِفُون بِلِسَانِهِمْ وَلُغَتِهِمْ، أَنهم يُسَمُّونَ عِلْمَ الأَلفاظ والعِنايةَ بالبحثْ عَنْهُ نَحْواً، وَيَقُولُونَ كَانَ فُلانٌ مِنَ النَّحْوِيينَ، وَلِذَلِكَ سُمي يُوحنَّا الإِسكَنْدَرانيُّ يَحْيَى النَّحْوِيَّ لِلَّذِي كَانَ حَصَلَ لَهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِلُغَةِ اليُونانِيِّين. والنَّحْوُ: إعراب الْكَلامِ الْعَرَبِيِّ. والنَّحْوُ: القَصدُ والطَّرِيقُ، يَكُونُ ظَرْفًا وَيَكُونُ اسْمًا، نَحاه يَنْحُوه ويَنْحاه نَحْواً وانْتَحاه، ونَحْوُ الْعَرَبِيَّةِ مِنْهُ".[2]

1- عباس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، ط.2،(دت)، ص66.

2 – ابن منظور: لسان العرب،تح: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة ، (دت) ، مادة[ن ح ا].

وقال الشريف الجرجاني في كتاب التعريفات: "النّحو: علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده".[1]

وقال أبو الفتح عثمان بن جني في باب القول على النّحو في كتابه "الخصائص" : " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنيّة والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوًا كقولك: قصدت قصدًا ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم".[2]

وجاء في المعجم الوسيط :"(النَّحْو) الْقَصْد يُقَال نحوت نَحوه قصدت قَصده وَالطَّرِيق والجهة والمثل والمقدار وَالنَّوْع (ج) أنحاء والنَحْو هوَ علم يعرف بِهِ أَحْوَال أَوَاخِر الْكَلام إعرابا وَبِنَاء"[3].

2- مفهوم تيسير النحو

التيسير في اللّغة مشتق من الفعل" يَسُرَ" ومعناه سَهُلَ ، فقد جاء في لسان العرب في مادة (ي س ر) : "واليُسْر ضدّ العُسْرِ، واليُسْرُ واليَسارُ والميسَرة والمَيْسُرَةُ كلُّه السُّهولة والغِنى ، ويقال

1 – الجرجاني الشريف محمد بن علي: التعريفات،تح: محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة، القاهرة ، (دت) ، ص202.

2 – ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص،تح:محمد علي النجار، دار الكتب المصريّة ، القاهرة ،ط.2 ، 2010م ، ج1 ، ص 34.

3 – مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: المعجم الوسيط ، دار الدعوة ، القاهرة ، ط2 ، 1972م ، مادة[ن ح و].

أَخذ ما تَيَسَّر وما اسْتَيْسَر وهو ضدّ ما تَعَسَّر والْتَوَى"[1]، وأمّا في المعجم الوسيط فنجد في المادة ذاتها ما يلي : يَسُرَ الشَّيْءُ يُسْرًا : سَهُلَ وأَمْكَنَ.[2]

وأمّا اصطلاحا فتيسير النَّحو مصطلحٌ يقصد به تقريب مادة النّحو العربي من المتعلمين بتقديمها على صورة أبسط مما هي عليه في السابق والاقتصار على النحو الوظيفي الذي يحتاجه المتعلّم في مختلف مراحل تعليمه.قال عباس حسن في كتابه "النّحو الوافي" : " إنّ التّفرقة بين عطف البيان وبدل كلّ من كلّ قائمة على غير أساس سليم، فمن الخير توحيدها، لما في هذا من **التيسير** ومجاراة الأصول اللّغويّة العامة ".[3]

ويعرض أحد الدارسين إلى مفهوم تّيسير النّحو فيجعله مقتصراً على طريقة تعليمه ، ويستفاد ذلك من قوله الآتي : "وحتّى لا نخطِئ الوجهة من البداية ، فيضيع الوقت والجهد ، وَجَبَ تحديد المفهوم الإجرائي لمصطلح تيسير النّحو، وهذا المفهوم يحدّده العلماء كالآتي : هو تكييف النّحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربيّة الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تُعْرَضُ فيها القواعدُ على المتعلّمين . فعلى هذا ، ينحصر التّيسيرُ في كيفيّة تعليم النّحو ، لا في النّحو ذاته"[4].

وقد أشار أحمد عبد الستّار الجواري في هذا الصدد إلى وقوفه على كلمة لطه حسين يقول فيها:"نحن لا نستطيع إطلاقا أن نبسّط اللّغة مهما كانت شاقّةً عسيرة، ولكن نملك تبسيط تعليمها فحسب"[5].

وبناء على هذا الحكم يمكن القول إنّ تيسير النّحو العربيّ يقتصر على النّحو التعليمي وطرائق تدريسه للمتعلمين، ولا يطال بحال من الأحوال النّحو العلميّ.

---

1 – ابن منظور: لسان العرب،تح: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي، مادة[ي س ر].

2 – مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: المعجم الوسيط ، ص1122 ، مادة[ي س ر].

3 – عباس حسن : النّحو الوافي، دار المعارف، القاهرة،ط3، (د.ت)، ج3 ، ص546.

4 – رابح بومعزة : تيسير تعليميّة النّحو رؤية في أساليب تطوير العمليّة التعليميّة من منظور النّظريّة اللّغويّة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2009م ،ص 151وص152.

5 – أحمد عبد الستّار الجواري: **رأي في تيسير النّحو التعليمي**، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة)،القاهرة ،ع 53 ، 1984م ، ص159.

ويضيف عبد الستّار الجواري قائلا :" وإنّ ممّا هو جدير أن يُلتفَتَ إليه ابتداء أنّ التيسير ليس في حذف مسائل من النّحو أو اختصارها...وإنّما الجانب الأهم والمقدّم والأساس هو فقه النّحو وفهم وظيفته على حقيقتها، وتكوين المعلّم الذي يستطيع أن يدرك ذلك ويتمثّله في ذهنه، ثمّ يكون قادرا على إبلاغ هذا الطراز من المعرفة إلى الذين يقوم على تدريسهم"[1].

وهذا رأي سديد، ذلك أنّ النجاح في تعليم النّحو أمر يتوقف على كفاءة المعلّم وقدرته على ترغيب المتعلمين في الإقبال على درسه بشغف واهتمام، ودون ذلك تبقى صيحات التيسير مجرد شعارات جوفاء مهما حاولنا تبسيط مادة النّحو، أو اختصارها، أو حذف بعض المسائل التي يشكو الطلاب من صعوبتها وتعقيدها.

ومن المصطلحات المتداولة و التي لها صلة بمصطلح التيسير هناك مصطلح التجديد ومصطلح الإحياء ، فما المقصود بهذين المصطلحين؟

أمّا تجديد النحو فجاء في المعجم الوسيط في مادة (ج د د) ما يأتي: "جدّد الشيء صيّره جديدا"[2] .

والمقصود بتجديد النّحو إخراج المادة النّحويّة القديمة بصورة جديدة،"وينصرف هذا المصطلح إلى تجديد المناهج والانتقال من المعياريّة إلى الوصفيّة"[3].

و أمّا عن إحياء النّحو فقد ورد في المعجم الوسيط في مادة (ح ي ي) قولهم: "أحيا الله فلانا: جعله حيّا ، وأحيا الله الأرض أخرج فيها النبات"[4].

---

1 – المرجع نفسه، ص161.

2 – مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: المعجم الوسيط ، مادة[ج د د].

3 – مبارك عبد القادر:**المصطلح النحوي بين الاختلاف والمرونة**، (مجلة الآداب والعلوم الإنسانيّة)، جامعة سيدي بلعباس،ع.8، 2010م ، ص14.

4 – مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: المعجم الوسيط ، مادة[ح ي ي].

أمّا في الاصطلاح فهو "مصطلح ينصرف إلى تغيير مناهج تدريس النّحو وسبل الترغيب فيه، قال إبراهيم مصطفى:"ولقد آن لمذهب عبد القادر أن يحيا وأن يكون هو سبيل البحث النّحوي ، فإنّ من العقول ما أفاق لحظه من التفكير والتحرّر وأنّ الحسّ اللّغوي أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب ويزنها بقدرتها على رسم المعاني والتأثير بها من بعد ما عاف الصناعات اللفظية وسئم زخارفها"[1].

ويظهر من خلال ما سبق مدى التقارب بين تلك المصطلحات، إذ تكاد تتفق في الدلالة على أمر واحد ، وهو تبسيط الدرس النّحوي وتقريبه من متعلميه.

3- دواعي تيسير النحو العربيّ

إنّ الدعوة إلى تيسير النّحو ليست وليدة اليوم، ولكنّها موغلة في القدم إذْ وَاكبَتْ ميلادَ الدرسِ النّحوي نفسِه ، فحتّى أهل العلم من أسلافنا كانوا يجدون صعوبات في فهم كتاب سيبويه وأمثاله ، وكانوا يوجسون خيفة منه ، بل كان يستعصي عليهم فهمه أحيانا وتنغلق أمامهم أبوابُه ، فكان المبرّدُ إذا أراد أحدٌ أنْ يقرأَ عليه كتابَ سيبويه يقول له: هل ركبتَ البحرَ! تعظيما له، واستعظاما لما فيه، وكانوا يقولون: من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النّحو بعد كتاب سيبويه

1 - مبارك عبد القادر:**المصطلح النحوي بين الاختلاف والمرونة**، (مجلة الآداب والعلوم الإنسانيّة) ، ص14.

فليستحي. وممّا يدلُّ على صعوبة " الكتاب" عليهم ما روي عن المازني أنّه قال: " قرأ عليّ رجل كتاب سيبويه فى مدّة طويلة، فلما بلغ آخره قال لي: أمّا أنت فجزاك الله خيرا، وأمّا أنا فما فهمت منه حرفا ".[1]

واعتقد القدماء بأنّ ما زاد النّحو تعقيدا هو إسراف المؤلفين في العلل والقياس وإقحام الشواهد الشاذّة ، والإفراط في مزج النّحو بالمنطق على نحو ما اشتهر به علي بن عيسى الرماني* (ت 384)هـ الذي قال فيه أبو عليّ الفارسي :" إن كان النّحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النّحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء".[2]

و يعزو الكثير منّا اليومَ تعقيدَ النّحو إلى كثرة المصطلحات واختلافها باختلاف المدارس وتعدّدها ، وعدم التدرّج في ترتيب المسائل، وكثرة الآراء وتباينها في التأويل والإعراب.

كلّ ذلك وغيره من العوامل التي تجعل من تعلّم النّحو أمراً صعب المنال تعتبر أسبابا موضوعيّة للعمل والبحث عن حلول لتيسير النحو العربيّ.

و في العصر الحديث تفاقمت مشكلات النّحو فقد زاحمته العلوم العصريّة وظهرت عيوبه وشوائبه فنفر منه النّاس وأعرضوا عن تعلّمه، ويقول عباس حسن في هذا الشأن: " وإذا أوقاتهم لا تتّسع للكثير بل للقليل ممّا حواه، وإذا شوائبه التي برزت بعد كمون، ووضحت بعد خفاء –

---

1 – القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف : إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة،ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت،1982م، ج1،ص283.

2 – السيوطي جلال الدين :بغية الوعاة ،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر،القاهرة،ط.1979،2م،ج.2 ، ص 181.

(*) كَانَ يعرف أَيْضا بالإخشيدي وبالوراق، وَهُوَ بالرماني أشهر،كَانَ إِمَامًا فِي الْعَرَبِيَّة، عَلامَة فِي الْأَدَب فِي طبقَة الْفَارِسِي والسيرافي، معتزليا. ولد سنة سِتّ وَسبعين وَمِائَتَيْنِ، وَأخذ عَن الزّجاج وَابْن السراج وَابْن دُرَيْد... صنّف الرماني: التَّفْسِير، الْحُدُود الْأَكْبَر، الْأَصْغَر، شرح أصُول ابْن السراج، شرح موجزه، شرح سِيبَوَيْهِ، شرح مُخْتَصر الجْرْمِي، شرح الْألف وَاللَّام للمازني، شرح المقتضب، شرح الصِّفَات، مَعَاني الْحُرُوف، وَغير ذَلِك.مَاتَ فِي حادي عشر جُمَادَى الأولى سنة أَربع وَثَمَانِينَ وثلاثمائة.[السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة،ج1،ص181]

تزهدهم فيه، وإذا معاهدُ العلم الحديث تزورّ عنه، وتجهر بعجزها عن استيعابه، واستغنائها عن أكثره، وتقنع منه باليسير أو ما دون اليسير".[1]

وقد يكون ما نشهده اليوم من ضعف بالغ في العلم باللّغة العربيّة ، وإعراض أبنائها عنها واستصغار شأنها أكبر داع من دواعي تيسير النّحو ، حيث ما فتئت دائرة الفصحى تتقلص فاسحة المجال أمام مدّ كاسح للعاميّة، ناهيك عن شيوع اللّحن في كلام النخبة والخاصة من النّاس.

وتطرّق أحمد عبد الستّار الجواري إلى دواعي التيسير النّحوي في مقال عنوانه " رأي في تيسير تعليم النّحو"، إذ تساءل عن دواعي التّيسير ، ثمّ أجاب بقوله: " أحسب أنّه يدعونا إلى تيسير النّحو وتيسير تعليمه داعيان: الأول تيسيره على أبناء العربيّة حتّى يتقوّم لسانهم وتستقيم أفكارهم، وحتّى يتمّ التواصل الفكري بينهم في دقّة وفي إحكام ، الثاني: تيسير العربيّة على الذين يهمّهم أن يتعلّموها، ويفهموا بها، ويفهموا عنها، ويتذوّقوا أساليبها في التعبير ويدركوا حقيقة ما يراد بها من المعاني".[2]

فيتّضح أنّه يلخّص دواعي التيسير في عاملين اثنين: فأمّا الأول فيتعلّق بأبناء العربيّة والغرض منه العمل على تقويم ألسنتهم واستقامة أفكارهم، وأمّا الثاني فيخصّ من يهمّهم أن يتعلّموا العربيّة من غير أبنائها، ويقصد أبناء الشعوب الإسلاميّة الذين يعتزّون بها باعتبارها لغة القرآن والحديث، والغرض من هذا التيسير فهم اللّغة العربيّة وإدراك معانيها، وتذوّق أساليبها.

4- أثر القدامى في تيسير النحو

1.4- تأليف الشروح والمختصرات

1 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج.1،ص4.

2 – أحمد عبد الستّار الجواري: **رأي في تيسير النّحو التعليمي**،(مجلة مجمع اللّغة العربيّة) ،ع 53،ص158.

توصّل الدارسون الذين أكبّوا على دراسة " الكتاب" دراسة علميّة شاملة في الوقت الحاضر إلى أنّ النّحوَ وأصولَه وقواعدَه الأساسيّة تكوّنت نهائيا على يد سيبويه وأستاذه الخليل، ولكنّ الأسلوب الذي كتب به سيبويه كتابه، والمصطلح الذي عنّون به أبوابه، والموسوعيّة التي ظهرت فيه، جعلت سهولة فهمه أمرا بعيد المنال ، فكان المقبلون على دراسته يتحملون المشقّة والعنت، ويشتكون بسببه من تعقيد النّحو وغموضه، ممّا حدا بكثير من علماء العربيّة إلى أن يهتمّوا بتأليف شروح ومختصرات له بغية تذليل ما انطوى عليها من صعوبات، ونذكر من أهمّ الشروح التي تمّ تأليفها تحقيقا لهذا الغرض ما يأتي:

1-شرح أبي الحسن سعيد بن مسعدة "الأخفش"(ت 215 هـ).

2-شرح أبي عثمان المازني (ت 249 هـ)..

3-شرح أبي بكر بن السراج (ت 316 هـ)..

4-شرح أبي سعيد السيرافي. (ت 368 هـ).

5-شرح أبي الحسن الرماني(ت 384 هـ)..وغيرها من الشروح.

وكان الجاحظ (ت 255هـ) من أول الحريصين على تيسير النّحو فدعا إلى الاكتفاء في تعليمه بما يصون اللّغة و يحافظ على سلامتها، فقال: " وأمّا النحو فلا تشغل قلبه – أي الصبيّ – منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللّحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه. وما زاد على ذلك فهو مشغلة عمّا هو أولى به، ومذهل عمّا هو أردّ عليه منه من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق، والتعبير البارع".1

و شهدت حركة تيسير النّحو نشاطا لافتا في القرن الرابع الهجري ، إذ أولى علماء العربيّة النّحو عناية كبيرة واهتماما عظيما ، فعكفوا على تيسيره لمن لم يتسنَّ له فهم الكتب المطوّلة

1 - الجاحظ عمرو بن بحر: رسائل الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1979م، ج3،ص 38.

وإدراك أسرار ما اشتمل عليه "الكتاب" لسيبويه، و" المقتضب" للمبرد ونحوهما ، ومن أشهر ما كتب في تيسير النّحو هذه المؤلفات :

1-الجمل لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 340هـ)

2-الواضح ، لأبي بكر الزبيدي (ت 379هـ)

3-اللّمع في العربيّة ، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت 392هـ)

فأمّا الزجّاجي فيقول عنه أحد الدارسين:"فالزجاجي يقدّم في كتابه " الجمل في النحو" للمتعلم "نحوا" سهلا بعيدا عن التعقيد ، ينأى به عن التعليلات الفلسفيّة. وقد أكثر الزجاجي من الشواهد القرآنية والشعرية والأمثلة ليصل بمناقشتها – بيسر وسهولة- إلى تقرير قواعد موضوعاته، مع براعة في التحليل والتعليل".[1]

والملاحظ في هذه الكلمة أنّها تبرز منهج الزجاجي في التيسير القائم على البساطة والسهولة، وترك التعقيد، والبعد عن التعليلات الفلسفيّة، واعتماده على الشواهد القرآنيّة والشعريّة بالدرجة الأولى إضافة إلى الأمثال والأقوال المشهورة.

وأمّا كتاب "الواضح" لأبي بكر الزبيدي (ت 379هـ) ، فيعدّ هو الآخر كتابا تعليميّا بالدرجة الأولى، إذ سلك فيه صاحبه سبيل السهولة واليسر، ولم يلتزم فيه مدرسة نحويّة معيّنة، فقد "كان يتبع رأي البصريين أحيانا، وأحيانا أخرى رأي الكوفيين، وقد يجتهد هو نفسه في الترجيح، فيشير بين الفينة والأخرى إلى ما يراه "قبيحا" في الاستعمال ، وما هو أحبّ إليه، وقد يكون ما يعتبره"أحبّ إليه" مخالفا لما عليه جمهور البصريين".[2]

و يظهر ممّا سبق تحرّر الزجاجي من اتّباع اتجاه معيّن، أو التعصّب لأيّ رأي إلاّ إذا كان يرى أنّه يؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة من تعلّم النّحو .

1 – عبد الكريم خليفة: تيسير العربيّة بين القديم والحديث،منشورات مجمع اللّغة العربيّة الأردني، عمان، 1986م، ص45.

2 – عبد الكريم خليفة: تيسير العربيّة بين القديم والحديث ، ص47.

و أمّا الكتاب الثالث فهو كتاب "اللّمع في العربيّة " لأبي الفتح عثمان بن جنيّ (المتوفى سنة 392 هـ)، وقد كتبه ليكون كتابا سهلا وميسّرا في النّحو والصرف يناسب مستوى الناشئة من المتعلمين، هدفه تقويم اللّسان والقلم ، لذلك ابتعد عن الغوص في دقائق النّحو واستطرادات العلماء في عرض المسائل، "وقد تحرّر ابن جنيّ من الانحياز إلى مذهب من المذاهب النّحويّة، على الرغم من أنّه يتّفق في معظم المسائل مع المذهب البصريّ، فقد كان يأخذ بالرأي الذي يراه صوابا بصريّا كان أم غير بصريّ"[1] .

2.4- تجليّات التيسير عند ابن مضاء:

وُلِدَ ابنُ مضاء في قرطبة عام 543 هـ وتوفي في إِشبيلية عام 592 هـ، وكان قد تولّى منْصبَ قاضي القضاة في دولة الموحدين ، حيث فجَّر ابن مضاء هذا ثورة ضد النّحاة في كتاب له بعنوان "الردُّ على النّحاة" ممّا كان له أثر بالغ في حركة تيسير النّحو ، ويعكس ذلك الكتاب تأثّر صاحبه بالمذهب الظاهري في الفقه.

1 - المرجع نفسه ، ص49.

وصرّح ابن مضاء أنّ الدافع الذي دفعه إلى تأليف الكتاب هو بذل النّصيحة فقال في المقدمة: "فإنّه حملني على هذا المكتوب قول الرسول – صلّى الله عليه وآله وسلم– : الدين النّصيحة".[1] وكان يقصد في عمله إلى تيسير النّحو بحذف ما يستغني عنه النّحوي، وقد نبّه على ذلك بقوله: " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحوي عنه وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظيّ، وأنَّ الرّفعَ منها يكون بعامل لفظيّ وبعامل معنويّ، وعبَّرُوا عن ذلك بعباراتٍ توهِم في قولنا (**ضَرَبَ زيدٌ عمراً**) أنَّ الرَّفع الذي في زيدٍ والنّصب الذي في عمرو إنَّما أحدثه ضَرَبَ. ألا ترى سيبويه – رحمه الله – قال في صدر كتابه: وإنمّا ذكرت ثمانية مجارٍ، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيءٌ منها إلاّ وهو يزول عنه، وبين ما يُبْنَى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه؟ فظاهر هذا أنّ العاملَ أحدث الإعراب، وذلك بيَّنُ الفساد. ".[2]

و دعا ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل والعلّة والمعلول والأقيسة، وإلغاء التمارين التي وضعها النّحاة وهي افتراضية غير عمليّة لا تفيد في النطق ولا تدخل في الأسلوب العربيّ بل هي لمجرد التمرين .

أما إلغاء العامل وجعل الإعراب بالمعنى فقد اقتبسه ابن مضاء من أبي الفتح عثمان بن جنيّ (ت 392 هـ) الذي يعزو العمل للمتكلّم، وكان هو السبّاق إلى القول بذلك، فقد ورد في كتابه "الخصائص" ما نصّه: "فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنّصب والجرّ والجزم إنمّا هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره"[3].

وفي هذا الاتجاه يأتي رأي ابن مضاء حيث يقول في معرض مناقشته لنظريّة العامل: " وأمّا القول بأنّ الألفاظ يُحدث بعضُها بعضا فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحدٌ من العقلاء"[4].

---

1 – ابن مضاء القرطبي : الردّ على النّحاة ، تح:شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة،ط.2 ، (د.ت) ، ص 71.

2 – المصدر نفسه ، ص 76.

3 – ابن جنّي : الخصائص ، ج1 ، ص 109وص110.

4 – ابن مضاء القرطبي : الردّ على النّحاة، تح:شوقي ضيف ، ص 77.

فالظاهر الذي لا شكّ فيه، أنّه يهاجم نظريّة العامل، ويدعو إلى هدمها من أساسها معتبرا ذلك أمراً بالغ الأهميّة، مثلما يهاجم العلل الثواني والثوالث، والقياس، والتمارين غير العمليّة.

وقد اختلفت آراء النّقاد والدارسين في شأن دعوة ابن مضاء لإصلاح النّحو، فمن جهة لقيت قبولا واستحسانا من قبل البعض، ومن جهة ثانية قوبلت بالرفض والاستهجان من قبل آخرين، وفي هذا الجانب نسجل موقف أحد الدارسين المنصفين وهو عبد الوارث مبروك سعيد الذي يقول:"فإنّ محاولته لإصلاح النّحو كانت عملا مقصودا فيه من الأصالة والتكامل والموضوعيّة ما يؤهله ليتبوّأ مكان الصدارة في قائمة محاولات إصلاح النّحو العربيّ قبل العصر الحديث"[1].

ومهما تباينت المواقف فإنّ صيحة ابن مضاء كانت دعوة جريئة لإصلاح النّحو وإعادة النظر في منهجه، وتخليصه من الشوائب، وتحريره من المنطق وقيوده، كما كانت حافزا شجّع الكثير من النّحاة في العصر الحديث على البحث في سبيل تيسير النّحو العربيّ وتقريبه من الأفهام.

3.4- تجليّات التيسير عند ابن هشام :

يعدّ ابن هشام الأنصاري أحد أبرز رواد تيسير النّحو العربيّ ، و سيبقى كتابه "مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب" معلما بارزا في حركة إحياء النّحو وتجديده ، وفي تسميّة الكتاب دلالة على نظرة صاحبة إلى كتب النّحو في عصره ، فقد تأملها ولاحظ ما يغلب عليها من طول مملّ وتكرار لا طائل وراءه ، فاهتدى إلى وضع منهج جديد لتنسيق قواعد النّحو، فعمد إلى المشكل والغامض فوضّحه ، وحذف التكرار، منطلقا من القوانين الجزئية للنّحو وصولا إلى استخلاص القوانين الكليّة ، مع إيراد الشواهد والآيات القرآنيّة ، ويقول عن المنهج الذي اعتمده فيه :

1 – عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النّحو العربيّ دراسة نقديّة، دار القلم، الكويت، 1985م، ص48.

" وضعتُ هَذَا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف وتتبعت فِيهِ مقفلات مسَائِل الإعْرَاب فافتتحتها ومعضلات يستَشكِلها الطلابُ فأوضحتُها ونقّحتُها وأغلاطا وَقعت لجَماعَة من المعربين وَغَيرِهم فنبّهتُ عَلَيْهَا وأصلحتُها ".[1]

ومن الأمور التي يعيبها ابن هشام على النّحاة قبله طول مؤلفاتهم في الإعراب، وعزا هذا الطول إلى ثلاثة أسباب، تنحصر في كثرة التّكرار، وإيراد ما لا يتعلّق بالإعراب، وإعراب الواضحات، إذ يقول:" وَاعْلَم أنني تَأَمَّلت كتب الإعْرَاب فَإِذا السَّبَب الَّذِي اقْتضى طولهَا ثَلاثَة أُمُور:أحدها كثرة التّكْرَار، فَإِنَّهَا لم تُوضَع لإفادة القوانين الْكُليّة، بل للكلام على الصُّور الجُزْئِيَّة .

والأمر الثَّانِي: إِيرَاد مَالا يتَعَلَّق بالإعراب، كَالْكَلامِ فِي اشتقاق اسْمٍ، أهوَ من السّمة كَمَا يَقُول الْكُوفِيُّونَ أَو من السُّموِّ كَمَا يَقُول البصريّون؟ والاحتجاج لكلّ من الْفَرِيقَيْنِ وترجيح الرَّاجِح من الْقَوْلَيْنِ، وكالكلام على أَلِفِهِ لم حُذِفتْ من الْبَسْمَلَة خطاً وعَلى بَاء الجَرّ ولامه لم كسرتا لفظا ؟

وَالثَّالِث: إعراب الواضحات،كالمبتدأ أو خَبره وَالْفَاعِل ونائبه، وَالجَار وَالْمَجْرُور، والعاطف والمعطوف"[2].

وبذلك سعى ابن هشام إلى تخليص النّحو من بعض شوائبه، فأماط اللّثام عن كثير من الأخطاء المنهجيّة التي لاحظها في كتب النّحو، وعمل على تفادي هذه الأمور في كتابه "المغني" الذي حصر مادته في ثمانية أبواب، كما ورد في خطبة المؤلّف في أول الكتاب، وصاغ عناوين هذه الأبواب كما يأتي:

1. الباب الأول: في تفسير المفردات وذكر أحكامها.
2. الباب الثاني: في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.
3. الباب الثالث: في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور، وذكر أحكامهما.
4. الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها، ويقبح بالمعرب جهلها.

1 – ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصريّة، بيروت،2013م،ج1 ، ص13.
2 – المصدر نفسه ، ص 16و17.

5. الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

6. الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.

7. الباب السابع: في كيفيّة الإعراب.

8. الباب الثامن: في ذكر أمور كليّة يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئيّة.

ولا يزال الدارسون ينوّهون بأهميّة كتاب "مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب"لابن هشام، فقد عرض له عبد الوارث مبروك سعيد في كتابه " في إصلاح النّحو العربيّ دراسة نقديّة" وأشاد به كثيرا، ومن ذلك قوله: " أمّا "مغني اللبيب" لابن هشام فهو تجربة فريدة في تاريخ التأليف النّحويّ العربيّ، فهو-كما قال مؤلّفه **بحقّ**- " لم تسمح قريحة بمثله، ولم ينسخ ناسخ على منواله".[1]

ولا يكتفي هذا الباحث بموافقة المؤلّف في الحكم الذي أصدره في شأن كتابه، بل عكف على تعداد مزايا الكتاب ومميّزاته، حيث يقول: " من مميّزات الكتاب –زيادةً على دقّةِ الترتيبِ وكمال الاستيفاء- خلوُّه من التّكرار، وكثرةُ استشهاده بآياتِ القرآنِ الكريم وحرصُه على تحقيق المسائل بوضوحٍ ودقّةٍ مع الإيجاز في العبارة"[2].

وممّا يعزّز الاعتقاد بإدراج كتاب ابن هشام ضمن كتب التيسير النّحوي كونه مرجعا سهلا يصل فيه الطالب إلى مبتغاه بأقلّ جهد، وقد صرّح صاحبه بما يدلّ على ذلك بقوله: "وَهَا أَنا بائحٌ بِمَا أسررتُه، مُفِيد لما قَرّرته وحرّرته، مقرِّب فَوَائده للأفهام، وَاضعٌ فرائدَه على طرف الثُّمام، لينالها الطلاب بِأَدْنَى إِلْمَام"[3].

وينطوي قول ابن هشام السابق على إفصاحه عن بعض الأهداف التي توخاها من وراء تأليفه لكتاب "المغني"، ويمكن حصرها في تقريب مادة النّحو من الأفهام، وتيسيرها على الطلاب، وقد تطرّق عبد الوارث مبروك إلى هذا الموضوع ، فقال:" الهدف والدافع الأساسي وراء تأليف الكتاب كان هو تيسير طريق الإعراب على الدارسين لأنّه الوسيلة الوحيدة لفهم كتاب الله وسنّة رسوله"[4].

---

1 – عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النّحو العربيّ دراسة نقديّة، ص44.

2 – عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النّحو العربيّ دراسة نقديّة ، ص46.

3 – ابن هشام : مغني اللبيب ،ج1 ، ص 14.

4 – عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النّحو العربيّ دراسة نقديّة، ص44.

5- آراء النّحاة المحدثين في تيسير النّحو

ظهرت في العصر الحديث محاولات كثيرة لتيسير النّحو العربيّ وتخليصه مما شابه من عيوب ، وسأشير هنا . باختصار. إلى جهود ثلاثة أعلام من الذين حملوا لواء تجديد النّحو في العصر الحديث وهم : إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، وشوقي ضيف.

1.5- إبراهيم مصطفى*

ألّف كتاب (إحياء النّحو) عام 1937م ، وضمّنه آراء مبتكرة وجريئة ، وقد ظهر الكتاب بعد موجة انتقادات ظهرت في العصر الحديث لمنهج النّحاة القدماء في درسهم النّحو، وقد قدّم له الدكتور طه حسين، ونوّه في مقدمته بشأنه وأثره، ونجد المؤلّف يفصح عن غرضه في بداية الكتاب بقوله : "أطمعُ أن أغيِّر منهج البحث النحويّ للّغة العربيّة ، وأنْ أرفعَ عن المتعلمين إصْرَ هذا

(*) إبراهيم مصطفى (1888-1962)م ، تلقّى دراسته الأولى بالأزهر، ثمّ التحق بدار العلوم وتخرّج منها سنة 1910م،وفي سنة 1927 اختير مدرسا للّغة العربيّة بكليّة الآداب(بالجامعة المصريّة)، وفي سنة 1947 نقل إلى كليّة دار العلوم أستاذا لكرسيّ النّحو والصرف والعروض، وفي نفس العام انتخب عميدا للكليّة ، وانتخب عضوا بمجمع اللغة العربيّة سنة1949، ولقد نشر الأستاذ إبراهيم مصطفى كثيرا من المقالات والبحوث، كما صدرت له عدّة كتب، فمن مؤلفاته "إحياء النّحو"، ومن الكتب التي حقّقها: "سرّ صناعة الإعراب" (بالاشتراك).
[مهدي علاّم : مجمع اللّغة العربيّة في ثلاثين عاما، ص11وص12]

النّحو ، وأبدِّلهم منه أصولا سهلة يسيرة ، تقرِّبهم من العربيّة ، وتهديهم إلى حظٍّ من الفقه بأساليبها"[1].

ولعلّ المحور الرئيس الذي تدور حوله أبحاث الكتاب ، ومنه تنبثق الأفكار التجديديّة فيه هو "أنّ علامات الإعراب دوال على معان في تأليف الجملة وربط الكلم".[2]

وقد أثار كتاب "إحياء النّحو" ضجّة واسعة ، وتناوله بالنقد كثير من الباحثين لما فيه من المغالاة في نقد النّحاة وتخطئتهم بأسلوب قريب من أسلوب البحث العلميّ الموضوعيّ، و لم يكن ذلك مألوفا من قبل في هذا الميدان .

ولعلنا نستطيع أن نلخّص أهم الآراء النحويّة التي يحملها مشروع إبراهيم مصطفى فيما يلي:

1- يعيب إبراهيم مصطفى على النّحاة تعريفهم للنّحو بأنّه "علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء".إذ ينطوي ذلك على كثير من التضييق لدائرة البحث النّحوي ، فحسب رأيه إنّما يجب أن يكون النّحو قانونَ تأليف الكلام، وبيان لكلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل، حتّى تتّسق العبارةُ ويمكن أن تؤدِّيَ معناها .

2- الدعوة إلى إلغاء نظريّة العامل: يمكن اعتبار إبراهيم مصطفى أول من دعا في العصر الحديث إلى إلغاء نظرية العامل من أساسها ، وكلِّ ما أقامه حولها النّحاة من أصول فلسفيّة ، وما رتَّبُوه عليها من أحكام أصابت النّحو بالتعقيد والصعوبة على حدّ قوله.

3- وجوب التوحيد بين المبتدأ و الفاعل ونائب الفاعل: يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أنَّ الضمّة تدلُّ على الإسناد ، و بناءً على ذلك فهو يرى وجوب التوحيد بين المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل لأنّ حُكْمَهم جميعا الرّفع ، ولأنّنا " إذا تتّبعنا أحكام هذه الأبواب وجدنا فيها من التماثل ما يوجب أن تكون بابا واحدا ".[3]

1- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1937م، ص2.

2 - المرجع نفسه ، ص49.

3 - إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ،ص54.

4- يَعُدُّ إبراهيم مصطفى الضمّةَ علمَ الإسناد وأنّها تكون في المسند إليه ، فوقع بذلك أمام مشكلة ضمّ المنادى المفرد ، وهو ليس بمسند إليه ، فحاول تأويله بيد أنّ التوفيق لم يحالفه في ذلك.

5- يرى إبراهيم مصطفى أنّ اسم (إنّ) أولى بالرفع باعتبار أنّه مسند إليه، والضمّة علم الإسناد ، ودالة على أنّ الاسم مسندٌ إليه ومتحدّث عنه، لذا كان من حقّ اسم (إنَّ) الرّفع ؛ لأنّه متحدَّثٌ عنه ، ولكنّه ورد منصوبا ، وكان النّصب هو الغالب . ومن هنا ذهب إلى رمي النّحاة بالخطأ فيقول :" إنّ النحاة قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه".[1]

6-الفتحة ليست علامة إعراب: يعُدُّ إبراهيم مصطفى الكسرة علم الإضافة موافقا في ذلك النّحاة، لكنّه لا يعدّ الفتحة علامة إعراب فيقول:" الفتحة لا تدلُّ على معنى كالضمّة والكسرة، فليست بعلم إعراب ، وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن يُشكل بها آخرُ كلِّ كلمة في الوصل ودرج الكلام ، فهي في العربيّة نظيرُ السكون في لغتنا العاميّة".[2]

7- العلامات الفرعيّة: قَسَّم أغلبُ النّحاة علامات الإعراب إلى قسمين : أصلية وفرعية ، أمّا إبراهيم مصطفى فلا يعترف بوجود علامات فرعية أو نائبة ؛ فيرى أنّ الأسماء الخمسة كلمات معربة كغيرها ، وإنّما مُدّت كلُّ حركة ، فنشأ عنها لينها .

وخلاصة القول إنّ كتاب "إحياء النّحو" لم يرق إلى مستوى الأهداف المعلنة في مقدمته ، ولم يحالف التوفيق صاحبه في كثير من الآراء والحجج التي ساقها، ولكنّ ذلك لا يقدح شيئا في منزلته باعتباره رائدا من رواد حركة التجديد والتيسير في العصر الحديث.

2.5- مهدي المخزومي*:

1 - المرجع نفسه، ص 64.

2 - إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص 78.

(*)- **مهدي محمد صالح المخزومي** (1918-1993م) أديب، نحويّ، باحث، ولد في النجف وتربّى بين العلماء والأدباء...أحد الأعلام في اللّغة والفقه وأحد أعضاء جمعيّة الرابطة الأدبيّة،انتقل إلى بغداد لإتمام دراسته في بغداد ، وانتقل إلى القاهرة ونال شهادة الدكتوراه من كليّة الآداب،

يُعَدُّ المخزومي من بين الذين اهتموا بالجملة فأكَّدَ على أهميّتها في الدرس النّحوي,لأنّها موضوعه الذي يبحث فيه, ونقطة الانطلاق عند البدء به, ولأنّ النّحو نظم وتأليف, ولم تكن الكلمة مفردة موضوع الدرس النّحوي فلها مجال آخر ومختصون آخرون. وأمّا الدرس النّحوي الذي يتوخاه المخزومي فيعالج موضوعين مهمَّين, لا ينبغي للدارسين أن يفرّطوا في واحد منهما, لأنّهما يمثلان وحدة دراسية لا تجزئة فيها:

1- الموضوع الأول: الجملة من حيث تأليفها ونظامها, ومن حيث أجزاؤها ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء تأليف الكلام, من تقديم وتأخير, ومن إظهار وإضمار.

2- الموضوع الثاني: ما يعرض للجملة من معان تؤدّيها أدواتُ التعبير التي تُستَخْدَمُ لهذا الغرض كـ"التوكيد و أدواته"و" النّفي وأدواته" و"الاستفهام وأدواته", إلى غير ذلك من المعاني العامة, التي يُعبَّر عنها بالأدوات, والتي تمليها على المتكلمين مقتضيات الخطاب, ومناسبات القول.

و يقسّم المخزومي الجملة إلى ثلاثة أنواع، وهي:

الجملة الفعلية ، والجملة الاسمية ، والجملة الظرفية: وهي التي يكون فيها المسند ظرفا أو مضافا إليه بأداة , نحو"**عند زيد كتابٌ ، أمامك عقباتٌ**, ونحو قوله تعالى: ﴿ **أَفِي اللّهِ شَكٌّ** ﴾ [سورة إبراهيم:10]. ومثله في قولك :"**في الدار رجلٌ**".

إذن يمكن القول إنّ مهدي المخزومي يعيب على النّحاة الأقدمين تقصيرهم في البحث عن الجملة وتركيبها, ويرى أنّهم لم يوفّوها حقّها من الدراسة.

3.5- **شوقي ضيف** :

يعدّ شوقي ضيف واحدا من الذين أرسوا دعائم تيسير النّحو العربيّ في العصر الحديث ودعوا إلى تجديده ، و تتجلى هذه الدعوة في مقدّمة تحقيقه لكتاب ابن مضاء " الردّ على النّحاة" وتتبلور عمليّا في كتابيه " تجديد النّحو" و"تيسير النّحو التعليميّ قديما وحديثا مع نهج تجديده" .

وعند رجوعه إلى بغداد مارس التدريس، وفي عام 1958م أنيطت بت عمادة كليّة الآداب ، وعيّن عضوا في المجمع العلمي العراقي، وقد أسهم في الحياة العلميّة المعاصرة إسهاما بارزاً من خلال ما قدّم من جهود في التأليف والتحقيق النّحويّ واللّغوي والمعجميّ والأدبيّ، وما كوّن من تلاميذ وطلاّب.[محمد خير رمضان يوسفّ، **تتمّة الأعلام للزركلي**، دار ابن حزم، بيروت، ط2،2002م،ج2، ص269]

ويقيم شوقي ضيف مشروعه في تيسير النّحو على ستّة أسس ، كان قد عَرَضَهَا على مجمع اللّغة العربيّة في مؤتمره المنعقد سنة 1979م، وأقرّ أكثرَ جوانبها، وتتمثل هذه الأسس فيما يأتي:

1- إعادة تنسيق أبواب النحو

2- إلغاء الإعرابين التقديري والمحلّي

3- الإعراب لصحة النطق

4- وضع ضوابط وتعريفات دقيقة

5- حذف زوائد كثيرة

6- إضافات متنوّعة من ذلك ما سمّاه قواعد النطق السليم بكلم العربيّة وحروفها التي يقول بأنّه استعارها من علم التجويد ، وأضاف جداول لتصريف الفعل ..

والذي يهمّنا أكثر في مقام حديثنا عن أصحاب التيسير المعاصرين هو عبّاس حسن ، ومعرفة أين يقف بين هؤلاء النّحاة، ومدى مساهمته في تيسير النّحو، وحدّ النجاح الذي بلغه في هذا المجال.

وقد نوّه بعض الدارسين بمكانته العلميّة وجهوده المخلصة في تيسير النّحو، ومن هؤلاء حسن منديل العكيلي الذي يقول في مقدمة كتابه "محاولات التيسير النّحوي الحديثة":" فإنّ للأستاذ عباس حسن – رحمه الله – جهودا مخلصة في النّحو العربيّ ومحاولة تيسيره تجمع بين احترامه للقديم والنزوع إلى الجديد، تذكّرنا بجهود العباقرة الأفذاذ من النّحاة القدامى الذين شيّدوا صرح النّحو عاليا، وتركوا بصماتهم فيه، بحيث لم يعد النّحو كما كان قبلهم، كالرضي والزمخشري وابن مالك وابن هشام وغيرهم".[1]

ويسند هذا الرأي ما يذهب إليه عبد الوارث مبروك سعيد إذ يدرج كتاب "النّحو الوافي" ضمن المؤلفات التي حاول أصحابها أن يجعلوا الإصلاح النّحوي هدفا لهم ، فأشار إلى محاولة عبد الرحمن أيوب من خلال مؤلفه"دراسات نقديّة في النّحو العربيّ"، ثمّ قال: " إلى جانب هذه المحاولة هناك محاولتان أخريان تستحقان النّظر، الأولى:"النّحو الوافي" للأستاذ عباس حسن(4أجزاء)..الثانيّة:" النّحو المصفّى" للدكتور محمد عيد "[2] .

1 – حسن منديل العكيلي : محاولات التيسير النحوي الحديثة،دار الكتب العلميّة، بيروت، 2012م، ص113.

2 – عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النّحو العربيّ دراسة نقديّة، ص79.

فالكاتب يرى في "النّحو الوافي" محاولة من محاولات تجديد النّحو وإصلاحه ، ويبيّن أهميّة هذا المؤلَّف وقيمته العلميّة وسهولة أسلوبه ، وفي هذا تثمين لجهود عبّاس حسن و أثرها في تيسير النّحو .

الفصل الأول

عباس حسن و"النّحو الوافي"

المبحث الأول:

ترجمته ومرجعياته

1- مولده و تعلّمه:

عبّاس حسن (1318-1398هـ = 1900-1978م)[1] الأديب النّحويّ، ولد بمدينة منوف بمحافظة المنوفية في مصر، وكانت الحركة الفكريّة والوعي اللّغوي يشهدان حينئذ يقظة ونهضة بارزتين، فقد تعالت أصوات أنصار الفصحى تدعو للنهوض بها وجعلها لغة سهلة متطورة يتقنها الخاص والعام باعتبارها لغة العلم والثقافة ، يقول عدنان الخطيب* عن هذه الفترة التي ولد فيها عبّاس حسن:" وكانت مصر في ضرام حركتها الفكريّة، والوعيُ اللّغوي لدى جمهرة المثقفين فيها قد تيقّظ، وأخذ كثيرون ينادون بالعمل لتصبح "الفصحى"، لغةُ العلم والثقافة، لغةً سهلة متطوّرة تفهمها وتتقنها العامة فضلاً عن الخاصة"[2].

انتقل الطفل عبّاس حسن إلى قرية سروهيت، بينما كان والده منشغلا بالتجارة في القاهرة ، فكفله خاله . وبعث به إلى كتّاب القرية حيث تعلّم مبادئ القراءة والكتابة، وحفظ القرآن الكريم ، ثم التحق بالأزهر شأنه في ذلك شأن المئات من طلاب العلم في عصره ، فدرس فيه مقررات من علوم الدين واللّغة ، وما لبث الفتى أن بدأ يشعر بحبّ العربيّة وعلومها يملأ وجدانه، فقرّر أن يتحوّل إلى "دار العلوم" حيث أتمّ دراسته التي تلقّاها على أسس عصرية جديدة بتفوّق جليّ محرزا قصب السبق في اللّغة العربيّة .

2- حياته العمليّة:

---

1 - محمد خير رمضان يوسف: تتمّة الأعلام للزركلي، دار ابن حزم، بيروت،ط2، مج1، 2002م، ص263.

* **عدنان الخطيب** (1914-1995م) حقوقيّ مجمعيّ من مؤرخي السيّر، ولد بدمشق، وأكمل دراسته الجامعيّة في بغداد فحصل على إجازة العلوم الماليّة وإجازة العلوم القانونيّة،ثمّ قصد باريس فحصل على درجة الدكتوراه في الحقوق.وكان قد انتخب عضوا في المجمع العلمي العربيّ.كما انتخب عضوا في المجمع العلمي العراقي ومجمع اللّغة العربيّة الأردني والمجمع العلمي الهندي. [نزار أباظة و محمد رياض المالح: **إتمام الأعلام**، ص 183]

2 - عدنان الخطيب: **فقيد العربيّة الأستاذ عباس حسن**،(مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردني)، العدد المزدوج5- 6، 1979م، ص233.

بدأ الأستاذ عباس حسن حياته العمليّة بالتعليم في المدارس الحكوميّة فاشتغل مدرسا بمدرسة الناصريّة الابتدائيّة، ثمّ عمل ببعض المدارس الثانويّة قبل أن ينتقل للتدريس بدار العلوم نفسها التي تحوّلت بعد ذلك إلى كليّة من كليات جامعة القاهرة، وظلّ عباس حسن يترقى حتّى وصل إلى درجة أستاذ، ثمّ صار رئيسا لقسم النّحو والصرف والعروض، ويلخّص عدنان الخطيب هذا المسار المهني الحافل بالعطاء والنّجاح في قوله:" وأتمّ عبّاس تحصيله في دار العلوم، وعمل معلماً في المدارس الحكوميّة، متنقلاً بين ثانوياتها، واسمه يزداد لمعاناً بين معلمي العربيّة، مما ساعد على ترشيحه ليكون مدرّساً في "دار العلوم" نفسها؛ حتى إذا ما تحوَّلَت الدار إلى كلّية من كليات جامعة القاهرة، كان عباس حسن أحد أساتذة العربيّة فيها، ومن ثم رئيساً لقسم النّحو والصرف والعروض، إلى أن بلغ سنّ الإحالة على المعاش"[1].

ويظهر من خلال الكلام السابق أنّ عبّاس حسن قد أمضى القسط الأوفر من حياته في مجال التعليم والاشتغال بتدريس النّحو العربيّ، قبل أن يترقى ليشغل أعلى المناصب بين رجال اللّغة في وزارة التربيّة والتعليم إلى أن أحيل على التقاعد، وهذا الذي قاله عدنان الخطيب يؤكّده عبّاس حسن نفسه، فقد تحدّث في مقدمة كتابه "النّحو الوافي" عن خبرته الطويلة في الاشتغال بالتعليم ، واستثمارها في تأليف هذا الكتاب، إذ يقول : " مستعينا بخبرة طويلة ناجعة، وتجربة صادقة في تعليم النّحو، طالبًا مستوعبًا، ثم تعليمه في مختلف المعاهد الحكوميّة مدرسًا، فأستاذًا ورئيسًا لقسم النّحو والصرف والعروض بكليّة "دار العلوم"، بجامعة "القاهرة" ، سنوات طوالاً".[2]

وفي سنة1965 فَقَدَ مجمع اللّغة العربيّة أحد أعضائه وهو المرحوم علي بدوي، فانتخب الأستاذ عباس حسن لخلافته في إحدى جلسات المؤتمر المنعقدة سنة 1966م، وانضمّ إلى المجمع سنة 1967 ليحتلّ مقعده فيه ، واستطاع أن ينتزع الإعجاب والتقدير من كبار الفقهاء وعلماء اللّغة بفضل علمه وأعماله، فقام من أول يوم استقبل فيه بمجمع اللّغة العربيّة " يدافع عن النّحو، رأس علوم اللّغة، وعن سمعة النّحاة الذين جمعوا اللّغة وصانوها، ورفعوا صرحها شامخا ركينا".[3]

---

1 – عدنان الخطيب: **فقيد العربيّة الأستاذ عباس حسن**،(مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردني)، ص235.

2 – عباس حسن : النّحو الوافي ،ط3 ، ص5

3 – عدنان الخطيب: **فقيد العربيّة الأستاذ عباس حسن**،(مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردني)، ص240.

وهذه كلمة صدق يؤكّدها دفاعه عن سيبويه إمام النّحاة ورائدهم الأكبر، ومناهضته لمن وصفهم بخوارج هذه الأيام، الذين قال في حقّهم: " فما أجدر علماءنا اليوم بالوقوف الحازم في وجه الخوارج على لغتهم المسيئين إليها بذنب أو بغير ذنب منها، وما الذنب إلاّ قصورهم وتقصيرهم، يعجز المدّعي عن تحصيلها والإلمام بنّحوها وصرفها فيجأر بالاستغناء عنهما، ويتعثّر لسانه بضبط كلمة أو إقامة جملة فيدعو- في غير حياء ولا خجل- إلى اصطناع العاميّة، أو ترك الإعراب "[1].

إنّه ردّ عنيف ولكنّه مستحقّ، يليق بأولئك الضعاف الذين تنكّروا للغتهم القوميّة ورموها بالعجز والعقم، بيد أنّ العجز عجزهم، كيف لا ؟ وقد بدا منهم التقصير وظهر عليهم القصور.

3- صفاته وأخلاقه:

تميّز الأستاذ عباس حسن بشخصيّة فاضلة ، اجتمعت لها جملة من مكارم الأخلاق، فقد عرف بتسامحه الشديد، فكان يعفو ويصفح ويغضّ الطرف عن خطأ المسيء، فما أكثر من كان يتهكم ويسخر من النّحو والنّحويين من حوله فيعرض عنهم في غير مبالاة، ولا يعير اهتماما لردودهم ولا إلى حركاتهم أو تصرفاتهم المثيرة، كما كان ذا شجاعة أدبيّة وشخصيّة قويّة، معتدًّا برأيه متعصِّباً للحقّ ، كما جاء على لسان أحد رفاق دربه وجهاده المجمعيّ إبراهيم أدهم الدمرداش:

يقولُ لمخْطِئٍ أخطأتَ جهْرًا وينْطِقُ بالصَّوابِ ولا يُبَالِي

ويشهد له مَنْ عامَلَه واحتكّ به سنوات طويلة برقّة الشمائل وكريم الصفات، من ذلك قول أحدهم: "كان رحمه الله، عفّ اللسان، صافي السّريرة، يقول ما يعتقد دون محاباة أو مواربة، أو يصمت، لم أسمع منه يوما كلمة نابية ولو بحقّ إنسان فيه انحراف أو عنده زيغ.كان خجولا لا يجلس إلاّ جنبَ مَنْ يأنس إليه، ولا يتطفل على مكان شاغر بين النّاس

1 - عبّاس حسن:**كلمة الأستاذ عباس حسن**، (مجلة مجمع اللغة العربية)،القاهرة،ج22، 1967م، ص177.

لم يُدْع إليه، كان هادئ الأعصاب، عنده قدرة عجيبة على امتلاكها إذا ما أثيرت مع كثرة المنغصات"[1].

وهذه ــ لعمري ــ هي شمائل أهل الفضل والعلم، ولكنّ أخلاقه تلك وهدوءه قد يتحوّلان إلى ثورة وغضب إذا صادف من يتطاول على اللّغة العربيّة أو يسخر من النّحو، كما كان حريصا كلّ الحرص على تخليص النّحو من عيوبه وشوائبه فقد قال عمّار الخطيب يوم استقباله بمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة: "وعالمنا النّحوي الأستاذ عباس حسن، وإن كان يحلو له في هزله أن يصطنع بعض تلك الأفاعيل، فإنّه في جدّه أشدّ ما يستكره ويستنكر كلّ ما يعتور النّحو من حيل مستثقلات، وتقديرات لخبايا النيّات، وإرجاف بخفايا المضمرات. بل إن حبّه للنحو حبًّا جمًّا، وتدلهه فيه مستهامًا به صبًّا، واستيقانه أنّه من أجل علوم اللّغة نفعًا وجدوى – كل ذلك لم يثنه عن أن يشنها حملات صدق شعواء على كل ما يشوب النّحو من متعارف المعايب ومتثاقل المثالب".[2]

وتدلّ هذه الشهادة دلالة صادقة على شدّة تعلق الرّجُلِ بالنّحو العربيّ وعمله بجدّ وإخلاص لتحريره ممّا يشوبه من عيوب علقت به على مرّ العصور، وتكْمُنُ قوّةُ هذه الشهادة وغيرها في كونها صادرة عن رجال لهم مكانتهم المرموقة في مجال البحث واللّغة ممّن عرفوه حقّ المعرفة من خلال نشاطه الدؤوب وبحوثه وكلماته التي ألقاها في المجمع، فضلا عن مؤلفاته المتميّزة.

لقد سجّل عالمنا النّحويّ مواقف مشرّفة في الدفاع عن اللّغة العربيّة ونحوها حتّى قيل فيه: "كان الفقيد، رحمه الله، من أركان الدفاع عن لغة القرآن، الذائدين عن الفصحى وسلامتها، كما كان في طليعة المنافحين عن قواعد النّحو الأصيلة، ومِنْ أصلَبهم عوداً في ردّ هجمات المتخفّفين منها، وشطحات المستهترين بها، لا يبالي بحُجَجهم ولا يقيم وزناً لذرائعهم، ولو أدّى الأمر به إلى شيء من اللَّدَد".[3]

---

1 – عدنان الخطيب: **فقيد العربيّة الأستاذ عباس حسن**،(مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردني)، ص243.

2 – أحمد عمّار: **الأستاذ عباس حسن**، (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة) القاهرة، ج22، 1967م، ص168.

3 – عدنان الخطيب: **فقيد العربيّة الأستاذ عباس حسن**،(مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردني)، ص231.

فواضح أنّه كان يعي حجم المسؤوليّة الملقاة على عاتق أمثاله من أبناء الأمّة المثقفين المخلصين للغتهم ودينهم، وهو في عمق المعركة بين أنصار العربيّة وخصومها، وكان هذا الوعي عاملا قويّا يشجّعه على تأديّة واجبه غير مبال بمواقف الخصوم والأعداء.

4- نشاطه المجمعي:

كان عبّاس حسن عضوا فاعلا في مجمع اللّغة العربيّة فقد شارك في لجنة المعجم الكبير إضافة إلى نشاطه في لجان أخرى منها لجنة الأصول وغيرها، وكان قويّ الحضور بمداخلاته ومتابعته لأعمال المجمع، وممّا قاله رئيس المجمع إبراهيم مدكور في الإشادة بوفائه:" ولقد كان عباس رحمه الله وفيّا كلّ الوفاء لمجمعه، لم يتخلف عن جلسة من جلساته، ولا عن لجنة هو عضو فيها، إلاّ لضرورة قاهرة.وبلغ به الوفاء أنّه كان يحضر أحيانا متوهّما عملا فلا يجده".[1]

ومن كلماته وبحوثه التي ألقاها في المجمع:

1.4 – كلمته في حفل استقباله:

وهي كلمة مطوّلة تزيد على عشر صفحات، ونشرت في الجزء الثاني والعشرين من مجلة مجمع اللّغة العربيّة سنة1967م، وأشاد فيها بجهود العلماء الأعلام من أعضاء المجمع، وبما يقدّمونه من أعمال وبحوث تمنح اللّغة قوّة وتمدّها بفيض من النّماء، واعتبر ما تقوم به هذه الصفوة من الرجال امتدادا لجهاد الأسلاف وخدمتهم للّغة العربيّة، وممّا قاله في هذا الشأن:" وهل كان بوسعي وأنا أراكم- وفيكم وفي أعمالكم مشابه كثيرة منهم- أن أغفل ذكرهم، أو أنسى التنويه بما لهم على اللّغة من فضل سابغ، ومنن على الدهر لا تمّحي، لم يكن في وسعي هذا، فمن نسي الفضل للسابقين فما عرف الفضل فيما عرف"[2].

إنّ المتأمّل في كلامه يرى مدى تمسكه بالقديم ، وشدّة ولائه للأسلاف ، وقد يصل ذلك إلى حدّ تقديمهم على المعاصرين، ويتّضح هذا الموقف أكثر عند ثنائه عليهم وذكر مؤلفاتهم التي يراها نفائس تموج بها الخزائن كمقدمة "تاج العروس" ، وكتاب "المخصّص" لابن سيّده،

---

1 – إبراهيم مدكور: **في تأبين المرحوم الأستاذ عباس حسن**، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة) ،القاهرة،ج45 ، 1980م، ص176.

2 – عباس حسن : **كلمة الأستاذ عباس حسن**، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة) ،القاهرة،ج22 ، 1967م، ص172.

وكتب العلوم كالطبّ والتشريح، والرياضة، والفلك. وما يثير دهشته أكثر – حسب ما ورد في كلمته – هو قدرتهم على تأليف كلّ تلك المؤلفات وغيرها في وقت كان فيه الجهاد في سبيل العلم شاقّا، بسبب نقص الوسائل وانعدام المعاهد، وقلّة المراجع، فما كان لشيء من ذلك كلّه ليثنيّ عزمهم أو يحول دون وصولهم إلى ما يبتغون.

ويكاد عباس حسن يقف الموقف نفسه من الإكبار والتعظيم لعلماء عصره، فيثني في كلمته على المجمع وأعلامه – وقد صار واحدا منهم – بقوله: " **وها قد شبّ المجمع، ونما، واستحصد، وقطع من مدارج حياته المباركة ثلث قرن أو يزيد آثر فيه العمل الدائب ، ولكن في صمت العلماء ووقارهم، وارتضى الحركة النافعة، ولكن في غير جلبة السوقة وغرور الشباب، واستطاع بنافع علمه وكثير منجزاته أن ينتزع الإعجاب من أهل النصفة والاعتدال ، وإن مارى في الإنصاف والتقدير بعض زنادقة اللّغة لهوى مدخول، أو حقد كامن، أو جهالة بقدر اللّغة وأهليها، فلا يبتئس علماؤنا بما كان ويكون من خوارج هذه الأيام، فتلك شائنة عرفناها من قرنائهم في مختلف الأجيال**"[1].

فلعلك تلمس تقديره وإجلاله لأعلام المجلس، إذ يعدّ من يعاديهم أو يسعى للنيل منهم بالتندّر والتجريح زنادقة وخوارج.

كما دافع في كلمته عن المجمع وأهدافه وتصدّيه لسيل العجمة الزاحف على لغتنا ، محاولا الردّ على أولئك الذين سخروا منه ومن جهود علمائه، داعيا جنود اللّغة إلى اليقظة الدائبة والمقاومة الدائمة للأعداء المتربصين. ومن جهة ثانية فقد أسهب الحديث في شأن موضوع فضل اللّغة القوميّة على حياة الأمّة وقوتها، مستدلاّ بأمثلة من التاريخ الحديث.

أمّا ختام خطابه فانطوى على كلمة تأبينيّة لمجمعيٍّ راحل هو المرحوم علي بدوي، إذ قدّم ترجمة وجيزة له أبرز فيها أهم آثاره ومؤلفاته، و دفاعه عن اللّغة العربيّة في مختلف المحافل، واقتناعه بأنّ الشريعة الإسلامية صالحة للتطبيق في مختلف البيئات والعصور.

2.4- كلمته في استقباله لعليّ الجندي:

1 – عباس حسن :**كلمة الأستاذ عباس حسن**، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة) ،القاهرة،ج.22 ، 1967م،ص175.

ألقى الأستاذ عباس حسن هذه الكلمة في استقبال علي السيّد الجندي بمناسبة انتخابه عضوا في مجمع اللّغة العربيّة سنة 1969م، وقد كان زميلا له في ميدان التعلّم والتعليم، فقدّم ترجمة له ركّز فيها على إبراز قدراته الأدبيّة وثبوت قدمه في الشعر حفظا ونظما، وقد لا يحتاج من يطّلع على كلمة أستاذنا هذه إلى أدنى جهد ليدرك مدى قدرته على التوفيق بين الاعتزاز بالقديم والتمسك به من جهة، والإيمان بالتجديد والترغيب فيه من جهة ثانية.

إذ نجده في مستهل حديثه يثني على الأسلاف وتضحياتهم خدمة للّغة العربيّة، فيقول: " وأنتهز هذه الفرصة لأحيّي أسلافا من صفوة رجالها، آمنوا عن صدق ويقين أنّ قوتهم رهن بقوتها، وعزّتهم مستمدّة من عزتها، فوهبوا أنفسهم لخدمتها، والسير بها قدما إلى أسمى الغايات، لولا هؤلاء الفدائيون لآل الأمر بها إلى ما آل إليه كثير من اللّغات القديمة التي فقدت جندها اليقظ، وحراسها الأمناء، وانتهت إلى شتات لا اجتماع له، وفناء لا قيامة بعده"[1].

ومقابل هذه النزعة المحافظة نجده يجنح للتجديد ويشجع عليه، ويطيب نفسا بمنحى الإبداع الذي يتبعه زميله علي السيّد الجندي في فنون البلاغة وطرائقها ومسائلها، ويستشهد ببعض الأمثلة التي كان يسوقها لتوضيح قواعدها ، و يرى فيها البديل الأمثل لما اعتاد المعلمون على اجتراره من أمثلة وقوالب مبتذلة، أعرب عن رفضها والتذمّر منها، كقولهم: رأيت أسدا في الاستعارة، وفلان وجهه كالقمر في التشبيه، وفلان كثير الرماد في الكناية.[2]

ويفهم من كلامه أنّه لا يرفض هذه الأمثلة لمجرد أنّها قديمة ما فتئ المعلّمون يرددونها منذ قرون ، ولا يطلب التجديد من أجل التجديد ، ولكنّ هذه الأمثلة قيلت في عصور غير عصرنا بحيث لم تعد اليوم مناسبة.

3.4- كلمته في استقباله علي السباعي:

نشرت في الجزء الثلاثين من مجلة المجمع، وهي كلمة بليغة تبيّن تأثر أسلوب صاحبها بالثقافة العربيّة الإسلاميّة وأساليب القدامى لاعتماده الاستشهاد والاقتباس من القرآن الكريم

---

1 – عباس حسن : **كلمة الأستاذ عباس حسن في استقبال الأستاذ علي السيد الجندي**، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة)، القاهرة ،ج25 ، 1969م ، ص233.

2- المرجع نفسه، ص236.

والأقوال المأثورة، والاهتمام بالمعنى والبعد عن التعقيد والتكلّف، وبقدر ما تعكس هذا الجانب الفنيّ في الكتابة فإنّها تعكس في مضمونها جوانب مشرقة من حياة هذا المجمعيّ الذي عمل معه عباس حسن مدرّسا في دار العلوم وصاحبه سنوات طويلة، ويصوّر خطاب أستاذنا مدى شغفه بالعلوم والمسائل اللّغويّة وإجلاله وتعظيمه لمن انبرى لها بالدراسة والبحث.

وهذا نموذج لأسلوبه في الوصف اقتطف من نص الكلمة التي ألقاها بمناسبة استقبال علي السباعي، حيث يقول: "شاب عارم في حجاز من الدين، وحيويّة فارهة في رقابة من العقل الرشيد، وخلق كريم تنبئ عنه علائمه، ترفّع في غير كبرياء، وتواضع في غير هوان، ونطق في غير هجر، وصمت في غير عيّ، وإقبال على الاستماع في غير ضجر

فَتَرَاهُ يُصْغِي للحديثِ بِسَمْعِهِ وبقلبه ولعلَّه أَدْرَى بِه

وهو إلى هذا كلّه سليم دواعي الصدر، فلا حقد، ولا دسيسة، ولا افتراء ولا نميمة، ولا اندفاع إلاّ فيما ينفع النّاس، ويمنع الأذى.تلك صفاته الخلقيّة في غير تزيّد، ولا تخيّف، والله على ما أقول شهيد".[1]

إنّ مظاهر التشبّع بالثقافة العربيّة الإسلاميّة والتأثر بأساليب القدامى و الارتباط بها ظاهرة للعيان في هذا المقطع تتجلى في الألفاظ وجزالتها، والعبارات واتساقها، والأخيلة وصورها ، والمحسنات البديعيّة وجمالها.

4.4-كلمته في تأبين عليّ الجندي:

إثر وفاة المرحوم علي الجندي سنة 1973م، وقف عبّاس حسن مؤبّنا صديقه الرّاحل، إلاّ أنّه لم ينس أن يستغل المناسبة ليبيّن آراءه في بعض المسائل اللّغويّة، إذ تحدّث عن فقدان الألفاظ لدلالتها ودقة معانيها بسبب ما سمّاه المديح المردّد والثناء على من يستحق ومن لا يستحق، فقال:"فقدت الألفاظ في عصرنا-بل قبل حاضرنا- صحيح الدلالة، ودقيق المعنى، وخصيصة التحديد، وانطلقت الألسنة تردّد في الثناء على من يستحقّ ومن لا يستحقّ عبارات أيسرها: أنّه علاّمة زمانه...وما شئت من صيغ التفضيل وأفاعله في

1 - عباس حسن : **كلمة الأستاذ عباس حسن في استقبال الأستاذ علي السباعي**، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة)، القاهرة،ج.30 ، ، 1972م ، ص234.

غير حذر، ولا تحفّظ، ولا تحرّز، حتّى أخذ عليهم هذا بعض القدامى فسجّل أنّ المديح المردّد قد استفاض حتّى انتهى إلى ابتذال اللّفظ وموت المعنى ونفور النفس".[1]

و يتوجّه بعزائه للمجمع وللّغة والأدب قائلا:" فعزاء للمجمع في نابغ من أعزّ رجالاته، وأظهر أعضائه، وعزاء للأسرة في زعيمها الأوفى وكبيرها المرجّى، وعزاء للّغة والأدب والأدباء في أوضح أعلامها".[2]

5.4- كلمته في تأبين عليّ السباعي:

هي كلمة تشبه إلى حدّ بعيد مثيلتها التي قالها قبل ذلك بسنة واحدة فقط في تأبين المرحوم علي الجندي، وتكاد تطابقها إن على مستوى الشكل ، وإن على مستوى المضمون، أمّا مآثر الفقيد علي السباعي وخصاله التي ذكرها الأستاذ عباس حسن في تأبينه، فهي نفسها التي امتدحه بها يوم استقباله والاحتفاء بمقدمه وانضمامه إلى مجمع اللّغة العربيّة.

وبدا الأستاذ في كلمته قويّ الإيمان ، مستسلما لقضاء الله وقدره، فقال في مستهل حديثه:" باسم الله القاهر فوق عباده، نؤمن به عن يقين لا يشوبه زيغ، ونستسلم لقضائه في رضا لا يزعزعه ريب، واطمئنان لا تنال منه أحداث الزمان، ولا نوازل الليالي"[3].

ومع براعة الاستهلال هذه، تميّزت الكلمة أيضا بحسن الاختتام ، إذ لجأ إلى الله داعيا ومتضرّعاً ليجعل الفقيد في زمرة النبيّين والصدّيقين والشهداء جزاء ما قدّمت يداه من صالح الأعمال.

6.4- بعض الشوائب في النّحو:

تأتي هذه الكلمة القيّمة في سياق محاضرات المجمع وبحوثه التي دأب أعضاؤه على تقديمها في كلّ دورة، وقد تناول فيها بعض العيوب التي علقت بالنّحو العربيّ فأساءت إليه، و عرّج على ذكر ثلاث شوائب منها، نعتها بالكبيرة، فقال:"لا ينسينا الثناء المردّد على النّحو، ولا

---

1 – عباس حسن : **كلمة الأستاذ عباس حسن** ، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة) ، القاهرة، ج.33،1974م ،ص197.

2 – المرجع نفسه، ص201.

3 – عباس حسن : **كلمة الأستاذ عباس حسن** ، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة)، القاهرة،نوفمبر ج.34 ، 1974م ،ص191.

ينسينا ما داخله من شوائب أساءت إليه، ولست الساعة بسبيل حصرها، واستقصاء ما تراكم منها، ولكنّي أكتفي بالتعريج إلى ثلاثة من كبائرها كان لها أبرزُ الأثر فيما أصاب "النّحو" من سوء، وناله من مغامز "[1].

ويدلّ كلامه هذا على حرصه واهتمامه بتيسير النّحو العربيّ وتخليصه ممّا شابه من نقائص وعيوب، مع شدّة حبّه له وإقراره بفضله ونفاسته، وتكرّر هذا في أكثر من موضع.

لقد كان عباس حسن محبّا للغته غيورا عليها، مخلصا في عمله وتعليمه، يرى أنّ الواجب يفرض عليه أن يعمل على تيسير النّحو العربيّ، وتخليصه من الشوائب التي صارت الهاجس الذي يؤرّقه، فما لبث يشكو وطأتها وسوء أثرها كلّما أتيحت له الفرصة ، فقد تطرق إليها في كتابه " النّحو الوافي"، واعتبرها سبب تخلّف النّحو وتقهقر مكانته بين العلوم الأخرى، فيقول :" والحق أنّ النّحو منذ نشأته داخلته – كما قلنا — شوائب، نمت على مرّ اللّيالي، وتغلغلت برعاية الصروف، وغفلة الحرّاس، فشوّهت جماله، وأضعفت شأنه، وانتهت به إلى ما نرى"[2].

أمّا هذه الشوائب فيحصرها في ثلاث نقاط متداخلة ومترابطة، بل ثلاثة مناكر[3] على حدّ وصفه لا انفصام بينها، و هي:

1- التمييز بين البصريين والكوفيين، مع ترجيح كفّة البصريين باعتبار أنّهم هم "الجمهور" وذلك على حساب القلّة المغلوبة التي سمّاها "النّحاة الكوفيّين" أو"الكوفيّة".

ويعزو هذا الانتصار للبصريين إلى أسباب تاريخيّة وسياسيّة تتمثل في انحياز الحكام العباسيين إلى البصريين وتشجيعهم لعلمائهم وتقريبهم، للحدّ من مدّ الشيعة العلويّة وخطرهم الكامن في الكوفة التي كانت تمثل معقلهم ومأوى أنصارهم.

2- ابتداع النّحويين للتأويل ، والحذف، والتقدير ، والجرأة على تطبيق ذلك على القرآن الكريم نفسه حين لا يوافق ما وصلوا إليه من ضوابط وقواعد.

وهو يرفض هذا التأويل، ولا يرى له مبررا مقنعا، فيقدّم أمثلة عديدة يزعم أنّها تؤيّد موقفه، منها :لجوؤهم إلى التأويل في قوله تعالى :﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ ﴾ [البقرة:249] في

---

1 – عباس حسن: **بعض الشوائب في النّحو**،(اللّسان العربيّ)، الرباط، مج45 ،ج1، 1977 ، ص195.

2 – عباس حسن: النّحو الوافي ، ج1،ص4.

3 – عباس حسن: **بعض الشوائب في النّحو**،(اللّسان العربيّ) مج.45 ، ج1، ص195.

قراءة من قرأ "قليلا" بالرفع "قليلٌ"، لمجيء المستثنى بعد"إلاّ" مرفوعا، وذلك مخالف لقول الجمهور بوجوب نصب المستثنى ب"إلاّ" إذا كان الكلام تاما موجبا.

3- ما عبّر عنه بقوله: "حال المشتغلين بالنّحو منذ القرن الثالث الهجري حتّى اليوم، وموقفهم من أنفسهم ومن هؤلاء "[1].

ويريد بذلك أن ينتقد تعسف النّحاة في وضع بعض القواعد التي لا تجري على عموم كلام العرب، كمنع اتصال علامة التثنية أو الجمع بآخر الفعل إذا كان فاعله اسما ظاهرا، مع وجوده في القرآن كريم وكلام العرب ، ويستدلّ على ذلك بأمثلة من القرآن والشعر، وربما أدّى بهم الأمر إلى الوقوع في التناقض أحيانا ، حيث إنّ ابن هشام – مثلا – يذهب إلى القول بأنّ جموع التكسير سماعيّة، ثمّ لا يلبث أن يبيّن المطّرد منها وغير المطّرد.

إنّ عباس حسن يرمي من وراء ما سبق إلى فتح باب الاجتهاد اللّغوي أمام أهل العلم و الرأي السديد، والحثّ على التيسير والبعد عن الجمود، ورفض التأويل في كتاب الله بغير حاجة ملحّة، و لنقل إنّه يريد – باختصار شديد – تخليص النّحو من شوائبه.

5- موقفه من تيسير النّحو:

وقف عباس حسن موقفا وسطا بين المحافظين والمجددين إزاء قضية تيسير النّحو العربيّ ، إذ لم يغال مغالاة المجددين الذين دعوا إلى إحياء النّحو وتجديده وهدم بعض أصوله، ولم يقف عند حدّ الاكتفاء ببعض التغييرات الشكليّة ، والاقتصار على إعادة ترتيب أبواب النّحو وفق ما ذهب إليه كثير من المحافظين." فهو محافظ ومجدّد في آن واحد، محافظ بالتزامه التراث النّحوي وانطلاقه ممّا انتهى إليه النّحو عند النّحويين المتأخرين، ومجدّد لأنّه حاول أن يقدّم نحوا معاصرا خاليا من الصعوبات وممّا داخله من شوائب أساءت إليه دون المساس بجوهر النّحو واللّغة كما فعل بعضهم ممّن دعا إلى حذف بعض أبواب النّحو كإلغاء نظريّة العامل، وإلغاء الإعرابين التقديري والمحليّ، وإلغاء بابي التنازع والاشتغال"[2].

1 – عباس حسن: **بعض الشوائب في النّحو**،(اللّسان العربيّ) مج.45 ، ج1، ص195.

2 – حسن منديل العكيلي: محاولات التيسير النّحوي الحديثة ، ص 115.

6- وفاته:

قضى الأستاذ عباس حسن حياته مدافعا عن اللّغة العربيّة وتعليم نحوها وقواعدها ، ونذر نفسه لخدمتها، إلى أن وافته المنيّة في النصف الثاني من شهر أفريل سنة 1978م.

يقول صديقه عدنان الخطيب :" اختطفه الموت وهو في أوج نشاطه الجسميّ وقمة عطائه الفكريّ ،لم ينقطع يوما عن حضور جلسات المؤتمر السنويّ لمجمع اللّغة العربيّة، والأخيرة منها كانت قبل وفاته بأسابيع قليلة"[1].

ولئن مات الفقيد فما مات من يذكره ويخلّده بذكر أعماله وآثاره ، لقول المتنبي:

ذِكرُ الفَتى عُمرُهُ الثاني وَحاجَتُهُ ما قاتَهُ وَفُضولُ العَيشِ أَشغالُ

و نظم فيه إبراهيم أدهم الدمرداش مرثية نشرت في الجزء الخامس والأربعين من مجلة المجمع ضمن كلمات التأبين التي ألقاها رئيس المجمع إبراهيم مدكور وعدد آخر من الأعضاء ، ومن أبيات القصيدة التي تترجم الإحساس بمكانة الفقيد وقيمته قوله[2] :

فقيدُ النّحو كانَ بلا مراءٍ فقيدَ العربِ في نحوِ الخوالي
تَمَسَّكَ بالقديم بألف بيت وقاد الفكر في هذا المجالِ
سألتُ النّحو هل "عبّاس" وفّى قواعده؟ فقال: بلا جدالِ
قضَى أيامَه درساً وبحثاً يصوّبُ كلَّ أخطاءِ المقالِ

فرحم الله فقيد اللّغة العربيّة، فقد كان جنديّا مخلصا من جنود هذه اللّغة، ومثالا يحتذى في الاجتهاد والعمل،كما كانت حياته نموذجا للعمل الدؤوب و النشاط الحافل، الشيء الذي جعل إبراهيم مدكور رئيس المجمع يقول بنبرة فيها الكثير من الحزن والأسى في كلمته التي ألقاها في جلسة تأبينه: " نلتقي اليوم لنودّع شيخا من شيوخ هذه الدّار، اختطف منّا على عجل ، ورحل عنّا على غرّة فحرمنا من صوت جهير قلّ أن تمر جلسة دون أن نسمعه"[3].

---

1 – عدنان الخطيب: **فقيد العربيّة الأستاذ عباس حسن**،(مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردني)، ص230.

2 – إبراهيم أدهم الدمرداش: **في رثاء الأستاذ النّحويّ "عباس حسن"**، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة)، القاهرة،ج45 ، 1980م، ص185.

3 – إبراهيم مدكور: **في تأبين المرحوم الأستاذ عباس حسن**، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة)، ج.45 ، 1980م، ص178.

7- مؤلّفاته:

ترك عبّاس حسن بعض الكتب القيّمة في اللّغة العربيّة، أهمها كتاب "النّحو الوافي"، وكتاب "اللّغة والنّحو بين القديم والحديث"، وقد ورد ذكرها ضمن ترجمته في كتاب "تتمّة الأعلام" لمحمد خير رمضان يوسف، وفي "ذيل الأعلام" لأحمد العلاونة، وغيرهما فقد جاء في "تتمّة الأعلام" ما نصّه: "وله نشاط علميّ مرموق برز من خلال ثلاثة كتب تركها، أهمّها كتابه "النّحو الوافي" الذي يعدّ مرجعا قيّما، وهو يتألّف من أربعة أجزاء كبار، وكتابه الثاني من الكتب المهمّة التي تناولت قضيّة اللّغة والنّحو بين القديم والحديث وهو العنوان الذي اختاره لهذا الكتاب، وكتابه الثالث هو كتاب "المتنبيّ وشوقي" وقد تناول فيه ناحية ريادته للشعر في عصره. كما قد اشترك في كتاب "المطالعة الوافيّة" بجزأيه للتعليم الثانوي"[1].

ففي القول السابق ذكر لمؤلفات عبّاس حسن ، وفيه إشارة إلى أهميّتها ومدى قيمتها الفكريّة والعلميّة، وفيما يلي عرض مفصّل لمؤلّفات الكاتب:

- " **النّحو الوافي**"، وألّفه عام 1960م، وهو موضوع هذه الدراسة، وسيأتي التعريف به لاحقا.

- "**رأي في بعض الأصول اللّغويّة والنّحويّة**" وطبع سنة 1951م.

- "**اللّغة والنّحو بين القديم والحديث**" وفي هذا الكتاب جمع آراءه التي تضمنها الكتاب السابق "رأي في بعض الأصول اللّغويّة والنّحويّة" مع مقالات عشر أخرى نشرت تباعا في مجلة "رسالة الإسلام" ما بين سنة 1957م وسنة 1960م.

وكتاب "اللّغة والنّحو بين القديم والحديث" هذا كتاب متوسط الحجم، جليل الفائدة و النفع، يبرز اجتهاد العلماء قديما وفضلهم في جمع اللّغة، ويناقش قضايا لغويّة وأدبيّة هامة تتعلق بالنّحو العربيّ والدعوة إلى تيسيره وتخليصه من الشوائب والعيوب والأوهام، ويردّ على الأصوات المغرضة الداعيّة إلى ترك الإعراب ، والداعيّة إلى اصطناع العامية والحروف اللاّتينية، ويتصدى للمشككين في تراثنا الأدبي، كما يوضّح موقف صاحبه من ظاهرة الشعر المنثور ،كلّ ذلك بالمنطق السديد، والحجّة الواضحة، طبع غير ما مرّة وتولّت دار المعارف بمصر

1 - محمد خير رمضان يوسف: تتمّة الأعلام للزركلي، دار ابن حزم، بيروت،ط2، 2002م، ص264.

نشره، يبلغ عدد صفحاته زهاء ثلاثمائة وستّ، تتضمن مقدمته التي تقع في ثماني صفحات فضل علمائنا السالفين وآثارهم في اللّغة وفروعها، وما بذلوه من جهود في سبيل جمعها، وتدوينها، مع التنبيه إلى بعض الشوائب التي تسربت إلى ما ألّفوه من مراجع.

أمّا موضوعات الكتاب فيمكن حصرها فيما يأتي:

1)- القياس:وتطرّق من خلاله إلى عدّة قضايا هامة، كأصل القياس، والحاجة إليه، ونشأة النّحو، وصلته بجمع اللّغة، وتحديد العرب الذين تصحّ محاكاتهم، مستندا في هذا الأمر إلى قرار لمجمع اللّغة العربيّة، والذي جاء نصّه كما يلي: " إنّ العرب الذين يوثق بعربيّتهم، ويستشهد بكلامهم- هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع"[1]. كما طرح إشكاليات أخرى يرى أنّها سبب اضطراب النّحو العربيّ.

2)- النّحو العربيّ: فضله داؤوه ، دواؤه: وهنا ينوّه بأهميّة النّحو، وفضل العلماء والنّحاة الأولين، لكنّه – مع ذلك - يتهمهم بالتقصير في حسم الخلاف, وإنهاء مشكلات تعدّد الآراء ، ويدلي برأيه الرافض لتأويل بعض الآيات القرآنية لتُطَابقَ القواعد، إلى غير ذلك من قضايا النّحو الجوهريّة التي تطرق إليها بنظرة انتقاديّة ودافع إصلاحيّ.

3)- التعليل: دعا إلى تنقيّة النّحو من العلل الثواني والثوالث وما يليها، قال:" فلا نستبقي من العلل إلا الأوائل، أو ما يشبهها، ممّا لا يدعو إلى تأويل، أو تمحّل، أو تعدّد في الوجوه الإعرابية، فحسبنا من العلل تلك الأوائل التي تبيّن أنّ هذه الكلمة مرفوعة – مثلا – لأنّها فاعل، أو مبتدأ..أو.., وأنّ تلك منصوبة، لأنّها مفعول، أو خبر لكان "[2].

4)- الأوهام النّحويّة وذكر عدّة أمثلة منها قولهم بأنّ "لكنّ" كلمة مركّبة أصلها "لكن"و"أن"، ثمّ طرحت الهمزة للتخفيف، ونون "لكن" للساكنين.

5)- العامل: بيّن أثر مشكلة العامل في تعقيد النّحو، وأفصح عن رأيه في مسألة العامل بقوله: " لا يعنينا من العامل أن يكون هو المتكلّم، أو هو المعنويّ، أو هو اللّفظ ظاهرا، أو مقدّرا، أو محذوفا...، فذلك أمر سطحيّ بحت، وربّما اقتضانا الإنصاف وحبّ التيسير أن نميل إلى جانب العامل بنوعيه "المعنويّ واللّفظي"، وننصرف عن العامل بمعنى "المتكلّم"،

1 - عباس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث ، ص24.

2 - المصدر نفسه ، ص195.

ذلك أنّ العامل اللّفظي والمعنوي يسهل على المستعرب ومتعلّم اللغة، والناشئ فيها أن يراه أو يسمعه إن كان حسيّا، ويدركه إن كان معنويّا".[1]

فهو يأتي بتعليل حسن يجعل رأيه مقبولا، ولكنّه في هذه المسألة يخالف ما ذهب إليه ابن جنيّ الذي يجعل العمل للمتكلّم ، لقوله:"ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره "[2].

أمّا ابن مضاء القرطبي صاحب "الردّ على النّحاة" فله رأي آخر، يتّضح من قوله:"وأمّا العوامل النّحويّة فلم يقل بها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها ، لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع"[3].

وانطلاقا من ذلك فهو يدعو إلى إلغاء نظرية العامل من أساسها.

ويعرّج الكتاب على موضوعات أخرى ذات صلة باللّغة والنّحو، جاءت عناوينها كما يأتي :

6)- التعريب.

7)- الاشتقاق والنّحت.

8)- الدعوة إلى العاميّة وترك الإعراب، انتكاس في الجهالة، وجناية على القوميّة.

9)- الدعوة إلى اصطناع الحروف اللاتينيّة مكان الحروف العربيّة.

10)- الشعر المنثور، أو: الشعر المرسل، أو: الشعر الحرّ.

- كتاب "**المتنبي وشوقي دراسة ونقد وموازنة**"، ويعتبر هذا الكتاب دراسة نقديّة أدبيّة عقد فيها موازنة بين الشاعرين الكبيرين أبي الطيب المتنبيّ (303هـ-354 هـ)، وأحمد شوقي(1868م- 1932م) ، وطبع أول مرّة سنة 1951م، بمكتبة مصطفى البابي الحلبيّ ، بالقاهرة.

قدّم المؤلّف في البداية ترجمة موجزة للشاعرين، ثمّ حدّد المقاييس التي تقوم عليها الموازنة ، فلخّصها في خمسة أسس، حاول أن يطبقها على الشاعرين، "و هي:

1- عباس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث ، ص200.

4- ابن جنيّ: الخصائص، ج1، ص110.

4- ابن مَضَاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد: الرّد عَلى النّحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، 1979 م، ص 70.

1) رسالة الشاعر ومبلغ نجاحه في تأديتها.

2) الألفاظ وما يتصل بها (كموسيقى اللّفظ ،والبحر،والقافيّة...)

3) المعاني وما يتصل بها (كصدق العاطفة وبراعة الخيال ...)

4) الموضوعات والأغراض وكيفيّة معالجتها

5) ما يشتهر به الشاعر في جهة معيّنة: كالحكم أو الفخر، أو المدح أو الغزل...

وهذه الأسس هي التي يتكون من مجموعها ما يسمّى الآن:(الشاعريّة)، وإليك تفصيلا عن كلّ واحد، وحظّ الشاعرين منه "[1].

وتبدو هذه الأسس النقديّة موضوعيّة حيث إنّها تفضي إلى إصدار أحكام منصفة، غير أنّ الأدب ككلّ الفنون يخضع لذوق المتلقيّ، ولا يخلو من النّزعة الذاتيّة، إذ لكلّ ناقد غرباله وموازينه الخاصة التي يقيس بها قدر جودة الشعر، ومنزلة الشاعر.

وربّما هذه الذاتيّة هي التي حملت المؤلّف على تفضيل شوقي على المتنبي في آخر المطاف.

المبحث الثاني

1.التعريف بكتاب "النّحو الوافي"

يعدُّ كتابُ "النّحو الوافي" الذي ألّفه عباس حسن سنة 1960م ثمرةً لما قدَّمه من دراساتٍ لغويّةٍ متعمّقة وتتويجاً لها، وهو كتاب ضخم في أربعة أجزاء، تتسع لاستيعاب جميع الأبواب النّحويّة والصرفيّة، مع ربطها بالأساليب الرفيعة والحياة اللّغويّة المتجدّدة، وقد قسّم

1 – عبّاس حسن : المتنبيّ وشوقي دراسة ونقد وموازنة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة،1951م، ص17.

الكاتب كلَّ مسألة من مسائله إلى قسمين : فأمّا القسم الأول من المسألة فهو موجّهٌ إلى طلاب الدراسات "النّحويّة والصرفيّة" بالجامعات، وأمّا القسم الثاني منها فيلائم الأساتذة والمتخصّصين ، ويأتي بعد نهاية المسألة وعنوانه "زيادة وتفصيل".

وقدّم الكاتب لكتابه بمقدّمة هامة، ضمّنها إعرابه عن الكثير من آرائه اللّغويّة والنّحويّة، وأشار فيها إلى الدستور الذي أقام عليه الكتاب، والهدف من تأليفه، فبيّن في البداية قيمة علم النّحو، وأثره في علوم العربيّة وغيرها من العلوم النقليّة والشرعية، فيقول في إبراز أهميّة النّحو: " والنّحو– كما وصفته من قبل – دعامة العلوم العربيّة، وقانونها الأعلى، منه تستمد العون، وتستلهم القصد، وترجع إليه في جليل مسائلها، وفروع تشريعها، ولن تجد علماً منها يستقل بنفسه عن النّحو، أو يستغنى عن معونته، أو يسير بغير نوره وهداه"[1].

والكاتب يحيل في قوله " كما وصفته من قبل" إلى كتاب سابق له ، وهو الموسوم بـ"رأي في بعض الأصول النّحويّة"، أمّا عن رأيه في منزلة النّحو وبيان قيمته، فهو من الصواب بما يغني المرء عن البحث عن إقامة الدليل على صحته .

وفي مقدّمة الكتاب يعترف عبّاس حسن بفضل روّاد النّحو في إقامة صرحه، وتشييد أركانه حتى وصل إلى أهل العصور الحديثة "راسخا، قويّا، من فرط ما اعتنى به الأسلاف، ووجهوا إليه من بالغ الرعاية، فاستحقّوا منّا عظيم التقدير، وخالد الثناء"[2].

ولكنّ الكاتب لا يلبث بعد هذا الثناء أن يقرّ بضعف النّحو في عصرنا هذا أمام العلوم العصريّة التي زاحمته وخلّفته وراءها، بسبب شوائب داخلته منذ نشأته، فيصرّح قائلا: "والحق أن النّحو منذ نشأته داخلته – كما قلنا — شوائب، نمت على مرّ اللّيالى، وتغلغلت برعاية الصروف، وغفلة الحرّاس؛ فشوهت جماله، وأضعفت شأنه، وانتهت به إلى ما نرى"[3].

ولا شكّ أنّ من يقف على كلام عباس حسن هنا، ويوازن بينه وبين ما سبقه، يظنّ أنّ هناك شيئا من التناقض، إذ نجد تنويها ومدحا، ثمّ انتقاصا وقدحا، والحقّ أنّ انتقادات الكاتب ليست موجهّة إلى علم النّحو في حدّ ذاته، وهي بذلك لا تقدح شيئا في قيمته، وإنّما العيب كلّه في تلك الشوائب التي أوجدها النّحاة نتيجة ما كان بينهم من الخلاف، وما

1 – عباس حسن : النّحو الوافي ،ج1، ص 1.

2 – المصدر نفسه ، ص3.

3 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج1، ص 4.

وضعوه من علل زائفة، إضافة إلى عيوب طرائق تدريس قواعده وعقمها، وغيرها من الأسباب التي أظهرت عيوبه.

وأشار صاحب الكتاب إلى الدستور الذي اعتمده في تأليفه، ومن مواده الأساسيّة نذكر النقاط الآتيّة:

1- تجميع مادة النّحو كلّه وما يتصل به من الصرف في كتاب واحد ذي أجزاء أربعة كبار، بحيث تقسّم كلّ مسألة من المسائل إلى قسمين:قسم موجز لطلاب الدراسات "النّحويّة والصرفية" بالجامعات، يأتي في أول المسألة ، وقسم ثان:يلي القسم الأول مباشرة تحت عنوان"زيادة وتفصيل" ويلائم الأساتذة والمتخصصين، مع الحرص على تفادي التداخل بين القسمين، واجتناب التكرار والاضطراب.

2- العناية الكاملة بلغة الكتاب وضوحًا، وإشراقًا، وإحكامًا، واسترسالاً، والبعد عن التعقيد والغموض والحشو، دون الحرص على اتّباع أساليب القدامى وتعبيراتهم. مع المحافظة على الاصطلاحات العلمية المأثورة، ومن ذلك تفضيله لمصطلح"نائب الفاعل" على المصطلح القديم " المفعول الذي لم يسمّ فاعله"...

3- اختيار الأمثلة ناصعة، بارعة في أداء مهمتها، من توضيح القاعدة، وكشف غامضها في سهولة ويسر، وترك الشواهد القديمة، المترددة بين أغلب المراجع النّحوية لصعوبتها. ويقول في هذا الشأن: " وإنّ بعض معلمي اليوم ممنَّ يقومون بالتدريس لكبار المتعلمين – لَيُسْرف في اتخاذ تلك الشواهد مجالا لما يسميه: "التطبيق النّحوي"، ومادة مهيّأة لدروسه. وليس هذا من وَكْدي، ولا وَكْد من احتشد للمهمة الكبرى، مهمة: "النّحو الأصيل" التي تتلخص في إعداد مادته إعدادًا وافيًا شاملا، وعرضها عرضًا حديثًا شائقًا، وكتابتها كتابة مشرقة بهيّة، مع استصفاء أصولها النافعة. واستخلاص قواعدها وفروعها مما ران عليها، وارتفعت بسببه صيحات الشكوى".[1]

1 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج1، ص 7.

ولنا أن نتساءل عن سبب تفضيل عباس حسن للأمثلة المناسبة لواقع حياتنا المعاصرة على حساب الشواهد القديمة ، فيجيبنا بقوله: " والحقّ أن كثيرًا من تلك الشواهد يحتلّ المكانة العليا من سمو التعبير، وجمال الأداء، وروعة الأسلوب ، وفتنة المعنى . لكنّها اختيرت في عصور تباين عصرنا ، ولدواعٍ تخالف ما نحن فيه ، فقد كانت وسائل العيش حينذاك ميسّرة ، والمطالب قليلة ، والقصد استنباط قاعدة ، أو تأييد مذهب"[1].

ثمّ يردف قائلا: " على أن لتلك الشواهد خطرًا آخر، هي أنّها – في كثير من اتجاهاتها– قد تمثل لهجات عربيّة متعارضة، وتقوم دليلاً على لغات قديمة متبايّنة، وتساق لتأييد آراء متناقضة، فهي معوان على البلبلة اللّغويّة، ووسيلة للحيرة والشك في ضبط قواعدها، وباب للفوضى في التعبير. وتلك أمور يشكو منها أنصار اللّغة، والمخلصون لها "[2].

ولكنّ اهتمامه بالأمثلة المناسبة لواقع حياتنا المعاصرة لا يعني تخلّيه تماما عن اعتماد الشواهد القديمة ، فكثيرا ما نجده يحتجّ بالشعر القديم لإثبات حكم أو ترجيحه ، فضلا عن احتجاجه بالقرآن الكريم ، ففي معرض حديثه عن "كاد"، أثبت أنّ معناها ومعنى خبرها منفيّ إذا سبقها نفيّ ، ومثبت إذا لم يسبقها نفيّ ، خلافا لبعض النّحاة ، مستدلاّ ببيت ذي الرّمة (المتوفى سنة 117هـ) ، فقال: " وقد قالوا في بيت ذي الرّمة:

إذا غيَّرَ النَأيُّ المحبّينَ لم يَكَدْ رَسيسُ الهوَى مِنْ حُبِّ ميَّةَ يَبْرَحُ[3]

إنّه صحيح بليغ ، وكذا قوله تعالى:﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النّور،40].

هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال لم يرها. لأن من لم ير، قد يقارب الرؤية. بخلاف من لم يقارب"[4].

ويستوقفه حكم المعطوف بعد خبر"إنّ" وأخواتها "أنّ"و"لكنّ"، وحكمه إذا توسّط بين المعمولين، فيحتجّ بشواهد من القرآن الكريم والشعر القديم على جواز رفعه ونصبه،كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ .[المائدة،69]

---

1 – المصدر نفسه.

2 – المصدر نفسه ، ص 8.

3 – ذو الرمة: ديوان ذي الرّمة ، تح : أحمد حسن بَسَج ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، 1995م ، ص43.

4 – عباس حسن: النّحو الوافي، ج1، ص618.

" فكلمة: "الصابئون" وقعت مرفوعة بعد العاطف وقبل مجيء خبر "إنّ" واسم" إنّ" هو كلمة: الذين "[1].

و قول الشاعر*:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى في المدينَةِ رحْلُهُ فإنّي وقيّارٌ بها لغريب[2]

4- الفرار من العلل الزائفة، وتعدّد الآراء الضّارة في المسألة الواحدة، وفي مقدمة هذه العلل التي يرفضها التعليل لرفع الفاعل والمبتدأ والخبر، ولنصب المنصوبات، بحيث يرى أنّ مثل هذا لا سبب له إلاّ نطق العربيّ، فالتعليل الصحيح هو نطق العرب لا غير، ولذلك يقول: " وحسبنا من التعليل: أن يقال:"المطابقة للكلام العربيّ الناصع"، ومن الآراء أن يقال: "مُسَايرة فصيح اللّغة وأفصحها". والقرآنُ الكريم – بقراءاته الثابتة الواردة عن الثقات- في مكان الصدارة من هذا، لا نقبل في أسلوبه تأوّلاً ولا تمحّلاً، ثم الكلام العربيّ الذائع "[3].

وعرض في باب الإعراب والبناء، والمعرب والمبنيّ إلى مسألة التعليل فتحدّث عن زيف كثير من التعليلات، وأكّد رفضه لها، ودعا إلى تركها فقال:" علينا أن نترك هذا كلّه في غير تردّد، وأن نقنع بأنّ العلّة الحقيقيّة في الإعراب والبناء ليست إلاّ محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنوه من غير جدَل زائف، ولا منطق متعسف، وأن الفيصل فيهما راجع "كما قال بعض السابقين" إلى أمر واحد، هو: "السماع عن العرب الأوائل"، واتّباع طريقتهم التي نقلت عنهم، دون الالتفات إلى شيء من تلك العلل، التي لا تثبت على التمحيص"[4]،

5- تدوين أسماء المراجع أحيانًا في بعض مسائل قد تتطلب الرجوع إليها، استجلاءً لحقيقة، أو إزالة لوهم.

---

1 – المصدرنفسه، ص 669.

(*) هو ضابئ بن الحارث بن أرطاة التميمي البرجمي(ت30هـ): شاعر خبيث اللسان، كثير الشرّ. عرف في الجاهلية وأدرك الإسلام، والبيت من قصيدة من الطويل، قالها وهو محبوس في المدينة المنورة، وقد حبسه عثمان بن عفان رضي الله عنه لما هجا بعض بني نهشل،و"قيّار" اسم حصان الشاعر. [الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط2002،15 م،ج3، ص212]

2 – البيت لضابئ بن الحارث البرجمي و هو من شواهد سيبويه (الكتاب، ج1 ، ص 75) ، و ذكر في الأصمعيات ص 184. وغيرهما وورد لفظ "قيار" في كتاب سيبويه مرفوعا.

3 – عباس حسن: النّحو الوافي ،ج1، ص9.

4 – عباس حسن: النّحو الوافي ،ج1، ص91.

6- تنويع الطرائق التربويّة، وعدم التزام طريقة تربوية معيّنة في التأليف، فقد تكون الطريقة استنباطية، وقد تكون إلقائية، وقد تكون حوارًا، أو غير ذلك مما يقتضيه صادق الخبرة، وملاءمة الموضوع

7- اعتماد ترتيب أبيات: "ابن مالك" كما تضمنتها "ألفيته"في عرض المسائل وتسلسلها، وتدوين كل بيت في أنسب مكان من الهامش، بعد القاعدة وشرحها.

ويعلّل سبب هذا الاختيار بقوله : " وإنّما آثرنا في ترتيب الأبواب النّحوية الترتيب الذي ارتضاه، "ابن مالك" لأنّه الذي ارتضاه كثيرون ممّن جاءوا بعده، ولأنّه الترتيب الشائع اليوم، وهو فوق شيوعه -أكثر ملاءمة في طريقته، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم"[1].

ولكنّه كان يتصرّف أحيانا في ترتيب أبيات "الألفيّة" استجابة لما يعتقد أنّه من مقتضيات التسلسل المنطقي التعليميّ، وكذلك كان الشأن في باب الحال، إذ لم يقتف ترتيب الناظم كما ورد، واضطرّ إلى التقديم والتأخير، وقال في هذا الصدد: " أبيات ابن مالك- كما وردت في هذا الباب في "ألفيته"- لا تساير تسلسل المسائل، ولا ترتيبها المنهجي الذي ارتضيناه. لهذا وضعنا كلّ بيت عقب القاعدة التي يناسبها، ويتصل بها اتصالا منطقيّا".[2]

كما عمد إلى مخالفة الترتيب الذي ارتضاه ابن مالك في" ألفيته" في باب "أبنيّة المصادر"،حيث قدّم النّاظم باب "إعمال المصدر"وباب"إعمال اسم الفاعل واسم المفعول" على باب "أبنيّة المصادر"، وقال عباس حسن معترضا على هذا الترتيب: " الترتيب المنطقيّ يقتضي تقديم الأبنيّة والصيغ ليكون إعمالها وأحكامها وكل ما يختص بها منصبًا على شيء معلوم مفهوم. ولا يعقل سرد الأحكام الخاصة بشيء دون أن يكون معلومًا من قبل. لهذا لم نأخذ بترتيب ابن مالك هنا، وقدّمنا باب أبنيّة المصادر"[3] .

والحقّ أنّ كلام عباس حسن هنا منطقيّ، وعليه يكون رأيه هو الأقرب إلى الصواب، إذ لا يعقل أن نتكلّم على أحكام شيء نجهل حقيقته وكنهه.

---

1 - المصدر نفسه، ص11.

2 - عباس حسن: النّحو الوافي ، ج2، ص363.

3 - المصدر نفسه ، ج3، ص181.

8- الإشارة إلى صفحة سابقة أو لاحقة، وتدوين رقمها، ورقم المسألة إذا اشتملت على ما له صلة وثيقة بالمسألة المعروضة، أمّا عن هدف ذلك، فيقول الكاتب: "كي يتيسّر لمن شاء أن يجمع شتاتها في سهولة ويسر، ويضمّ -بغير عناء- فروعها وما تفرّق منها في مناسبات وموضوعات مختلفة"[1].

2. أهمّ مظاهر التيسير في كتاب "النّحو الوافي"

1.2- البعد عن التعقيد والتكلّف

تظهر نزعة التيسير عند المؤلّف في أكثر أبواب الكتاب ، فحين يعرض لباب التنازع -مثلا- يبدو متذمّرا ممّا يميّز هذا الباب من كثرة الآراء وتعارض المذاهب، وخضوع بعض مسائله إلى ما اعتبره فلسفة عقليّة وهميّة ، ويصفه بالباب المضطرب المائج، فيقول:"يعدّ باب "التنازع" من أكثر الأبواب النّحويّة اضطرابا، وتعقيدا، وخضوعا لفلسفة عقليّة خياليّة".[2]

غير أنّ الكاتب لا يكتفي بتوجيه النّقد فقط ، فبعدما يأتي على ذكر عيوب هذا الباب مفصّلة، يعود ليقترح ما يراه أنسب من بدائل وأحكام تتّسم بالسهولة والوضوح ، فيدعو بصراحة إلى ترك محاكاة أساليب هذا الباب، إذ يقول: " من كل ما سبق يتبيّن ما اشتمل عليه هذا الباب من عيوب الاضطراب؛ والتعقيد، والتخيل الذي لا يؤيده -في ظنّنا- الفصيح المأثور. ومن سلامة الذوق الأدبيّ وحسن التقدير البلاغي الفرار من محاكاة الصور

1 - المصدر نفسه، ج1، ص11.

1- عباس حسن: النّحو الوافي،ج2،ص162.

البيانية، وأساليب التعبير الواردة بهذا الباب – ولو كان لها نظائر مسموعة – لقبح تركيبها، وغموض معانيها، وصعوبة الاهتداء إلى صياغتها الصحيحة"[1].

وهو على رأي سديد في موقفه من هذا الباب ، فلطالما كان "التّنازع"ومسائل أخرى كالاشتغال من الأمور التي تشكّل عائقا ومشكلة عويصة أمام دارسي النّحو في مختلف المستويات التعليميّة وسببا لنفورهم و إعراضهم عنه.

وفي باب اسم الإشارة يتّضح حرصه على التيسير – أيضاً– ، فقال على هامش حديثه عمّا يشار به للمفرد المذكر : "(ذا) هو الأشهر، ويحسن الاقتصار عليه– حرصا على التيسير والإيضاح– وترك ما عداه ممّا هو مسموع بقلّة عن العرب"[2].

وعلّق على(ذات) وهي اسم يشار به للمفردة المؤنّثة، بقوله: "ومن التيسير أن نجعلها كلّها اسم إشارة، ولا نتابع الرأي القائل: إنّ اسم الإشارة هو "ذا" وحدها، وإنّ التاء للتأنيث"[3].

ومن مظاهر التيسير عنده ترك التكلّف، والبعد عن التأويلات والتقديرات، فوقف عند قول "ابن مالك" في هذا البيت:

وثالثَ الذي بهمز الوصل كالأول اجعلنّه كاسْتُحلي

فلاحظ أنّ في البيت مخالفة ، إذ لا يصلح أن يعمل الفعل المؤكّد بالنون " اجعلنّ" فيما قبله "ثالثَ"، ورفض كلّ تأويل أو تقدير يسعى أصحابه إلى تصحيح البيت ، وعدّ ذلك تعسّفاً وتكلّفاً لا داعي له ؛ فقال:" لكن ابن مالك يقع في هذه المخالفة كثيرا لضرورة النّظم . والمعربون يلتمسون تأويلات وتقديرات لتصحيح مخالفته، ولا داعي لشيء من هذا لما فيه من تكلّف وتعسّف، ويكفي التصريح بأنّ النظم قهره على ارتكاب المخالفة ، وهذا هو السبب الحقّ "[4].

1 – المصدر نفسه، ص202.

2 – المصدر نفسه ، ج1، ص322.

3 – عباس حسن: النّحو الوافي، ج1، ص322.

4 – المصدر نفسه ،ج2، ص101..

2.2- رفض الخلاف وترجيح الرأي المفيد:

وفي مثل هذه الحالة كثيرا ما يعبّر بصيغة من الصيغ التي تدلّ على ترجيح الرأي الأنسب، مشفوعة بالدليل وبيان السبب، ومن أمثلة ذلك كلامه في باب الحروف التي تشبه "ليس" في المعنى والعمل وهي (ما، لا، لات، إن)، إذ أشار إلى اختلاف الحجازيين وبعض العرب كبني تميم بشأن إعمال "ما" وإهمالها ، ورجّح رأي الحجازيين، فقال : "والذي يحسن الأخذ به في عصرنا هو الإعمال، لأنّه اللّغة العالية، لغة القرآن، وأكثرِ العرب، ولا داعي للأخذ باللّغة الأخرى- وهي صحيحة أيضا – يجوز الأخذ بها، منعا للبلبلة، وتعدّد الآراء من غير فائدة"[1].

ويبدو عبّاس حسن في هذا الموقف ملتزما بمبدأ الفرار من تعدّد الآراء الضّارة في المسألة الواحدة الذي وضعه في مقدمة كتابه "النّحو الوافي" ودستور تأليفه ، وحريصا على انتخاب الآراء النّحويّة الميّسرة، ومع أنّه لا يشكّك في فصاحة اللّغة الأخرى ولا في صحّتها، إلاّ أنّه يرفض الأخذ بها تجنّبا لما قد ينجم عن ذلك التعدّد في الآراء من آثار سيئة.

3.2- الاهتمام بالحدود النّحويّة:

يقدّم عباس حسن في كتابه "النّحو الوافي" تعريفات دقيقة محكمة، تتميّز بالوضوح والسهولة والبعد عن التعقيد والغموض، ومن الأمثلة على ذلك تعريف الفاعل، إذ قال في تعريفه:"اسم، مرفوع، قبله فعل تام، أو ما يشبهه ، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل، أو قام به"[2].

ولا يكتفي الكاتب بتقديم هذا التعريف الموجز والدقيق، بل يذهب في الهامش إلى انتقاد تعريفات النّحاة للفاعل بقوله: " للنّحاة فيه تعريفات كثيرة، راعوا في أكثرها جانب الدّقة اللّفظيّة المنطقيّة، ولا بأس بهذا، لولا أنّهم بالغوا حتّى انتهوا إلى إطالة مذمومة لا تناسب التعريف، أو: اختصار معيب ، يحوي الغموض والإبهام. وقد اخترنا من تعريفاتهم ما خلا من العيبين السالفين ، ومال إلى الوضوح ، واليسر".[3]

---

1 - المصدر نفسه، ص594.

2،2- عباس حسن النّحو الوافي ،ج2،ص63.

ويعني ذلك مدى عناية عباس حسن بالحدود النّحويّة، واستقصائه لها، والموازنة بينها، والحرص على صياغتها صياغة دقيقة سليمة ، تناسب مستويات المتعلمين، تماشيا مع متطلبات التيسير المنشود.

وفي باب التحذير والإغراء بدأ بتعريف أسلوب التحذير، فقال:"التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه، ليجتنبه"[1]، إلاّ أنّه بدا غير مقتنع بدقّة هذا التعريف، فعلّق عليه قائلا: "هذا تعريف لغويّ يردّده -بنصه- كثير من النّحاة. ولكن يفضِّل بعضهم أن يقال: "إنه اسم منصوب، معمول للفعل: "أُحذر" المحذوف، ونحوه". لأنّ هذا يناسب مهمة النّحو التي هي البحث في أحوال الكلم إعرابا وبناء "[2].

ويظهر أنّ التعريف الثاني الذي آثر عباس حسن اختياره أنسب وأدقّ من سابقه.

4.2- حسن استغلال الهامش، وثراء مادته:

تميّز الهامش في كتاب "النّحو الوافي" بغزارة المادة العلميّة التي شملها، وإثراء المتن، وتيسير المسائل وتفصيلها، وشرح أبيات الألفيّة، وكثرة الإحالات والردود والتعقيبات، وتحديد موقفه من بعض قضايا النّحو وتيسيره، كمسألة العامل التي اضطر الكاتب للحديث عنها مجددا في بداية باب المبتدأ والخبر، فعرّف العامل، وذكر أنواعه، وعلّق عليه بقوله :" والعوامل بنوعيها : اللفظيّة والمعنويّة ليست في الحقّ والواقع هي التي تؤثّر بنفسها، وإنّما الذي يؤثر ويحدث حركات الإعراب هو المتكلّم . ولكنّ النّحويين نسبوا إليها العمل والتأثير"[3].

ومن يتأمّل هذا القول يجده قريبا ممّا ذهب إليه ابن جنّي في كتابه "الخصائص"، إذ قال:" ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره "[4].

5.2- موقفه من الأخذ بالتقدير والتأويل

3،4- المصدر نفسه، ج4،ص126.

1- عبّاس حسن: النّحو الوافي ، ج1، ص441-442.

4 - ابن جنّي: الخصائص ، ج1، ص110.

عبّر عباس حسن عن موقفه الرافض للأخذ بالتأويل والتقدير، ولكنّ هذا الرفض لم يكن رفضا مطلقا، بدليل أنّه ذهب في إعراب الاسم السابق لعامله، إذا وقع بعد أداة لا يليها إلاّ الفعل مذهبا مؤيّدا لجمهور النّحاة في جواز رفعه على أنّه فاعل مرفوع لفعل محذوف، وذلك مثل لفظ "أحد" في قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: 6].

فيختار هذا الإعراب القائم على تقدير فعل محذوف يفسّره الفعل الذي بعده، ممّا يعني أنّه لا يرفض التقدير والتأويل إذا لم يؤدّ إلى التعقيد والغموض، وما يثبت هذا الاتجاه قوله: " على أنّ التقدير باب واسع وأصيل في لغتنا، ولكنّه محكم، وسائغ ممّن يحسن استخدامه عند مسيس الحاجة– على النّمط الوارد الفصيح الذي يحتجّ به، والذي لا يؤدّي إلى خلط أو اضطراب"[1].

6.2- عنايته بالمصطلح النّحوي:

حافظ عباس حسن على المصطلحات العلميّة المأثورة ، ولم يفكر في تغييرها لشيوعها واستقرارها، فقال :" أمّا الاصطلاحات العلميّة المأثورة فلم أفكر في تغييرها، إيمانًا واقتناعًا بما سجّله العلماء قديمًا وحديثًا من ضرر هذا التغيير الفرديّ ، ووفاء بما اشترطوه فى تغيير "المصطلحات"، أن يكون بإجماع المختصين، المشتغلين بالعلم الذى يحويها"[2].

إنّ تعدّد المصطلحات وتداخلها من شأنه أن يؤدّي إلى الغموض والصعوبة بدلا من التيسير والتوضيح ، لذلك لم يكن غريبا أن يختار عباس حسن المصطلحات الشائعة والمتداولة دون غيرها ، فيؤثر مصطلح "اسم الفاعل" على مصطلح "المفعول الذي لم يسمّ فاعله"، ومصطلح "المبتدأ والخبر" و"الفعل والفاعل" على "المسند والمسند إليه"، واختار مصطلح "البدل" على مصطلحات أخرى أطلقها الكوفيون تقابله وهي(التكرير والترجمة والتبيين والمردود) وغير ذلك ممّا لا يتّسع المقام للإحاطة به.

ويزعم بعض دعاة التيسير أنّ استبدال مصطلح المسند والمسند إليه بمصطلح (المبتدأ والخبر ، والفاعل والفعل) ضرب من التسهيل والتيسير، إلاّ أنّ هذه الصيحة لم تحظ بالقبول والاستحسان ، وكان محمد محمود الطناحي قد عبّر عن رفض هذه الفكرة ؛ فقال : " وليس

1 – عبّاس حسن: النّحو الوافي ،ج2،ص147.

2 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج1 ، ص6.

من التيسير والتسهيل أن تدع مصطلح (المبتدأ والخبر ، والفاعل والفعل) لتقول: المسند والمسند إليه. وظنّ بعضهم أنّ في وجود هذا المصطلح – المسند والمسند إليه – في كتاب سيبويه مُسَوِّغاً لإحلاله محلَّ المبتدأ والخبر وما علم هذا الظّان أنّ هذا المصطلح لم يشع شيوع المبتدأ والخبر ، والفاعل والفعل . ثمّ إنّ لسيبويه مصطلحاتٍ كثيرةً لم تشِعْ ولم تستمر . فهو يسمّي الحال خبراً ، ويسمّي التوكيد صفة ، ومرّة يسمّيه عطفاً ، ويسمّي العطف بدلاً "[1].

ويحذّر هذا الباحث من خطر تغيير المصطلحات ، إذ لا سبيل إلى تغييرها أو إزالتها من كتب القدامى ، ولا شكّ أنّ تغيير المصطلحات وتعدّدها يؤدي إلى الاضطراب والصعوبة ولا يحقّق التيسير ، ويوضّح ذلك قائلا:" إنّ هذه المصطلحات النّحويّة قد انتشرت في كتب التراث الأخرى ، فمن الخطر أن نغيّرها في كتب النّحو على حين تظلّ في كتب التراث الأخرى ، وليس من المعقول أن نطاردها في كلّ كتب العربيّة"[2].

ويأتي موقف العكيلي مؤيّداً لمذهب عباس حسن في ضرورة الحفاظ على المصطلحات الشائعة إذ يقول : " ولا يخفى على من يروم تيسير النّحو أهمية ذلك ، فقد يسبب تغيير المصطلحات الشائعة إلى بلبلة وعسر لدى المتعلمين لذلك تمثلت عناية عباس حسن بالمصطلحات القديمة بالدراسة والمناقشة وانتخاب الأنسب منها وتوضيح العسير منها"[3].

وتأتي موافقة هذا الباحث لعباس حسن في هذا الجانب من قناعته بأنّ تيسير النّحو أمر يتطلب الاهتمام بالمصطلحات النّحويّة وتفادي تعدّدها للمفهوم الواحد حتّى لا يقع المتعلّم في مشكلة اللبس وعدم الوضوح.

3.آراء بعض الدارسين في كتاب "النّحو الوافي":

3.1- عبّر عليّ النجدي ناصف، وهو عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة ، عن رأيه في كتاب النّحو الوافي ، فقال : " ومهما تتعدد الآراء في الكتاب، ومهما تختلف الأحكام عليه،

1 – محمد محمود الطناحي: في اللغة والأدب دراسات وبحوث ، دار الغرب الإسلامي ،2002م ، مج2 ، ص 542.

2 – محمد محمود الطناحي: في اللغة والأدب دراسات وبحوث ، مج2 ، ص 542.

3 – حسن منديل حسن العكيلي : محاولات التيسير النّحوي الحديثة ، ص140.

فالذي ينبغي ألاّ يكون عليه خلاف ولا مراء أنّه قصارى ما يمكن أن ينهض بمثله عالم واحد في علم كائنا ما كان ، فكيف بالنّحو"[1].

ويحمل هذا الموقف كثيرا من معاني الثناء على مؤلّفه، لأنّ الموسوعيّة التي يتميّز بها الكتاب تستدعي تضافر جهود عدّة علماء، خاصة عندما يتعلّق الأمر بعلم النّحو لما فيه من صعوبة وكثرة خلاف، ومشقّة بحث، غير أنّ عباس حسن تحمّل لوحده عبء هذه المهمة، فكان كتاب "النّحو الوافي" الذي يستحقّ أن يحمل صفة كتاب العصر في النّحو.

2.3- أمّا أحمد عمّار فيقول عن كتاب "النّحو الوافي": " لست أدّعي لنفسي مقام الناقد البصير فيما يؤلّف أستاذنا عباس حسن في علوم اللّغة من صنوف الكتب، وما يستحدث فيها من جديد الآراء، ولكنّي أزعم وأحسب أنّ الكثيرين من الأدباء والمتأدبين يشاركونني الرأي أنّ كتابه "النّحو الوافي" بأجزائه الأربعة الصافية قد بلغ في باب التأليف المبتكر الأصيل مرتبة النسق الأعلى من إحكام التصنيف وانتظام التبويب واتساق الترتيب، ورونق العرض، وغزارة المادة، ورصانة الأسلوب ،وتأصيل الأصول، وحذف الفضول ، ممّا بعث في النّحو دفء الحياة ، وجدّد له شبابه و إهابه ، وأعاد له بهاءه وصفاءه ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ".[2]

3.3- وأشار عبد الوارث مبروك سعيد، في كتابه"في إصلاح النّحو العربيّ دراسة نقديّة" إلى كتاب "النّحو الوافي" إشارة سريعة في سياق حديثه عن قضيّة إصلاح الكتاب النّحويّ في العصر الحديث، فاعتبره من بين محاولات التأليف النّحويّ على مستوى الجامعة التي تستحق النظر شأنه في ذلك شأن كتاب "دراسات نقديّة في النّحو العربيّ" لعبد الرحمن أيوب ، وكتاب"النّحو المصفّى" لمحمد عيد ، فقال: " والذي يلفت النّظر فيه هو صفة الشمول والإحاطة التي لم تتوفر لمؤلَّف آخر، فالمؤلِّف أراده موسوعة نحويّة تجمع مسائل هذا العلم و شوارده، وتقدّمها في أسلوب عصريّ سهل وثيق الصلة بالحياة اللغويّة المتجددة، وجعله على مستويين متوازيين:موجز لطلبة الجامعات ومفصّل للأساتذة والمتخصصين ، أمّا المادة فهي

1 - علي النجدي ناصف : **كلمة الأستاذ علي النجدي ناصف**، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة) ،القاهرة،ج.45 ، 1980م، ص183.

2- أحمد عمّار: **الأستاذ عباس حسن**، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة) ،القاهرة،ج.22 ، 1967م، ص170.

هي ما نراه في الكتب القديمة، ولا شكّ أنّ لمثل هذا الكتاب قيمته، لكنها ليست في مجال الإصلاح النّحويّ في المقام الأول"[1].

فالكاتب وإن أشاد بقيمة كتاب" النّحو الوافي"، وأقرّ بأنّ أسلوبه عصريّ وسهل ، وصلته بالحياة اللّغويّة المتجددّة صلة وثيقة ، إلاّ أنّه يرفض أن يعدّه بالدرجة الأولى ضمن كتب الإصلاح النّحويّ ، وقد تكون مادة الكتاب العلميّة التي لا تختلف عن محتويات كتب النّحو القديمة هي السبب الرئيس في إخراجه عن دائرة كتب الإصلاح، وإذا ثبتت صحّة هذا الاحتمال فإنّ ذلك يعتبر إجحافا في حقّ الكتاب وجهود صاحبه، ذلك أنّ النّحو سيبقى هو هو، وأنّ محاولات التجديد والإصلاح الجادّة مهما بلغت فإنّها لن تطال مادته وجوهره، وإنّما ستظلّ منحصرة في حدود تيسير بعض مسائله وطريقة تقديمها للطلاب والمتعلمين.

1 – عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النّحو العربيّ دراسة نقديّة، ص79.

الفصل الثاني

موقف عبّاس حسن من الأصول النّحوية

المبحث الأول

العامل

1- تعريف العامل:

عرض ابن منظور إلى تعريف العامل مبيّنا ما يترتب عنه من أثر إعرابي في معموله، فقد ورد في "لسان العرب" ما نصّه:"والعامِلُ في العربيّة: ما عمل عملاً مَّا فرفع أَو نصَب أَو جرَّ، كالفعل والناصب والجازم وكالأَسماء التي من شأْنها أَن تعمل أيضاً وكأسماء الفِعل، وقد عمل الشيءُ في الشيء:أَحْدَثَ فيه نوعاً من الإِعراب"[1].

أمّا الجرجاني فعرّف العامل في كتابه "التعريفات" بقوله: "العامل: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[2].

ثمّ بيّن أنّه ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهي العامل القياسي والعامل السماعي والعامل المعنوي، فقال :"العامل القياسي: هو ما صحّ أن يقال فيه: كلّ ما كان كذا فإنّه يعمل كذا، كقولنا: غلام زيد، لما رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علته قست عليه: ضرب زيد، وثوب بكر.

العامل السماعي: هو ما صحّ أن يقال فيه: هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوز، كقولنا: إن "الباء" تجرّ، و"لم" تجزم، وغيرهما.

العامل المعنوي: هو الذي لا يكون للّسان فيه حظٌّ، وإنّما هو معنى يعرف بالقلب".[3]

وقال ابن الحاجب: " والعامل ما به يتقوَّمُ المعنى المقتضى ": قال الرضي: إنّما بيَّنَ العامِلَ، لاحتياج قوله قبل:(ويختلف آخره لاختلاف العامل) ، إلى بيانه، ويعني بالتقوّم نحوا من قيام العرض بالجوهر، فإنّ معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة: كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافا إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه، بسبب توسّط العامل.

---

1 - ابن منظور: لسان العرب ،مادة [ع م ل]، ص3108.

2 - الجرجاني الشريف محمد بن علي: التعريفات ، ص122.

3 - المصدر نفسه.

فالموجِدُ كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلّم، والآلة: العامل، ومحلّها: الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلّم، لكن النّحاة جعلوا الآلة كأنّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدّم، فلهذا سميت الآلات عوامل".[1]

وقد حظيت نظرية العامل في النّحو العربي باهتمام النّحاة قديما وحديثا باعتبارها أحد أهم الأسس التي بنيّت عليها أصول النّحو العربي، وكان عباس حسن واحدا ممّن شغلت هذه الفكرة بالهم كثيرا، إذ حاول أن يحدّد موقفه منها، ويوضّح أثرها في النّحو العربي، ففي تعريف العامل يقول: "والعامل هو: ما يؤثر في اللّفظ تأثيرا ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص، كالفاعلية، أو المفعولية، أو غيرهما"[2].

ويقول في موضع آخر:" العامل هو: ما يدخل على الكلمة فيؤثر في آخرها، بالرفع، أو النصب أو الجرّ، أو الجزم، كالفعل فإنه يؤثر في آخر الفاعل، فيجعله نوعًا مرفوعًا، وفي آخر المفعول فيجعله منصوبًا وكالجازم، فإنه يؤثر في آخر المضارع، فيجعله مجزومًا، وكحرف الجر، فإنه يؤثر في آخر الاسم، فيجعله مجرورًا وهكذا."[3]

وبعد هذا التعريف، يعرض عباس حسان إلى أنواع العامل وأقسامه، فالعامل قسمان : لفظي ومعنوي، فأمّا العامل اللّفظي فثلاثة أنواع، وهي أصل لا يمكن الاستغناء عنه، وزائد كبعض حروف الجرّ الزائدة، وشبيه بالزائد مثل "ربّ" و "لعلّ"، و"لولا"، وأمّا العامل المعنوي فيدرك بالعقل لا بالحسّ كالابتداء الذي يرتفع به المبتدأ، والتجرّد من الناصب والجازم الذي يرتفع به المضارع، حيث يقول:"ومن العوامل ما هو لفظي"، أي: يظهر في النطق وفي الكتابة، كالعوامل التي سبقت، ومنها ما هو "معنوي" يدرك بالعقل لا بالحسّ، كالابتداء الذي يرتفع به المبتدأ- وهذا الابتداء هو السبب في أن "الحال" لا تجيء من المبتدأ عند بعض النحاة، دون بعض وكالتجرد من الناصب والجازم فيرتفع به المضارع".[4]

---

1 – الأستراباذي رضي الدين: شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر،منشورات جامعة قان يونس،بنغازي،ط2 ، 1996 م ، ج1، ص72.

2 – عباس حسن : النحو الوافي، ج1،ص75.

3 – المصدرنفسه ، ص441.

4 – المصدر نفسه .

وقد خلص أحد الدارسين من خلال استقراء كلام النّحاة حول العامل إلى القول بأنّ " مراد النّحاة به يدور في فلك وجود تلازم قائم على المعنى بين عنصرين لغويين ينتج عنه علامة شكليّة تحدّد طبيعة هذا التلازم"[1].

أمّا وليد عاطف الأنصاري فيشير في كتابه "نظرية العامل في النّحو العربي عرضا ونقدا" إلى وظيفة العامل،فيقول: " فالعامل إذا هو الموجد المنشئ لشيئين اثنين هما:

1-الحالة الإعرابية من رفع أو نصب أوجرّ أو جزم.

2-العلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة، وتدلّ على حالتها الإعرابيّة، وهذه العلامة حركة أو حرف أو سكون أو حذف"[2].

غير أنّه يضيف قائلا:"هذا هو المفهوم الشائع في كتب النّحو، لكنّ بعض المتأخرين كابن الحاجب(المتوفى سنة 646هـ) والشيخ خالد الأزهري(المتوفى سنة 905هـ) والصبان(المتوفى سنة 1206هـ) يضيفون شيئا آخر، وهو أنّ العامل يحدث أيضا المعاني النحوية من فاعلية ومفعوليّة وإضافة"[3].

ومن هنا تتجلّى أهميّة العامل في تحديد الوظائف النحويّة والكشف عن العلائق بين عناصر التركيب اللّغوي، إلى جانب ضبط العلامات الإعرابيّة.

2- موقف النّحاة القدامى من نظريّة العامل:

ترددت فكرة العامل كثيرا في كتاب سيبويه، إذ يقول في باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة:" وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفرّقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العاملُ - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف وذلك الحرفُ حرف الإعراب"[4].

---

1 - عبد الله بن حمد بن عبد الله الحسين: **تيسر النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي دراسة وتقويم** ، (رسالة دكتوراه) ، (مكة: جامعة أم القرى) ، 2011م ، ص 105.

2 - وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النّحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي ، إربد ، ط2 ، 2014م ، ص47.

3 - المرجع نفسه ، ص48.

4 - سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط3، 1988،ج1،ص13.

حيث يريد أن يوضّح أنّ الحركات الإعرابيّة يجلبها العامل، فسيبويه يذكر العامل في مواضع كثيرة من كتابه لكنّه لا يصرّح إن كان التأثير الحقيقي في إحداث الحركة والإعراب هو لهذه العوامل أم هو للمتكلّم، ففي مواضع يكون الانطباع الذي يتركه في ذهن القارئ أنّ العامل مؤثر حقيقيّ، وهذا ما توحي بعض النصوص مثل قوله:

"وذلك قولك : زيدٌ كم مرة رأيتَه ؟ وعبدُ الله هل لقيته ، وعمروٌ هلا لقيته ، وكذلك سائر حروف الاستفهام ، فالعامل فيه الابتداء ، كما أنك لو قلت : أرأيت زيدا هل لقيته ، كان أرأيت هو العامل ، فكذلك هذا ، فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره "[1].

وهذا ما نلمسه أيضا في قوله:"وذلك قولك: فيها عبد الله قائما، وعبد الله فيها قائما. فعبد الله ارتفع بالابتداء لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنما هو موضعٌ له، ولكنه يجرى مجرى الاسم المبني على ما قبله "[2].

ولكنّه في مواضع أخرى يجعل العمل للمتكلّم، كقوله :

"وقال امرؤ القيس:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة ... كفاني ولم أطْلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ[3]

فإنَّما رفعَ لأنَّه لم يَجعل القليلَ مطلوباً، وإنَّما كانَ المطلوبُ عندهَ المُلْكَ وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ونصبَ فَسَدَ المعنى"[4].

حيث نسب العمل إلى المتكلّم في قوله" فإنَّما رفعَ "، ويقول في مواضع كثيرة مخاطبا القارئ "إذا أعملتَ"، كما ينسب العمل للعرب كقوله:"وإذا أعملتِ العربُ شيئاً مضمراً لم يَخرج عن عمله مظهراً في الجرّ والنصب والرفع؛ تقول: وبلدٍ، تريد: ورُبَّ بلدٍ. وتقول: زيدا تريد: عليك زيدا. وتقول: الهلالُ، تريد: هذا الهلال، فكلُّه يَعمل عملَه مظهرا"[5].

أمّا ابن جني فيصرّح بأنّ العمل للمتكلّم وأنّ العامل لا يعمل في الحقيقة شيئا، فيقول:

---

1 – سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب، ج1، ص127.

2 – المصدر نفسه،ج 2، ص88.

3 – امرؤ القيس: ديوان امرئ القيس بشرح محمد بن ابراهيم بن محمد الحضرمي،تح:أنور أبو سويلم ومحمد الهروط، دار عمّار، عمان،1991م ، ص115.

4 – سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر : الكتاب، ج1،ص79.

5 – المصدر نفسه ، ص106.

"وإنّما قال النّحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرًا قائم وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامة اللّفظ للّفظ أو باشتمال المعنى على اللّفظ. وهذا واضح."[1]

وذهب بعض النّحويين مذهب ابن جنّي في نسبة العمل إلى المتكلّم واعتبار العوامل مجرد أمارات و علامات كالأنباري الذي يقول إنّ العوامل اللّفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنّما هي أمارات وعلامات. ورضي الدين الأستراباذي الذي يرى أنّ العامل النّحوي ليس مؤثرا في الحقيقة، بل هو علامة وآلة[2].

وتحدّث عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز"عن فكرة التعليق التي يصحّ أن تنهض بدور العامل في تنظيم الجملة وترتيب عناصر الكلم، فقال:"واعلم أنّك إذا رجعتَ إلى نفسِك علمتَ علماً لا يعترضُه الشكُّ أنْ لا نظمَ في الكلمِ ولا ترتيبَ حتى يَعْلقَ بعضُها ببعضٍ ويُبْنى بعضُها على بَعض وتُجعلَ هذه بسبب من تلك"[3].

ويقترن مصطلح "التعليق" عند عبد القاهر الجرجاني بمصطلح "النظم"، بل هو مرادف له، حيث يعرّف النّظم بأنّه تعليق الكلم بعضها ببعض، فيقول:"معلومٌ أنْ ليسَ النظمُ سِوى تَعليقِ الكَلِمِ بعضِها ببعضٍ وجعلِ بعضِها بسببٍ مِن بعضٍ.

والكلمُ ثلاثٌ : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ وللتَّعليقِ فيما بَيْنَها طرقٌ معلومةٌ وهو لا يَعْدو ثلاثةَ أقسامٍ : تعلق اسمٍ باسمٍ، وتعلُّق اسمٍ بفعلٍ، وتعلُّق حرفٍ بهما".[4]

وقد وجدت فكرة عبد القاهر تأييدا عند بعض النّحويين الذين يرفضون نظرية العامل في عصرنا، فقد رأى فيها تمّام حسّان البديل الأمثل للعوامل النّحوية، وعبّر عن ذلك بأسلوب صريح قائلا: "وفي

1 – ابن جني: الخصائص، ، ج1،ص109وص110.

2 – وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، ص51.

3 – الجرجاني عبدالقاهر: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ، القاهرة،ط3، 1992م،ص55.

4 – المصدر نفسه ، ص4.

رأيي– كما كان في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال–أنّ التعليق هو الفكرة المركزية في النّحو العربي وأنّ فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النّحوي والعوامل النّحوية، لأنّ التعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللّغوي لهذه المعاني الوظيفية النّحوية"[1].

وأراد تمام حسّان أن يحدّد مفهوم التعليق وفق رؤيته الشخصية وإبراز مدى أهميته في العلاقة بين المعاني النّحويّة، فقال: "وأمّا أخطر شيء تكلّم فيه عبد القاهر على الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنّما كان"التعليق" وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللّفظية والمعنويّة والحالية"[2].

فتمام حسان يجد تقاربا بين فكرة "تضافر القرائن" التي دعا إليها، ومصطلح التعليق الذي ظهر عند عبد القاهر الجرجاني، وأثرهما في تفسير العلاقات والمعاني النحوية.

وهكذا ظلّت نظرية العامل تفرض سلطانها على النحو العربيّ منذ نشأته إلى أن جاء ابن مضاء القرطبي (المتوفى سنة 592هـ) ، فكان أول من دعا إلى إلغاء نظرية العامل وهدم كلّ أصولها من خلال مؤلفه "الردّ على النّحاة" الذي قال فيه: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأنبّه على ما اجمعوا على الخطأ فيه:

فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي. وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا "ضرب زيدٌ عمراً" أنّ الرّفع الذي في "زيد" والنصب الذي في "عمرو" إنّما أحدثه ضرب "[3].

ويتضّح من قوله أنّه يرفض العوامل النحوية ويخالف بذلك جمهور النّحويين، حيث يقول أحد الدارسين:" وابن مضاء لا يتفق وجمهور النّحويين في هذا الشأن، إذ تراه في مباحثه النّحوية يرفض العامل النحوي ولا يقرّ بوجوده"[4].

وقد استند ابن مضاء في موقفه إلى أبي الفتح بن جني الذي يجعل العمل للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، فقال: "وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره قال أبو الفتح في خصائصه، بعد

1 – تمّام حسّان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة،ط6، 2009م ، ص189.

2 – المرجع نفسه ، ص188.

3 – ابن مَضَاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد: الرّد عَلى النّحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، ص 69.

4 – وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، ص51.

كلام في العوامل اللّفظية والعوامل المعنوية: "وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من النّصب والرفع والجرّ والجزم، إنّما هو للمتكلّم نفسِه لا لشيء غيره" فأكّد المتكلّم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله: لا لشيء غيره".[1]

ولقي هذا القول اعتراضا وانتقادا من طرف بعض الباحثين، فقد ردّ عليه محمد إبراهيم البنا في مقدمة تحقيق كتاب "الردّ على النّحاة"، مشيرا إلى أنّ ابن مضاء تصرّف في قول ابن جني واختار منه ما يوافق رأيه فقط، فساق ما قاله ابن جني كاملا،ثمّ قال: "فجاء ابن مضاء فحذف من هذا النّص حديثه عن النحاة، واختار منه فقط: "وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من النّصب والرفع والجرّ والجزم، إنّما هو للمتكلّم نفسِه لا لشيء غيره" انتزع ابن مضاء هذه الفقرة ليخيّل للقارئ أنّ ابن جني يخالف النّحاة في مقالتهم، والحقيقة أنّه شارح لكلامهم، موافق لمنهجهم"[2].

وهذا هو الراجح فيما يبدو فابن جني لم يرفض العامل ولم يدع إلى إلغائه مثلما فعل ابن مضاء، وإنّما نسب العمل للمتكلّم دون العوامل اللّفظيّة والمعنوية، وما يدعم هذا هو اعتماد ابن جني نفسه العوامل في مؤلفاته النحوية، يقول أحد الدارسين:" وإذا كان ابن مضاء استشهد بكلام ابن جني السابق – وهو أنّ العمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم هو للمتكلّم – فإنّ ابن جني اعتمد العوامل النحوية في مؤلفاته كسائر النّحاة"[3]

ومن بين الذين تصدوا إلى ابن مضاء بالنقد تمّام حسّان ،فقال:"وتناول بعض النّحاة كابن مضاء هذا الفهم لطبيعة العلاقات السياقيّة بالنقد والتفنيد و التجريح ولكنّه بعد أن أبان فسادها بالحجج المنطقيّة لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية ولم يقم مقام العامل فهما آخر لهذه العلاقات غير قوله إنّ العامل هو المتكلّم فجعل اللّغة بذلك أمرا فرديّا يتوقف على اختيار المتكلّم ونفى عنها الطابع العرفي الذي هو أخص خصائصها".[4]

وجليّ أنّ تمام حسّان موافق لابن مضاء في رفض العامل، ومقتنع بحججه المنطقيّة، ولكنّه يعيب عليه القصور عن إيجاد بديل يقوم مقام العامل، ووقف اللغة على اختيار المتكلّم بيد أنّها تخضع إلى العرف الاجتماعي.

---

1 – ابن مَضَاء ، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد: الرّد عَلى النّحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، ص 69.

2 – المصدر نفسه ، ص 18.

3 – وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، ص141.

4 – تمّام حسّان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص185.

3- موقف النّحاة المحدثين من نظرية العامل:

تعالت صيحات الدعوة إلى تيسير النّحو وتجديده في العصر الحديث، واتجه اهتمام أكثر دعاة التيسير نحو الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل، ويعتبر إبراهيم مصطفى صاحب أولى المحاولات في هذا المجال، ففي سنة 1937م نشر كتابه"إحياء النّحو" حيث وجّه سهام هجومه مباشرة إلى نظرية العامل، فقال:" تلخيص النّحو من هذه النظرية وسلطانها، هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنّحو في طريقه الصحيحة، بعد ما انحرف عنها آمادا، وكاد يصدّ النّاس عن معرفة العربيّة، وذوق ما فيها من قوة على الأداء، ومزية في التصوير"[1].

وعرض في كتابه إلى فلسفة العامل، ونقد مذهب النّحاة في العامل أين خلص إلى قوله:"على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثرا في تصوير المفهوم، أو إلقاء ظل على صورته"[2].

ولم تسلم دعوة إبراهيم مصطفى من النقد إذ تصدّى بعضهم للردّ عليه كما هو الشأن مع محمد أحمد عرفة في كتابه" النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة"، وتمّام حسّان الذي شبّه محاولته بمحاولة ابن مضاء، غير أنّه وصف فهمه لطبيعة الحركات الإعرابيّة بالإبهام والقصور، ويظهر ذلك في قوله:"ولإبراهيم مصطفى محاولة مشابهة لتفسير اختلاف العلامات الإعرابية قال فيها إنّ الحركات ذات معان محددة فالضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة علم الخفة ولكنّه اكتفى بهذا الفهم المبهم القاصر لطبيعة هذه الحركات".[3]

كما ردّ عليه عبد الوارث مبروك سعيد نافيًا أن يكون المتكلّم هو من يرفع وينصب بقوله: "ادّعاء أنّ المتكلّم هو الذي يرفع وينصب –كما ذهب إبراهيم مصطفى ومن قبله ابن مضاء تصوّر غير دقيق لطبيعة الإعراب وأسباب وجوده، فالمتكلّم الفرد لا يحدّد الحالة الإعرابية لكلمة ما، ولا العلامة الدّالة على تلك الحالة، على أساس من اختياره الحرّ أو الشخصي وإنّما تبعا لنظم اقتضاها العرف الاجتماعي للّغة"[4].

---

1 - إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص195.

2 - المرجع نفسه ، ص41.

3 - تمّام حسان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص185.

4 - عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النّحو العربي دراسة نقديّة، ص103.

ثمّ جاء شوقي ضيف فسار على نهج إبراهيم مصطفى واقتفى أثره، ففي مقدمة تحقيقه لكتاب "الردّ على النّحاة" يعبّر عن تأييده لموقف ابن مضاء الدّاعي إلى هدم نظرية العامل فيقول: "وما العامل؟ وما هذا الذي يدّعيه النّحاة في مثل (ضرب زيد عمرا) إذ يزعمون أنّ ضرب عمل الرفع في زيد والنصب في عمرا ؟ وإنّ النّحاة ليبالغون في ذلك، حتّى لنراهم يذهبون إلى أنّ علامات الإعراب آثار حقيقيّة للعوامل"[1].

أمّا تمّام حسان فقد دعا إلى تبنّي فكرة جديدة تغني في رأيه عن نظرية العامل سمّاها "تضافر القرائن" والتي استمدّ أصولها من نظرية النّظم وفكرة التعليق لعبد القاهر الجرجاني، فيقول في كتابه "اللّغة العربيّة معناها ومبناها": " ولا أكاد أملّ ترديد القول:إنّ العلامة الإعرابيّة بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم "تضافر القرائن" وهذا القول صادق على كلّ قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنويّة أم لفظيّة وبهذا يتضح أنّ "العامل النّحوي" وكلّ ما أثير حوله من ضجّة لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النظر السطحيّ والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها".[2]

وقسّم قرائن التعليق إلى قسمين: حاليّة ومقاميّة، وجعل القرائن المقالية قسمين أيضا، هما القرائن اللّفظية والقرائن المعنويّة، فالقرائن المعنويّة خمسة وهي:الإسناد- التخصيص- النسبة — التبعيّة- المخالفة، أمّا القرائن اللّفظية فهي ثمانية : العلامة الإعرابيّة- الرتبة- الصيغة- المطابقة- الربط- التضام- الأداء- التنغيم.[3]

ولا شك أنّ " تضافر القرائن" محاولة جادّة تنطوي على رؤية عميقة وسديدة، ومع أنّ هذا التصور يقدّم بديلا لنظرية العامل فإنّه لا يدعو إلى إلغائها تماما وإنّما يترك قرينة العلامة الإعرابيّة لتشكّل جزءً مهمّا مع سائر القرائن الأخرى التي تقوم عليها هذه النظريّة.

واتسمت مواقف بعض دعاة التيسير إزاء العامل بالاعتدال والبعد عن المغالاة، ومن هؤلاء أحمد عبد الستّار الجواري الذي يصف الدعوة إلى إلغائه بالأمر المبالغ فيه، لأنّ المشكلة ليست في العامل الذي يعتبره هو المعنى وإنّما المشكلة تكمن في التكلّف في التقدير والتأويل، فيقول: "أمّا العامل فقد بالغ الذين دعوا إلى إلغائه ، إذ العامل في النّحو إنّما هو المعنى. فمعنى الإسناد، وهو الوقوع موقع

1 - ابن مضاء القرطبي: الردّ على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص25.

2 - تمّام حسان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص207.

3 - المرجع نفسه ، ص189.

المسند أو المسند إليه و العمدة في الكلام هو الذي يقتضي الرفع وهو إذن عامل الرفع. ولكن الذي ينبغي أن يستبعد ويطرح هو التماس العامل التماسا متكلّفا ولا سيّما العامل اللّفظي"[1].

وفرّق بعضهم بين العمل كنظريّة لها أسسها وبناؤها الفلسفي، والعوامل باعتبارها قرائن تساهم في تفسير المعاني النحويّة، وهذا الرأي يطالعنا به عبد الوارث مبروك سعيد إذ يقول : "الذي يستحق الإلغاء إنّما هو نظرية العامل ببنائها الفلسفي المألوف، أمّا ما أطلق عليه العوامل – من أفعال ونحوها فهي وحدات وقرائن لها دورها كبقية الوحدات– في تحديد المعنى الوظيفي والموقع للمكونات الأخرى في التركيب اللّغوي، وهي لذلك من صميم ذلك التركيب ويجب أخذها في الاعتبار"[2].

" ويلخّص محمد عيد تصوّر النّحاة للعامل في اتجاهين:

الأول: فهم شائع مشهور:أنّ العوامل مؤثرة حقيقة، وأنّ أثرها هو تلك الحركات والحروف والسكنات.

الثاني: فهم لم تصل به الشهرة حدّ الأول،وحصره في ثلاثة أمور هي :

أ- إنّ ما أطلق عليه عوامل ليست عوامل حقيقيّة بل هي إشارات وعلامات على العمل أو ممهدة له وضروريّة لوجوده.

ب- يرى ابن جنّي أنّ العامل هو المتكلّم.

ج- مقتضى العامل في الأسماء- في رأي البعض- هو توارد المعاني المختلفة من فاعليّة ومفعوليّة وإضافة وغيرها"[3].

ويثبت صحة الرأي السابق اعتماد النّحاة في مؤلفاتهم وكتبهم النحوية على منهج يلائم ويستجيب للاتجاه الأول وهو الفهم الشائع المشهور لطبيعة العوامل وتأثيرها.

وفي تأكيد هذه الفكرة يردف محمد عيد قائلا: "والذي ينبغي التنبّه إليه أنّ هذه الأمور الثلاثة الأخيرة في فهم العامل والعمل كانت فقط مجرد اجتهاد في الفهم، أمّا التطبيق في كتب النّحو فقد اعتمد اعتمادا أساسيّا على الاتجاه الأول صاحب الشهرة والشيوع".[4]

---

1 – أحمد عبد الستار الجواري:**رأي في تفسير تعليم النّحو**،(مجلة مجمع اللغة العربيّة)،القاهرة،ج53،1984م،ص161.

2 – عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النّحو العربي دراسة نقديّة، ص102.

3 – محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث،عالم الكتب، القاهرة،1989م، ص201.

4 – محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث ، ص202.

وقد أيّد وليد عاطف الأنصاري هذا الحكم حين عرض لرأي ابن جني والأنباري والرضي وقولهم بأنّ العوامل النحويّة غير مؤثرة في الحقيقة، فقال:"وجدير بالذكر أنّ أصحاب هذا المذهب ليس لهم نهج مخصوص في مؤلفاتهم النحويّة، بل تراهم يسيرون مع جمهرة النّحويين"[1].

وبين من قال إنّ العوامل هي المؤثرة في المعمول، ومن قال بأنّ المتكلّم هو الذي يحدث العمل والموجد للمعاني، وجد فريق آخر حاول التوفيق بينهما، من ذلك قول بعضهم:"فكذلك هذه العوامل، عملت فأثرت وجوب الرفع، أو النّصب،أو الجرّ، والمتكلّم هو الذي رفع أو نصب أو جرّ، وقول النّحاة: إنّ هذه العوامل عملت الرفع، من باب الاتساع في العبارة، والمراد عملت وجوب الرفع ، فهو على حذف مضاف، كقول الله :﴿واسأل القرية﴾(يوسف:82)، أي أهل القرية".[2]

ومهما تباينت الآراء واختلفت فلا شك أنّ العامل يساعد على فهم العلاقة بين أجزاء الجملة ويساهم في تيسير تعلّم اللّغة وقواعدها، يقول أحد الدارسين :"ولا شكّ أنّ نسبة العمل إلى أمر ظاهر جليّ، هو العامل، يعين على إدراك العلائق بين العناصر في التركيب، وتوضيح مدى الارتباط بين أجزاء الكلم، إذ يقترن وجود العامل بوجود آثار في العناصر الأخرى تحدّد درجة الانتظام له، تقديما أو تأخيرا أو ذكرا أو حذفا، وبذا يسهل عمل الباحث وينضبط بصورة مطردة متناسقة"[3]

4- موقف عباس حسن من نظرية العامل:

تناول عباس حسن موضوع العامل بإسهاب في كتابه "اللّغة والنّحو بين القديم والحديث" وعرض فيه إلى نشأته وآثاره وتدارك عيوبه، وفي أثناء ذلك حاول أن يوضّح موقفه من نظرية العامل، فمن جهة كان يعتبره جانبا معيبا ويرى فيه مشكلة من مشكلات تعقيد النّحو، ومن جهة ثانية يرى أنّه يوافق أسس التربيّة الحديثة لتعليم اللّغة وتيسيرها، فنجده يعرب عن تذمّره من العامل وضرره وقيوده، فيقول:" وممّا له اتصال وثيق بالمشكلات السالفة مشكلة أخرى واضحة الأثر في تعقيد النّحو، وإفساد الأساليب البيانيّة الناصعة، فليس خطرها مقصورا على المسائل النّحويّة البحتة، بل تجاوزها- كغيره ممّا أسلفنا- إلى التحكم الضّار في فنون القول الأدبيّ الرائع وأعني بها مشكلة "العامل"، فقد

1 - وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، ص51.

2 - محمد أحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص83.

3 - عبد الحميد السيّد:**نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب**،(مجلة جامعة دمشق)،مج18، ع(3و4)،2002م،ص48.

استقر في رأي النّحاة أنّ الحركات الإعرابيّة وما يتصل بها إنّما هي أثر لمؤثر أوجدها، ولا يتصور العقل وجودها بغيره"[1].

ولكنّه مقابل هذا التهجّم على العامل نجده في مواضع أخرى ينوّه به، فيقول: " وربّما اقتضانا الإنصاف وحبّ التيسير أن نميل إلى جانب العامل بنوعيه "المعنوي واللّفظي"، ونصرف عن العامل بمعنى :"المتكلّم"، ذلك أنّ العامل اللفظي والمعنويّ يسهل على المستعرب ومتعلّم اللّغة، والناشئ فيها – أن يراه أو يسمعه إن كان حسيّا، ويدركه إن كان معنويّا، فيضبط كلماته وألفاظه وفاق ما يحس ويدرك في سهولة وخفة".[2]

وعباس حسن يذهب إلى القول بما قال به ابن جني من أنّ العامل إنّما هو المتكلّم، وأنّ هذه العوامل ليس مخلوقات حيّة تؤثّر بنفسها "ولكنّ النّحويين نسبوا إليها العمل والتأثير، لأنها المرشدة إلى تلك الحركات اللازمة لكشف المعاني كما أوضحنا هذا ومزاياه بتفصيل تام ، ولا بأس بما صنعوا، وإنّه لجليل الشأن."[3]

كما دعا منتقدي نظرية العامل إلى التحلّي بالاعتدال والإنصاف، فقال: "كثر الكلام- قديمًا وحديثًا- على العامل، وعلى ما له من أثر سيء في النّحو العربي، وفي الأساليب، وصياغتها، وفهمها. ولم تر بين المتكلمين من راعى جانب الاعتدال والإنصاف.. والحقّ أنّ النّحاة أبرياء ممّا اتهموا به، بل أذكياء، بارعون فيما قرروه بشأن: "نظريّة العامل"، فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللّغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها ".[4]

فالظاهر أنّ عباس حسن كان يدافع عن النّحاة القدامى ويثني عليهم، بل ويثني على نظرية العامل نفسها؛ فيرى أنّها تقوم على أساس تربوي صحيح من شأنه أن يساهم في تيسير تعليم قواعد اللّغة، وعليه يمكن القول بأنّ موقف عبّاس حسن اتّسم بالاعتدال والوسطيّة، إذ لم يغال مغالاة الميسِّرين الذين بالغوا في موقفهم الرافض للعامل، ويدعم هذا الرأي قول حسن منديل العكيلي: "وعلى الرغم من أنّه يرى جانباً معيباً في العامل إلاّ أنّه لم يرفضه رفضاً قاطعاً كما فعل أكثر أصحاب التيسير"[5].

1 – عبّاس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، ص196.

2 – المصدر نفسه ، ص200.

3 – عباس حسن : النحو الوافي، ج1،ص441.

4 – عباس حسن : النحو الوافي، ج1، ص73.

5 – حسن منديل العكيلي: محاولات التيسير النحوي الحديثة دراسة وتصنيف وتطبيق، ص155

ثمّ يقول:" لقد مثل عباس حسن الموقف المعتدل المتمثل بمراعاة جانب احترام جهد القدامى العظيم مع دعوة إلى تجرّد العوامل من التكلف والفلسفة."[1]

وإذا كان الأمر كذلك ، فأين تكمن المشكلة؟ وما الذي يعاب على نظريّة العامل؟ والإجابة ببساطة أنّ المشكلة ليست في حركة إعرابيّة يجلبها العامل ،وإنّما " الضرر كلّ الضرر أن نسبغ على هذا العامل المصنوع ألواناً من القوة، وصنوفا من المزايا تجعله يتحكم- بغير حقّ - في المتكلّم، ويفسد عليه تفكيره، ويعوقه في الأداء، ويتناول كلامه الصحيح الفصيح بالتشويه والتجريح، ويفرض عليه طرقا خاصة في التعبير تستمد سلطانها ممّا أسبغه النّحاة على ذلك العامل، لا ممّا جرى على ألسنة الفصحاء من العرب الخلص، أو مما جاء به التنزيل الحكيم"[2].

ويسوق عباس حسن أمثلة عديدة يرمي من ورائها إلى إقامة الدليل على أنّ " العامل قد تجاوز اختصاصه حين أخرجه النّحاة من دائرته المحمودة إلى التحكم في الألفاظ والتراكيب"[3]

ومن بين ما يسوقه من أمثلة يخطئها النّحاة بسبب تحكم العامل نذكر ما يأتي:

ا. جملة "محمد – هاجماً – أسد" جملة غير صحيحة، لأنّ في هذه الحالة يكون المبتدأ هو صاحب الحال ، وهذا غير جائز عند جمهرة النّحاة، لأنّ الابتداء عامل معنوي ضعيف لا يقوى على التأثير في المبتدأ والحال معا.

ب. "هذا-هاجما- أسد" جملة غير صحيحة ، والسبب أنّ العامل في الحال في هذا المثال غير العامل في صاحبها.

ج."أنت-في الشدّة-العون"،"الاعتراف حقّا بفضلك واجب": فالمثالان خاطئان، لأنّه لا يجوز عندهم أن يتقدّم معمول المصدر أو شيء يتعلق بالمصدر عليه كما في المثال الأول، ولا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبيّ كما وقع في المثال الثاني، حيث فصل بين المصدر ومعموله شبه الجملة بكلمة"حقّا".

وهنا يقول عباس حسن: "فنسائلهم: ما ترون في قوله تعالى: ﴿فلما بلغ – معه –السعي ﴾ (الصافات:102) وقوله: ﴿ ولا تأخذكم – بهما – رأفة ﴾ (النور:2) وقوله: ﴿ إنّه على رجعه – لقادر- يوم تبلى السرائر ﴾ (الطارق:8و9) ، وقول الشاعر[1]:

---

1 – المرجع نفسه ، ص156.

2 – عبّاس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، ص201.

3 – المصدر نفسه ، ص214.

وبعض الحلم عند الجهـ ... ـل – للذلّة – إذعان

وقول الآخر: المنّ – للذمّ داع – بالعطاء فلا تمننْ فتلفَى بلا حمد ولا مال...؟"[2]

د." إنّ عليّا وصالح مسافران" هذا عندهم خطأ لأنّ العطف على اسم"إنّ" قبل مجيء الخبر يوجب نصب المعطوف".[3]

وعباس حسن لا يكتفي بعرض هذه الأمثلة التي يرفضها النّحاة استجابة لما تفرضه أحكام فلسفة العامل، ولكنّه يقدم شواهد من القرآن الكريم والشعر القديم تدحض حججهم وتفنّد أحكامهم، ويقول: " قد يكون رأيهم مقبولا، وطاعتهم واجبة لو لم ترد النصوص الصريحة الناصعة مخالفة لهم. وهم يرونها فيرفضونها أو يتأولونها تأولا يثير الدهش بدل أن يعيدوا النظر في قاعدتهم".[4]

5– نماذج من المسائل النحوية

1.5– مسألة الحال:

لقد عبّر عبّاس حسن عن رفضه لتحكّم نظرية العامل في اللّغة، وفي هذا السياق لا يرى مانعا من مجيء الحال من المبتدأ مخالفا بذلك جمهرة النّحاة التي لا ترضى أن يكون صاحب الحال مبتدأ، وحجتهم في ذلك أنّ العامل في الحال يجب أن يكون هو نفسه العامل في صاحبه ، بينما يترتب عن مجيء الحال من المبتدأ وجود عاملين مختلفين: الأول العامل في الحال، والثاني العامل في صاحبها، ولذلك أدرج ضمن الأمثلة التي ساقها في مسألة "الحال" العبارتين الآتيتين: "البرد قارسًا ضارٌّ"، و" الشّمسُ شديدةً مؤذيّةٌ" على اعتبار أنّ المبتدأ في كلا المثالين هو صاحب الحال، ثمّ عرّف عبّاس

---

1 – ينسب البيت للفند الزمّاني(ت95ق هـ)وهو في (أمالي القالي 60/1)،و(شرح ديوان الحماسة للتبريزي7/1)،و(خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب 432/3).

2 – عبّاس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث ، ص206.

3 – المصدر نفسه ، ص211.

4 – المصدر نفسه ، ص202.

حسن الحال كما يلي:"وصف، منصوب، فضلة، يبيّن هيئة ما قبله؛ من فاعل، أو مفعول به، أو منهما معًا، أو من غيرهما وقت وقوع الفعل"[1]

فدلّ قوله " أو من غيرهما" على أنّ صاحب الحال لا يقتصر على ما ذكر في التعريف وإنّما يصحّ أن يكون مبتدأ أو خبرا أو اسم ناسخ، وقال في الهامش تعليقا على هذا التعريف:"ولا قيمة للاعتراض على مجيء الحال من المبتدأ، أو من اسم الناسخ، أو مما ليس فاعلاً، أو مفعولاً به، أو نحوهما؛ ذلك؛ لأنّ من يرفضونه لا يرفضونه للسبب القويم الصحيح، وهو: عدم الاستعمال العربي الأصيل، وإنما يرفضونه؛ لأنه لا يتفق مع مظهر من مظاهر السلطان الذي وهبوه للعامل، كأن يقولوا في منع مجيء الحال من المبتدأ: إن العامل في المبتدأ معنوي؛ هو: "الابتداء"، فلو جاءت الحال من المبتدأ لكان المبتدأ هو عاملها؛ فينشأ من هذا عاملان مختلفان، أحدهما عامل في الحال، والآخر عامل في صاحبها، مع أن العامل عندهم في الحال لا بد أن يكون هو نفسه العامل في صاحبها أيضًا "[2].

وقد عرض لهذه المسألة في كتابه " اللّغة والنّحو بين القديم والحديث"، فقال: " إذا قلت: (محمد – هاجماً – أسد) كان المثال خطأ عند جمهرة النّحاة، (على الرغم من شيوع مثل هذا التركيب، وشدّة الحاجة البيانية إليه في الأساليب المختلفة)"[3].

وبيّن ضعف حجة من لم يجز مجيء الحال من المبتدأ، معتقدا أنّ ذلك ناتج عن تحكم نظرية العامل، فيقول: "وهذه الجمهرة لا ترضى أن يكون صاحب الحال مبتدأ. لماذا؟ لأن العامل في الحال عندهم يجب أن يكون هو العامل في صاحبه. والابتداء هنا هو العامل في صاحب الحال الذي هو"محمد"، فوجب أن يكون هو العامل كذلك في الحال تطبيقاً لرأيهم.ثمّ يقولون إنّ الابتداء عامل ضعيف لا يقوى أن يؤثّر في شيئين، ولا يصل أثره إلاّ لواحد منهما، فوجب قصره على الأساسي منهما وهو المبتدأ"[4].

وعبّر عن رفضه لهذا الرأي، ويعتقد أنّه يجوز أن يكون العامل في الحال هو غير العامل في صاحب الحال، ولهذا السبب يقوم بحشد الأمثلة والأدلة التي تؤيّد مذهبه، حيث يقول إن سيبويه قد ذهب إلى

1 – عباس حسن، النّحو الوافي، ج2، ص363وص364.

2 – المصدر نفسه ، ص364.

3 – عبّاس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، ص201.

4 – عبّاس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث ، ص202.

جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل: "وكثرة النّحاة تشترط أن يكون العامل في الحال، وفي صاحبها واحدًا في كلّ الصور، إلاّ سيبويه وفريق معه، فإنّه يرفض هذا الشرط، ورأيه هو الحقّ".[1]

ويقول في موضع آخر: "والغريب أنّ المأثور الكثير من كلام العرب الخلص لا يوافقهم، ولا يؤيدهم، مع كثرته بدليل صحة قولهم: أعجبني عطاء المحسن مبتسمًا، وسرّني صوت القارئ خاشعًا، ولهذا يخالفهم بحقّ "سيبويه" وفريق معه".[2]

وبالإضافة إلى سيبويه فإنّ ابن جنيّ يؤيّد ما ذهب إليه عباس حسن من جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل ، إذ يقول في كتابه "الخصائص": " يجوز أن يكون العامل في الحال هو غير العامل في صاحب الحال ومن ذلك قول الله سبحانه: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾:(البقرة،91) فـ"مصدقا" حال من "الحقّ" والناصب له غير الرافع للحقّ، وعليه البيت:

أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي ... وهل بدارة يا للنّاس من عار"[3] .

كما استند عباس حسن إلى أمثلة صحيحة مأثورة من القرآن وغيره، رأى أنّها تؤيّد ما ذهب إليه، منها قوله تعالى:﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾:(الأنبياء،92). وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾:(الأنعام،153).حيث عمل في الحال حرف التنبيه، وفي صاحبها"إنّ". وقول الشاعر: "لميّة موحشا طلل" عمل فيها الظرف- وهو هنا الجار مع مجروره وفي صاحبها الابتداء".[4]

2.5- العامل في المنادى:

اختلف النّحاة في العامل في نصب المنادى، فمنهم من ذهب إلى القول بأنّه منصوب بفعل محذوف، وذهب غيرهم إلى القول بأنّ حروف النّداء هي العاملة نيابة عن الفعل "أنادي" أو "أدعو" وهو مذهب الجمهور، حيث يقول ابن يعيش في شرح المفصّل: " وذهب الأكثرون إلى أنّ هذه الحروف هي العاملة أنفسُها دون الفعل المحذوف؛ لنيابتها عن الفعل الذي هو "أُنادي"، أو"أدعو"، ولذلك تصل تارة بأنفسها، وتارة بحرف الجرّ، نحوَ قولك: "يازيدُ"، و"يا لَزيدٍ"، و"يا بكرُ"، و"يا

1 - عباس حسن، النّحو الوافي، ج2، ص380

2 - المصدر نفسه ، ص364.

3 - ابن جني: الخصائص، ج3 ، ص60.

4 - عبّاس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث ، ص203.

لبَكرٍ". وجرت مجرى الفعل الذي يتعدّى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجرّ، نحوِ: "جئتُ زيدًا"، و"جئتُ إلى زيد" و"سميتُه بكرًا"، و"سمّيتُه ببكرٍ"[1].

بينما ذهب بعضهم إلى أنّ الناصب له عامل معنوي وهو القصد، وقيل إنّ هذا القول مردود على أساس أنّ العوامل المعنويّة تقتصر على عاملي رفع المبتدأ والفعل المضارع، فقال محقّق كتاب "أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك" يوسف الشيخ محمد البقاعي معلّقا على اختلاف النّحاة في عامل المنادي :"وذهب بعض النّحاة إلى أنّ العامل في النداء هو القصد؛ وعليه يكون العامل معنويّا لا لفظيّا؛ وهذا القول مردود؛ لأنه لم يعهد في عوامل النصب عامل معنويّ، وإنما عهد ذلك في عوامل الرفع،كالابتداء الرافع للمبتدأ، والتجرّد الرافع للفعل المضارع"[2]

ورجّح العكبري مذهب من قال بأنّ حرف النداء "يا" يعمل بنفسه، وحجته في ذلك أنّ "يا" تشبه الفعل، وذكر أربعة أوجه للتشابه بينها وبينه، فقال:"وجهُ القول الأول: أنَّ موضعَه نصبٌ بـ "يا" نفسِها، لوقوعها موقِعَ الفِعل الذي هو: أَدعو وأُنادي. والدَّليلُ على ذلك أنَّ "يا" تُشبه الفِعل لأَربعةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّ الكلامَ يتمُّ بها وبالاسمِ، وليس هذا شأنُ الحُروف، ولولا وُقوعُها موقعَ الفعلِ لم تكن كذلك.

والثاني: أنَّهم أَمالوها، والإِمالةُ من أَحكامِ الفعلِ.

والثالث: أنّهم علقوا بها حرف الجرّ في قولك: يا لَزيدٍ وهذا حكمُ الفعلِ.

والرَّابعُ: أنهم نَصبوا بها الحالَ فقالوا: يا زيدُ راكباً.

ولما أشبهت الفعل من هذه الوجوه نَصبت، ولذلك تُنصب النكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشابه له"[3]

أمّا عباس حسن فيقف عند آراء النّحاة في أصل الجملة الندائية غير مبال بأهميّة خلافهم، فكلّ ما يهمّه أنّ جملة النّداء تركت حالتها الخبريّة وصارت جملة فعليّة إنشائيّة طلبيّة، فيقول:"يعتبر النّحاة حرف النّداء مع المنادى جملة فعلية إنشائية للطلب؛ برغم أنّها قبل النّداء خبرية، فهي تتحوّل معه إلى

1-ابن يعيش محمد بن علي: شرح المفصل للزمخشري، تح:إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،2001 م، ج5،ص52.

2- ابن هشام عبد الله بن يوسف: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، (دت) ، ج4 ، ص3.

3 - العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين،تح: عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي،1986م،ص434.

إنشاء طلبي جملته فعلية. فالأصل في مثل: يا صالح، هو: أنادي أو أدعو صالحا حذف الفعل مع فاعله الضمير المستتر، وناب عنهما حرف النّداء، وبقي المفعول به، وصار منادى واجب الذكر – غالبا– وقيل: إن المحذوف هو الفعل وحده، وناب عنه حرف النداء، واستتر الفاعل في حرف النداء. وقيل غير هذا. . .

ولا قيمة للخلاف في أصل الجملة النّدائية؛ فالذي يعنينا هو أنها صارت فعلية تفيد الإنشاء الطلبي، وأنها تركت حالتها الأولى الخبرية"[1].

ويترتب على اعتبار جملة النّداء جملة فعليّة إثبات العمل لحرف النّداء وتأثيره في بعض المعمولات، ومنها شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور، والمصدر والحال، وقد أقرّ عباس حسن بذلك في كتابه "النّحو الوافي"، فقال:"ولما كان حرف النّداء نائبا عن العامل الأصلي المحذوف صحّ أن يكون لهذا الحرف بعض المعمولات الخاصة التي يؤثر فيها؛ نيابة عن ذلك العامل المحذوف. وأشهرها شبه الجملة ، كقول الشاعر:

يادار بين النقا والحزن ، ما صنعت ... يد النوى بالألى كانوا أهاليك؟

وقول الآخر: يا للرجال لقوم عزّ جانبهم ... واستلهموا المجد من أصل وأعراق

فليس في المثالين –وأشباههما– ما يصلح لتعلق شبه الجملة إلا: "يا" وجعلوا من المعمولات المصدر في مثل قول القائل: "يا هند. دعوة صبٍّ دائم دنف"

فالمصدر "دعوة" متعلق بالحرف: "يا"، النائب: عن "أدعو"، والتقدير: أدعو هندا دعوة صبّ"[2].

وقد أجاز بعضهم نصب عامل المنادى للحال، ومنهم المبرّد "نحو يا زيد قائما، إذا ناديته في حال قيامه قال: ومنه: يا بؤس للجهل ضرّارًا بأقوام والظاهر أن عامله بؤس، الذي بمعنى الشدة، وهو مضاف إلى صاحب الحال أعني الجهل تقديرا لزيادة اللام فهو مثل: أعجبني مجئ زيد راكبا"[3].

3.5– مسألة التنازع

عرض عباس حسن إلى مسألة التنازع وقال في تعريفه: " ويعرّفه النّحاة بأنّه ما يشتمل على فعلين – غالبًا، متصرفين ، مذكورين، أو على اسمين يشبهانهما في العمل، أو على فعل واسم يشبهه في العمل، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب لكل من الاثنين السابقين"[1].

---

1 – عباس حسن: النحو الوافي،ج4، ص7.

2– عباس حسن: النحو الوافي، ج4، ص8.

3 – الأستراباذي رضي الدين: شرح الرضي على الكافية، ،ج1،ص347.

أمّا أصحاب التيسير فقد اختاروا تجاوز هذا الباب وحذفه من كتبهم، فإبراهيم مصطفى يرى أنّ النّحاة أوجدوا التنازع نتيجة تمسّكهم بنظرية العامل التي لا تقبل أن يجتمع عاملان على معمول واحد، فقال:"ولرفضهم أن يعمل عاملان في معمول واحد خلقوا باب التنازع في العمل، وما فيه من قواعد وأحكام ليس يخفى ما بها من اعتساف وتعقيد"[2].

ونحا نحوه شوقي ضيف الذي تأثر بمذهب ابن مضاء القرطبي في قوله بوجوب حذف باب التنازع معلّلا اختياره بأنّ ما يتردّد من أمثلة هذا الباب في كتب النّحو لم تسمع عن العرب وإنّما هي أمثلة افتراضيّة مصنوعة، حيث قال مؤيّدا ابن مضاء:"وتوقفت بإزاء باب التنازع وأخذت برأي ابن مضاء في وجوب حذفه، إذ جاء عن العرب مثل"قام وقعد إخوتك" ورفض النّحاة أن يتسلط عاملان أو فعلان على معمول واحد: فاعل أو غير فاعل، حتّى لا يجتمع مؤثران على أثر واحد في رأيهم، وافترض البصريون في الصيغة المذكورة أن يقال: "قاموا وقعد إخوتك" وافترض البصريون أن يقال:"قام وقعدوا إخوتك".والصيغتان لم تردا عن العرب، ولذلك رأى ابن مضاء إلغاء هذا الباب لسبب طبيعيّ وهو أنّ ما جمع النّحاة من أمثلة فيه صنعوها صناعة وافترضوها افتراضا"[3].

أمّا القول بأنّ أمثلة التنازع صنعها النّحاة صناعة ولم ترد في كلام العرب فهو زعم لا أساس له، فقد ورد ذلك في القرآن الكريم و الشعر القديم ، حيث قال الله تعالى:﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلاَلَةِ ﴾ (النّساء :176). وقال:﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف :96)

وقال الشاعر الفرزدق: وَلَكِنَّ عَدلاً لَو سَبَبتُ وَسَبَّني بَنو عَبدِ شَمسٍ مِن مَنافٍ وَهاشِمِ[4]

فالفعلان "يستفتون" و"يفتي" في آية النّساء ؛ يطلبان معمولا واحدا و هو شبه الجملة "في الكلالة" ، وفي الآية الثانيّة لدينا الفعل " آتوا والفعل أُفْرِغْ" يطلبان معمولا واحدا هو لفظ "قطرا" الذي يصحّ عمل كلّ فعل منهما فيه ، وكذلك الشأن في بيت الفرزدق أين نجد كلمة" بنو عبد شمس" يطلبها الفعلان اللّذان سبقها؛ يطلبها الأول مفعولا به ويطلبها الثاني فاعلا ، فكيف لنا أن ننكر وجود التنازع في ظلّ وجود هذه الشواهد وغيرها؟

---

1 – عباس حسن : النحو الوافي،ج2،ص187.

2 – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص24.

3 – شوقي ضيف : تيسير النّحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2 ، ص52.

4 – الفرزدق: ديوان الفرزدق، تح:علي فاعور،دار الكتب العلميّة، بيروت،1987م،ص606.

وعرض العكبري إلى هذه المسألة فرجّح عند تنازع فعلين أولويّة الفعل الثاني بالعمل، فقال:" إذا كان معكَ فعلان والمعمولُ فيه لَفظٌ واحدٌ ، وصحَّ عملُ كلّ واحدٍ منهما فيه فأولاهما بالعمل الثَّاني. لنا في المسألة السّماعُ والقياسُ ، فمن السّماعِ قَوله تَعالى:﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلاَلَةِ ﴾ فـ "في" تعلق بـ "يُفتِيْكُمْ" إذ لو كان مُتعلقاً "بيستفتونك" لقالَ يفتيكُم فيها ،لتقدُّمها تقديراً، وكذلك قوله تَعالى:﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ أعمل الثَّاني ولو أَعمل الأوَّل لقالَ: أُفرغه"[1].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في مسألة التنازع فذهب الكوفيون إلى القول بأنّ العامل الأول أولى بالعمل، وذهب البصريون إلى القول بأنّ الثاني أولى بالعمل، قال صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف:"ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو"أَكْرَمَنِي وأكرمتُ زيدًا، وأكرمتُ وأكرمنِي زيدٌ" إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى"[2].

وهذا الخلاف لا قيمة له في نظر عباس حسن، إذ يجوز عنده إعمال أيّ عامل من العاملين دون أن يكون أحدهما أولى بالعمل من الآخر، فيقول:" الكوفيون يعملون الأول لسبقه، والبصريون يعملون الثاني لقربه، وهذا خلاف يجب إهماله؛ إذ لا قيمة له في الترجيح، وفي تفضيل أحد العاملين على الآخر"[3].

ولم يخف عباس حسن رفضه لما انطوى عليه باب التنازع من اضطراب وتعقيد وخضوع إلى الفلسفة العقلية الوهميّة، فكشف قبح كثير من التراكيب وأساليب التعبير الناجمة عن مراعاة أحكام هذا الباب ودعا إلى اجتناب محاكاتها، فقال:"ومن سلامة الذوق الأدبي وحسن التقدير البلاغي الفرار من محاكاة الصور البيانية، وأساليب التعبير الواردة بهذا الباب – ولو كان لها نظائر مسموعة – لقبح تركيبها، وغموض معانيها، وصعوبة الاهتداء إلى صياغتها الصحيحة"[4].

ومع ذلك حرص على تناول باب التنازع بطريقة واضحة ميّسرة تقرّب تحصيل أحكامه، وقدّم تصوّرا بديلا لتناول درسه، فاقترح من خلاله الاقتصار على دراسة خمسة أحكام واضحة وسهلة، وأهم ما فيها هو أنّه يجعل كلّ العوامل المتنازعة متساوية في أحقيّة العمل في المعمول بلا ترجيح خلافا للبصريين والكوفيين، وترك للمستعمل حريّة اختيار إعمال أحد العوامل.

---

1 – العكبري أبو البقاء: التبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، ص253.

2 – أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ، تح:محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية ، بيروت ، 2003 ، ج1، ص71.

3 – عباس حسن : النحو الوافي ، ج 2، ص192.

4 – المصدر نفسه ، ص202.

و الأهم من ذلك أنّه لا يرفض أن يعمل عاملان في معمول واحد، ففي حال تعدد العوامل وكان كلّ منها يحتاج إلى معمول مرفوع كالفاعل مثلا، يجوز عنده أن يكون هذا المعمول فاعلا لها جميعا، فيقول: "ويجوز أن يكون المرفوع الظاهر مشتركًا بين العوامل المتعددة كلّها، إذا كان متأخرًا عنها، فيكون فاعلا- مثلا- لها جميعًا، ولا يحتاج واحد منها للعمل في ضميره"[1].

1 - المصدر نفسه ، ص203.

المبحث الثاني

السّماع

1- تعريف السّماع:

يعرّف جلال الدين السيوطي السّماع بقوله:"وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته, فشمل كلام الله تعالى, وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم, وكلام العرب, قبل بعثته, وفي زمنه, وبعده, إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين, نظما ونثرا, عن مسلم أو كافر. فهذه ثلاثة أنواع, لابدّ في كلّ منها من الثبوت."[1]

ويطلق عليه الأنباري مصطلح "النقل"، ويعدّه أول أدلّة النّحو، فيقول: " أقسام أدلته ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، ومراتبها كذلك، وكذلك استدلالاتها."[2]

وأمّا عن تعريفه فيقول:" النقل هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة.

فخرج عنه إذًا ما جاء في كلام غير العرب من المولّدين، وما شذّ من كلامهم"[3].

2.1- موقف عبّاس حسن من السّماع:

اهتمّ عباس حسن اهتماما كبيرا بقضايا أصول النّحو، ومنها قضية السّماع، وقد قاده ذلك إلى دراسة المسائل النّحويّة في كتابه "النّحو الوافي" دراسة عميقة وافية، فكان يستقصي جوانب المسألة بالبحث والمناقشة وعرض الآراء المختلفة، وإبداء رأيه فيها مع ترجيح بعضها-أحيانا- بالشواهد والحجج القويّة.

ومن مظاهر اهتمامه بأصول النّحو عموما وبالسّماع خصوصا إثارته لبعض القضايا الجوهرية التي تتصل بجمع مادة النّحو العربيّ و إرساء قواعده، كوقوفه على عصور الاحتجاج والتوثيق، وعرضه

1- السيوطي جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النّحو،تح: عبد الفتاح مصطفى خليل،مكتبة الآداب، القاهرة،ط5 ،2013 ،ص40.

2- أبو البركات الأنباري كمال الدين: لمع الأدلة في أصول النحو، تح:سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريّة،1957، ص 81.

3 - المصدر نفسه.

لموقف مجمع اللّغة العربية القاهري من ذلك، ومناقشته لمسألة القلّة والكثرة المعتبرة في السّماع والقياس، واقتراحه لاختيار القرآن الكريم مثلا لغويّا أعلى في التقعيد النّحوي.

وقد عرف عنه حرصه على توحيد اللّسان العربي، ورفض الخلاف، وقد حمله ذلك على الدعوة إلى اعتماد مثل لغوي بلاغي أسمى يرجع إليه في استنباط قواعد النّحو، على أن يلتزم الناطقون بالعربيّة جميعهم باتّباع أحكامه في اللغة العلميّة والأدبيّة والأمور الجديّة، وأمام تعدّد القبائل العربيّة واختلاف لغاتها ولهجاتها، رأى أنّ الحلّ يكمن في اختيار لغة القرآن لتكون هي المثل اللغوي الأسمى، فقال: "ولا شكّ أنّنا سنجد عنتا في اختيار القبيلة التي نؤثر لغتها ولهجتها على غيرها. ومن الخير أن نريح أنفسنا من هذا العنت، فنختار القرآن نفسه لذلك، ونجعل لغته المسجّلة في المصحف هي وحدها اللّغة الأثيرة التي نتخذها إماماً. مقتصرين فيها على قراءة واحدة من أشهر قراءاته لا نتعداها هي القراءة المدوّنة في المصحف دون غيرها"[1].

إنّ السّماع عند عباس حسان في مقدمة أدلة النّحو العربي، بل هو الأصل الذي له الأولوية والتفضيل، ويتجلى معنى هذا الحكم في نصوص كثيرة يرددها في كتابه "النّحو الوافي"، كقوله: "كان الجدير بكلّ فريق أن يستند في تأييد رأيه على موقفه من كثرة المسموع المأثور، ويعتمد عليه وحده في الاستدلال، واستنباط الحكم، فمن نصره السماع الكثير فرأيه هو الأقوى، دون غيره"[2].

ومع إقراره بأولويّة منزلة السّماع، إلاّ أنّه لا يلتزم – أحيانا- بهذا المبدأ، ففي مسألة من المسائل يفضّل المذهب البصري الذي يمنع دخول "أل" على المضاف، إذا كان اسم عدد، والمضاف إليه هو المعدود، وفي أوله " أل" أيضا، على المذهب الكوفي الذي يجيز ذلك، رغم أنّ الكوفيين يستندون في حكمهم إلى السّماع عن العرب، حيث يقول: " والحقّ أن حجّة الكوفيين هي الأقوى؛ لاعتمادها على السّماع الثابت، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضيل؛ فلا مانع من الأخذ به لمن شاء ، غير أن المذهب البصري أكثر شهرة، وأوسع شيوعًا؛ فمن الخير الاكتفاء بمحاكاته؛ لتتماثل أساليب البيان اللّغوي، وتتوحّد، حيث يحسن التماثل والتوحّد"[3].

---

1 – عبّاس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث ، ص117.

2 – عباس حسن: النحو الوافي، ، ج2، ص257.

3 – المصدر نفسه نفسه،ج3،ص14.

2- الاستشهاد بالقرآن الكريم :

القرآن الكريم هو كلام الله المعجز، المكتوب في المصاحف ، المنقول بالتواتر ، المتعبّد بتلاوته، وقد عرّفه الجرجاني في كتاب " التعريفات" بما يلي: "القرآن هو المنزّل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلا متواترا بلا شبهة"[1]

والقرآن الكريم الذي تحدّى البلغاء على أن يأتوا بسورة من مثله يأتي في أعلى مراتب الفصاحة والبيان، وقد أجمع النّحاة على أنّه المصدر الأول والأساسي للاستشهاد، ولم يعترضوا على الاستشهاد بالقراءات الشاذة، و هذا ما يثبته السيوطي في مواضع كثيرة من كتابه "الاقتراح"، من ذلك قوله: "أما القرآن فكلّ ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية, سواء كان متواترا, أم آحادا, أم شاذا."[2]

وقوله في مناسبة أخرى:"وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربيّة إذا لم تخالف قياسا معلوما, بل ولو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه, وإن لم يجز القياس عليه, كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه, ولا يقاس عليه, نحو: (استحوذ), و(يأبى)"[3].

ويرى تمّام حسّان أنّ الحديث عن الاستشهاد بالقرآن الكريم ينصرف إلى القراءات القرآنيّة التي قد يختلف النّحاة بشأنها، فيقول: "وحين نقول القرآن لا نعني النّص الشمولي الكلّي الموحّد المتجانس للكتاب الحكيم، لأنّ النّحاة لو فهموا باللّفظ هذا المعنى لما كان لأحد منهم أن يجادل في الاحتجاج بآية واحدة من أفصح نصّ بالعربيّة، ولا أن يخضع هذا النّص لأقيّسة اخترعها النّحاة اختراعا وجردوها تجريدا وإنّما نقصد بالقرآن عددا من القراءات التي قد يكون بين إحداها و الأخرى خلاف في صوت أو لفظ أو تركيب نحويّ لآية من آيات القرآن"[4].

وقد كان بعض العلماء من النّحويين والمفسّرين يتجرأون على تضعيف بعض القراءات وينسبون أصحابها إلى اللّحن، ولكن الله تعالى قيّض لهم من يردّ عنهم بأبلغ ردّ ويثبت جواز ما وردت به قراءاتهم، وصرّح صاحب الاقتراح بذلك، فقال:

---

1 - الجرجاني: التعريفات،ص122.

2 - السيوطي جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النّحو، ص40.

3 - المصدر نفسه.

4 - تمام حسان: الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النّحو- فقه اللّغة- البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 2009، ص92.

"كان قوم من النّحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربيّة وينسبونهم إلى اللّحن.وهم مخطئون في ذلك ، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها , وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربيّة "[1].

2.2- موقف عباس حسن من الاستشهاد بالقرآن الكريم:

يتّضح موقف عبّاس حسن من الاستشهاد بالقرآن الكريم من خلال دعوته إلى اختياره مثلا بلاغيا أسمى ، و الاقتصار على محاكاة لغته دون لغات القبائل العربيّة ، حيث يقول : " و لا شكّ أنّنا سنجد عنتا في اختيار القبيلة التي نؤثر لغتها ولهجتها على غيرها. ومن الخير أن نريح أنفسنا من هذا العنت ، فنختار القرآن نفسه لذلك ، ونجعل لغته المسجّلة في المصحف هي وحدها اللّغة الأثيرة التي نتخذها إماماً. مقتصرين فيها على قراءة واحدة من أشهر قراءاته لا نتعداها هي القراءة المدوّنة في المصحف دون غيرها"[2]

وقد حمله اقتناعه المطلق بصحة الاستشهاد بلغة القرآن على انتقاد موقف البصريين والكوفيون على حدّ سواء في تعاملهم مع القرآن بمثل تعاملهم مع غيره من الكلام العربي على أساس مبدأ القلّة والكثرة ، معتبرا ذلك جرأة مرفوضة ، فقال:"ولم يتورعوا–هم وبعض الكوفيين – أن يطبقوا قانونهم أحيانا على آيات من القرآن الكريم كما طبقوه على غيره ، وهذه جرأة منقطعة النظير ، ونهاية الجمود على الرأي الخاطئ"[3]

وبعدما بيّن موقفه الرافض للاحتكام إلى القلّة أو الكثرة في لغة القرآن لصحة القياس عليها ، حدّد موقفه الواضح من المسألة قائلا:"واليقين عندي أنّ القرآن فوق مستويات التأويل ، وأنّ فيصل الرأي فيه : صحة الاستشهاد النّحوي والبلاغي بظاهره ، من غير نظر إلى قلّة أو كثرة ".[4]

1 – السيوطي جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النّحو، ص42وص43.

2 – عباس حسن: اللّغة والنحو بين القديم والحديث،ص117.

3 – المصدر نفسه، ص100.

4 – المصدر نفسه، ص112.

3.2- احتجاج عباس حسن بالقرآن الكريم :

جاءت كثرة الشواهد القرآنيّة التي وظّفها عبّاس حسن في كتابه "النّحو الوافي" مرآة صادقة تعكس موقفه الصريح من اعتماده على القرآن الكريم وتقديم لغته في الاستشهاد ، وتجلى ذلك في مسائل عديدة ، وسنعرض هنا إلى ذكر بعض الأمثلة منها:

1.3.2- جواز تقديم معمول المصدر أو شيء يتعلق بالمصدر عليه:

عرض في مسألة إعمال المصدر للشروط التي يجب أن تتحقّق لعمله ، فذكر منها شرط عدم تأخّره عن معموله الذي ليس شبه جملة، أمّا إذا كان المعمول شبه جملة فهو يرجح الرأي الذي يبيح تقديمه، وعلّل ما ذهب إليه بما ورد من أمثلته في القرآن الكريم، فقال:"أما المعمول شبه الجملة فالأحسن الأخذ بالرأي الذي يبيح تقديمه؛ لوروده في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ [الصافات:102] ، وقوله تعالى: ﴿لا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً﴾ [الكهف:108] ، وقوله تعالى: ﴿وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور:2]، وقولهم: "اللّهم اجعل، لنا من أمرنا، فَرَجًا"، وقول الشاعر: وبعض الحلم عند الجهـ ... ـل للذلّة إذعانُ

والأصل: السعي معه. حِوَلاً عنها. رأفة بهما. فرجًا لنا من أمرنا. إذعان للذلة ... و ... ولا داعي للتكلّف والتأويل للمنع، من غير داعٍ، وبخاصة في القرآن".[1]

وفي مسألة متّصلة بموضوع المصدر؛ وهي مسألة حذف المصدر الصريح وبيان ما ينوب عنه ؛ عدّد الأشياء التي تصلح للإنابة عن المصدر ؛ فذكر من بينها الضمير العائد على المصدر المحذوف ، فقال: "الضمير العائد على المصدر المحذوف ؛ كأن تقول لمن يتحدث عن الإكرام التام والإساءة البالغة : "أكرمه من يستحقه ، وأسيئها من يستحقها " تريد : أكرم الإكرام التام من يستحقه" . ثمّ علّق على ذلك قائلا : "مثل هذا الأسلوب قد يبدو غريبًا، لكن إذا عرفنا أنّ معناه: الإكرام، أكرم إكرامًا من يستحقه ، والإساءة ، أسيء إساءة إلى من يستحقها - ذهبت الغرابة - وهو أسلوب عربي صحيح له نظائر كثيرة في القرآن ؛ وغيره مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة:115]"[2].

1 - عباس حسن النحو الوافي، ج3، ص216.

2 - المصدر نفسه، ج2، ص216 .

2.3.2- جواز تقدّم معمول الصلة إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا على الموصول:

عند حديثه على امتناع الفصل بين الموصول وصلته ، ذهب إلى القول بأنّه لا يجوز تقدّم الصلة ولا شيء من مكملاتها على الموصول، إلا أن يكون المكمّل ظرفًا، أو جارًّا مع مجروره ، مشترطا في جواز التقديم أمن اللّبس، واستشهد على صحة ذلك بآيات من القرآن الكريم، فقال:"قد وردت أمثلة لذلك في الكلام الفصيح- وفي مقدمته القرآن الكريم- تؤيّد هذا الرأي الكوفي الذي يرتضيه أيضا بعض أئمة البصريين، كالمازني والمبرد، وتخالف الرأي الذي يعارضه معارضة أساسها التكلّف في التأويل بغير داع. ومنها قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف:20] ، وقوله تعالى: ﴿ وقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ (الأعراف:21)، وقوله تعالى: ﴿ وَأَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [الأنبياء:56] ، فكلمة "أل" في الآيات السالفة ، اسم موصول، صلته المشتق ، وتقدّم الجار والمجرور وهما من مكملات الصلّة على اسم الموصول"[1].

واستشهد بقوله تعالى ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام :154]؛ لإثبات جواز حذف العائد في صلة الموصول؛ متى تحققت الشروط المطلوبة التي بيّنها ، فقال : "من الأمثلة الواردة قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ أي: الذي هو أحسن "[2].

3.3.2- جواز رفع المعطوف على اسم"إنّ" قبل مجيء الخبر:

ذهب عباس حسن إلى القول بجواز العطف على اسم"إنّ" بالرفع قبل مجيء الخبر، واستدلّ على صحّة رأيه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة:69] ، وبقراءة من قرأ "ملائكته" بالرفع في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب:56].

فقال: " وكيف يوجب كثير من النّحاة النصب. وحده - عند العطف بعد الاسم وقبل مجيء خبر "إنّ" مع مجيء الرفع في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى من آمن بالله﴾ (المائدة:69) ؟ فكلمة: "الصابئون" وقعت مرفوعة بعد العاطف وقبل مجيء خبر "إنّ" ، واسم

1 - عباس حسن النحو الوافي، ج1، ص380.

2 - المصدر نفسه، ص395.

"إنّ" هو كلمة: "الذين"، ومثلها قراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ (الأحزاب:56) برفع كلمة "ملائكة" بعد العاطف وقبل خبر "إنّ" وكذلك قول الشاعر[1]:

فمن يك أمسى في المدينة رحله ... فإنّي و**قيار** بها لغريب

وكلمة "قيار" "وهي اسم حصان الشاعر" مرفوعة : بعد العاطف وقبل خبر "إنّ" ومثل قول الشاعر[2]:

وإلاّ فاعلموا أنّا و**أنتم** ... بغاة ما بقينا في شقاق

فالضمير "أنتم" ضمير رفع. وغير هذا من الشواهد المتعددة. كيف يقبلون أن تؤوّل الآية – بغير داع لتطابق القاعدة ولا يتصرفون في القاعدة تصرفا صريحا يساير الآية، مع اعتقادهم أنّ القرآن أفصح كلام عربي وأعلاه؟".[3]

وهذه مسألة خلافية تطرّق إليها الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف"، تحت عنوان القول في العطف على اسم"إنّ" بالرفع قبل مجيء الخبر، وبيّن اختلاف الكوفيين والبصريين بشأنها وحجّة كلّ فريق، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على موضع "إنّ" قبل تمام الخبر... وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كلّ حال"[4].

ويبدو من خلال ما احتجّ به كلّ فريق أنّ حجّة البصريين في منع رفع المعطوف على اسم"إنّ" قبل مجيء الخبر أقوى و أرجح، وهذا مخالف لرأي عباس حسن، إذ يقولون: "فلو قلنا "إنّه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر" لأدَّى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال"[5].

كما أنّ مذهب سيبويه في هذه المسألة لا يوافق ما ذهب إليه عباس حسن، باعتبار أنّه خطّأ قولهم " وإنّك وزيد ذاهبان"، فقال: "واعلم أنّ ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيد ذاهبان؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، وأمّا قوله عزّ وجلّ: " والصابئون "، فعلى التقديم والتأخير، كأنّه ابتدأ على قوله " والصابئون " بعدما مَضَى الخبرُ"[6].

---

1 – البيت لضابئ بن الحارث البرجمي و هو من شواهد سيبويه (الكتاب، ج1 ، ص 75) ، و ذكر في الأصمعيات ص 184. وغيرهما وورد لفظ "قيار" في كتاب سيبويه مرفوعا.

2 – بشر بن أبي خازم الأسدي: الديوان ، تح:عزّة حسن،مطبوعات مديريّة إحياء التراث القديم، دمشق، 1960م، ص165.

3 – عباس حسن النحو الوافي،ج1،ص669.

4 – أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص151.

5 – المصدر نفسه ، ص152.

6 – سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب،تح:عبد السلام محمد هارون، ج2، ص155.

4.3.2– ترتيب الحال مع صاحبها:

تناول عباس حسن أحكام تأخير الحال عن صاحبها وتقديمها عليه، واستعان بالشواهد القرآنية لدعم أحكامه ، فاستدلّ بوجوب تأخيرها عن صاحبها إذا كانت محصورة بقوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأنعام:48]، حيث قال:"يجب تأخيرها عن صاحبها إذا كانت محصورة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾، فلا يصحّ تقديم الحال وحدها؛ لأنّ تقديمها يفسد سلامة التركيب، ويزيل الحصر والغرض البلاغي منه، ولو تقدمت معها "إلاّ" فالأحسن المنع أيضًا ، مجاراة للنّهج الصحيح الشائع."[1]

كما استشهد على جواز تقديمها على صاحبها إذا كان مجرورا بحرف جرّ أصلي بقول الله تعالى:﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ:28]، فقال :"أمّا إذا كان صاحبها مجرورًا بحرف جرّ أصلي؛ نحو: جلست في الحديقة، ناضرة، فالأحسن الأخذ بالرأي القائل بجواز تقديمها ؛ لورود أمثلة كثيرة منها في القرآن وغيره تؤيّده"[2]، وأشار إلى الآية السابقة.

5.3.2– مجيء المستثنى غير منصوب في استثناء تام موجب:

يجمع النّحويون على وجوب نصب المستثنى في الاستثناء التام الموجب، فابن مالك يقول : "حكم المستثنى بإلاّ إذا ذكرتَ المستثنى منه النّصب مطلقا، وأنّ المراد بالإطلاق الموجب وغير الموجب"[3].إلاّ أنّ السماع يطلعنا بما يخالف هذا الحكم، وقد بيّن عباس حسن ذلك بقوله:

"وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المستثنى غير منصوب، مع أنّ الكلام تام موجب؛ ومنها قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُم﴾ [البقرة :249] في قراءة كلمة: "قليلٌ" بالرفع، ومنها: تغير المنزل إلاّ باب ومنها قوله عليه السلام: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة، إلاّ امرأةٌ، أو مسافرٌ، أو مريضٌ"، وقوله أيضًا: "فتفرّقوا كلّهم إلاّ قتادة "[4].

---

1 – عباس حسن النحو الوافي،ج2،ص378.

2 – المصدر نفسه، ص379.

3 – ابن مالك:شرح تسهيل الفوائد، تح:عبد الرحمن السيّد و محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م ،ج2، ص280

4 – عباس حسن النحو الوافي،ج2،ص329.

6.3.2- تجرّد عامل الفاعل الظاهر من علامة في آخره تدلّ على التثنيّة أو على الجمع

ذكر عباس حسن في باب الفاعل وأحكامه أنّ الشائع تجرّد الفعل أو عامل الفاعل من علامة في آخره تدلّ على التثنيّة أو على الجمع حين يكون الفاعل اسما ظاهرا مثنى أو جمعا، ولكنّه ذكر أنّ هناك لغة تزيد هذه العلامات مع وجود الفاعل الظاهر بعدها، وأقرّ بأنّها لغة فصيحة لها ما يؤيّدها في القرآن الكريم، فقال: "وهي لغة فصيحة، ولكنّها لم تبلغ من درجة الشيوع والجري على ألسنة الفصحاء ما بلغته الأولى التي يحسن الاكتفاء بها اليوم، والاقتصار عليها؛ إيثارًا للأشهر -وتوحيدًا للبيان- مع صحة الأخرى"[1].

ويظهر أنّ موقف عباس حسن من هذه اللّغة غير دقيق، فهو يعترف بأنّ هذه اللّغة التي تجمع بين الفاعل الظاهر والضمير لغة فصيحة، ويسوق لها الشواهد من القرآن الكريم ، إلاّ أنّه يدعو إلى إهمال استعمالها والاقتصار على اللّغة الأشهر، ثمّ يعود ليقرّ بإنّ محاكاة القرآن في ألفاظه المفردة والمركبة أمر مطلوب، فيقول: "ويستدلّ الذين يجيزون الجمع من الأمرين بأمثلة كثيرة: منها قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [الأنبياء :3]. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة :71]. بإعراب كلمة: "الذين" وكلمة "كثير" هي "الفاعل" والواو حرف محض وللدلالة على الجمع. ومن البديه أنّ محاكاة القرآن في ألفاظه المفردة والمركبة محاكاة دقيقة أمر سائغ بل مطلوب، فإذا حاكيناه في مثل الآيتين السابقتين -وغيرهما- كانت المحاكاة الدقيقة صحيحة قطعًا، ولا يجرؤ أحد أن يصف التركب بالخطأ "[2].

1 - عباس حسن النحو الوافي ، ج2، ص74.

2 - المصدر نفسه .

1.3- الاحتجاج بالحديث الشريف:

يعرّف الحديث النبويّ الشريف بأنّه ما أضيف إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

ويعرّفه سعيد الأفغاني في كتابه "في أصول النّحو"، بما يلي: " يراد بالحديث أقوال النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله أو ما وقع في زمانه، وقد تشتمل كتبُ الحديث على أقوال التابعين أيضا كالزهري و هشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز".[1]

أمّا خديجة الحديثي فتقصر مفهومه على الجانب القولي من السنّة النبويّة كما هو ظاهر من قولها الآتي:" عندما نذكر الحديث الشريف على إطلاقه فإنّ المفهوم منه كلام الرسول العربي الأمين محمد صلى الله عليه وسلم سواء أكان بلغة قبيلته التي ينسب إليها أم بلغات القبائل التي تكلّم مع وفودها، أو من خاطبه من أفرادها"[2].

ومع ذلك تشير إلى أنّ كتب الحديث لا تقتصر على ذكر كلامه صلّى الله عليه وسلّم فقط، وإنّما تشتمل على أقوال الصحابة التي تروي ما ثبتت نسبته إليه عليه السلام من أفعال أو أقوال أو أحوال، أو غير ذلك ممّا يتعلّق بالكلام في أمور النّاس أو الدين...

وتأتي منزلة الحديث الشريف في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث الفصاحة وبلاغة القول، وليس هناك أيّ خلاف بين علماء العربيّة في اعتبار حديثه عليه السلام أفصح كلام العرب وأبلغه ، ولكن ما يثير الدهشة فعلا هو ما يدور بينهم من خلاف حول الاحتجاج به في النّحو ، إذ رفض فريق منهم الاحتجاج بالحديث رغم ما تحشمه علماؤه من مشقة في سبيل ضبط روايته وتحرّي الصدق والدّقة فيها، و يقول سعيد الأفغاني في شأن هذه القضيّة:

"ومع إجماع اللّغويين والنّحاة عامة على أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم أفصح العرب قاطبة، وأنّ الحديث لا يتقدمه شيء في باب الاحتجاج إذا ثبت لهم أنّه لفظ النّبي نفسه ، انقسموا فيما يروى من الأحاديث فريقين : فريقا غلب على ظنّه أنّها لفظه عليه السلام فأجاز الاحتجاج بها، وفريقا غلب على ظنّه أنّها مرويّة بالمعنى لا باللّفظ، وإذًا لا يجيز الاحتجاج بها"[3].

وقد أفضى خلاف النّحاة بشأن الاحتجاج بالحديث إلى وجود ثلاثة مذاهب ، وهي:

---

1 - سعيد الأفغاني: في أصول النّحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، 1994، ص46.

2 - خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص13.

3 - سعيد الأفغاني: في أصول النّحو، ص47.

1- مذهب المانعين مطلقا ويمثل أصحاب هذا الاتجاه ابن الضائع وأبو حيان

2- مذهب المجوزين مطلقا: ويمثلهم ابن مالك، ورضي الدين الاستربادي، وابن هشام

3- مذهب المتوسطين: ويمثل القائلين بهذا المذهب الشاطبي.

وقد بيّن هذا التصنيف كثيرٌ من النّحاة والدارسين المختصين، ومن هؤلاء خديجة الحديثي إذ أكّدته بعد قولها:" لقد اتّضح لي في الكتب المتأخرة أنّ مؤلفيها صنّفوا مذاهب النّحاة المتأخرين عن ابن خروف وابن مالك من الذين تطرّقوا للكلام على الاحتجاج بالحديث في النّحو إلى ثلاثة مذاهب".[1] ثمّ ذكرت المذاهب الثلاثة السابقة.

وأمّا ما حمل النّحاة على منع الاحتجاج بالحديث فهو اعتقادهم أنّ لفظه ليس هو لفظ الرسول صلّى الله عليه وسلّم، وعلّلوا موقفهم بسببين هما:

- الأول: إنّ الرواة قد جوّزوا النقل بالمعنى.

- الثاني: إنّ كثيرا من الرواة لم يكونوا عربا، فوقع بسبب ذلك اللّحن في كثير ممّا روي من الحديث.

وينقل لنا السيوطي كلام ابن الضائع الذي يمثّل مذهب المانعين للاحتجاج بالحديث، مفسّرا أسباب العزوف عن الاستشهاد بالحديث، فيقول: "وقال أبو الحسن بن الضائع في "شرح الجمل": " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة؛ كسيبويه وغيره؛ الاستشهاد على إثبات اللّغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى لكان الأولى في إثبات فصيح اللّغة كلام النبيّ صلّى الله عليه وسلّم, لأنّه أفصح العرب "[2].

وأمّا السيوطي فيجيز الاستدلال بالحديث، ولكنّه يشترط أن تكون روايته بلفظه الوارد عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، مع أنّه يصرّح بأنّ ما روي من الحديث بلفظه نادر جدًّا ، فيقول: "وأمّا كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللّفظ المروي, وذلك نادرا جدا, إنّما يوجد في الأحاديث القصار, على قلّة أيضا, فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى, وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها, فرووها بما أدّت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا, وقدّموا وأخروا, وأبدلوا ألفاظا بألفاظ".[3]

1 - خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، ص19.

2 - السيوطي جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النّحو، ص55وص56.

3 - السيوطي جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النّحو ، ص52.

ولم يستسغ بعض المختصين موقف النّحاة الذين منعوا الاستشهاد بالحديث بدعوى تجويز روايته بالمعنى ، فهذا تمّام حسّان يتعجب من هذا الموقف، ويردّ على من رفض الاحتجاج بالحديث بحجة أنّ روايته كانت بالمعنى وبألفاظ غير ألفاظ الرسول صلّى الله عليه وسلم، فيقول: " أضف إلى ذلك أنّ الرواية بالمعنى كما بيّنا حدودها منذ قليل كانت شائعة في الكثير من الشواهد الشعريّة التي اعتزّ بها النّحاة، يشهد بذلك تعدّد رواية الشاهد الواحد. فلماذا تكون الرواية بالمعنى مانعا من الاحتجاج بالنسبة للحديث دون الشعر؟".[1]

بل إنّ موقفهم المتشدّد والشروط التي وضعوها يقوده إلى الوصول إلى نتيجة فحواها أنّ النّحاة منعوا الاستشهاد بالحديث الشريف، ويتجلى هذا من خلال قوله: "وإذا كان ما صحّت نسبته إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلم من القلّة بحيث لا يكاد يفي بشيء في هذا الباب فإنّ معنى وقوف النّحاة هذا الموقف أنّهم من الناحية التطبيقيّة منعوا الاحتجاج بالحديث".[2]

و من أبرز من تناول مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف في العصر الحديث محمد الخضر حسين، ومع أنّه لم ينكر رواية الحديث بالمعنى؛ فقد ذهب إلى صحة الاحتجاج بالحديث النبويّ، حيث تقول خديجة الحديثي موضّحة موقفه من هذه المسألة : "فالشيخ محمد الخضر حسين من أوائل الذين أثبتوا من المحدثين رواية الحديث بالمعنى وأكّد تصرّف الرواة في ألفاظ الحديث ووافق القدماء على ذلك، غير أنّه لم يمنع الاحتجاج بالحديث الذي تواتر لفظه واتّحد النقل فيه، وصحّت روايته كما قاله الرسول صلّى الله عليه وسلّم"[3].

وقد عمد إلى ما وضعه القدماء من شروط لصحّة الاحتجاج بالحديث أو منعه، فرتّبها وفصّل فيها القول، وقد حظيت آراؤه بالقبول فأقرّ معظمَها مجمعُ اللّغة العربيّة بالقاهرة، حيث يرى أنّ هناك أحاديث لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها في اللّغة.، وتقابلها أحاديث لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها، بينما هناك أحاديث ينبغي أن تختلف الأنظار في الاحتجاج بها ، فقال: " من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللّغة وهو ستّة أنواع:

أحدها– ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام..

ثانيها– ما يروى من الأقوال التي كان يتعبّد بها أو أمر بالتعبّد بها..

---

1 – تمام حسان: الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النّحو– فقه اللّغة– البلاغة، ص95.

2 – المرجع نفسه ، ص94.

3 – خديجة الحديثي: موقف النّحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، ص377.

ثالثها- ما يروى شاهدا على أنّه كان يخاطب كلّ قوم من العرب بلغتهم..

رابعها- الأحاديث التي وردت من طرق متعدّدة واتّحدت ألفاظها..

خامسها- الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربيّة لم ينتشر فيها فساد اللّغة ، كمالك ابن أنس وعبد الملك بن جريج والإمام الشافعي.

سادسها-ما عرف من حال رواته لأنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى..

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به. وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأول وإنّما تروى في كتب بعض المتأخرين.

والحديث الذي ينبغي أن تختلف الأنظار في الاستشهاد به هو الحديث الذي دوّن في الصدر الأول، ولم يكن من الأنواع الستّة المنبه إليها آنفا، وهو على نوعين:

حديث يرد لفظه على وجه واحد، وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه.

أمّا الحديث الوارد على وجه واحد، فالظاهر صحة الاحتجاج به".[1]

بينما فصّل في الأحاديث التي دوّنت في الصدر الأول واختلفت فيها الرواية، فقال:

" وأمّا الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية، فنجيز الاستشهاد بما جاء على رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدّثين بأنّها وهم من الراوي، وأمّا ما يجيء في رواية شاذة أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين إنّها غلط من الراوي. فنقف دون الاستشهاد بها"[2].

2.3- موقف عباس حسن من الاحتجاج بالحديث الشريف

لم يعرب عباس حسن عن موقفه من الاحتجاج بالحديث الشريف في النّحو العربي، وكلّ ما نجده في كتابه "النّحو الوافي" بخصوص هذه المسألة لا يعدو أن يكون مجرد إشارة عابرة إلى خلاف النّحاة وتباين مواقفهم في هذا الشأن، حيث قال في تعليقه على عدم استشهاد السيوطي بأحد الأحاديث:

1 - محمد الخضر حسين:**الاستشهاد بالحديث في اللّغة**، (مجلة مجمع اللّغة العربية)،القاهرة،1937م،ج3،ص208 وص209.

2 - المرجع نفسه ، ص210.

" وإنما كان الحديث السالف غير صالح عنده للاستدلال به؛ لأنّ صاحب الهمع من طائفة ترى أنّ الحديث النّبوي لا يستشهد به في اللّغويات، لاحتمال أن يكون مرويّا بالمعنى دون حرص على النّص اللّفظي الذي نطق به الرسول، ولأنّ بعض رواة الحديث أجنبيّ لا يحسن النطق بالكلام العربي الصحيح.

وهذا رأي له معارضون لا يوافقون عليه، وللفريقين أدلة وبحوث طويلة في هذا الشأن"[1].

و إذا كان عباس حسن قد اجتنب تحديد موقفه من خلاف النّحاة في شأن الاستشهاد بالحديث النبوي؛ فإنّ ذلك لا يمنع من يتتبع شواهده في كتابه "النّحو الوافي" من أن يحصي عددا كبيرا من الأحاديث الشريفة التي ساقها في مختلف المسائل توضيحا أو إثباتا لحكم من الأحكام، وقد يكون هذا كافيا للحكم بأنّ عباس حسن يجيز الاستشهاد بالحديث الشريف.

3.3– استشهاد عباس حسن بالحديث في كتاب "النّحو الوافي"

1.3.3– حكم الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

في سياق حديثه عن المواضع التي يجوز فيها الفصل بين المتضايفين، استشهد بالحديث الشريف على جواز الفصل بينهما بالجار والمجرور في السّعة ، فقال في موضع من مواضع الفصل: "أن يكون المضاف اسم فاعل للحال أو الاستقبال، والمضاف إليه هو مفعوله، والفاصل بينهما إمّا: مفعوله الثاني، وإمّا الظرف، وإمّا الجار والمجرور المتعلقان بهذا المضاف... ومثال الجار والمجرور المتعلقين به قوله عليه السلام[2]: "**هل أنتم تاركو – لي – صاحبي**". والأصل: تاركو صاحبي لي."[3]

2.3.3– مجيء المستثنى غير منصوب في استثناء تام موجب

1 – عباس حسن: النحو الوافي، ج2،ص282.

2 – البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله:الجامع المسند الصحيح من أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، تح: مصطفى ديب البغا ،دار ابن كثير اليمامة، بيروت، ط3، 1987م ، كتاب فضائل الصحابة ، باب قول النبيّ (لو كنت متخذا خليلا) ، رقم الحديث 3461، ج3، ص1339.

3 – عباس حسن: النحو الوافي ،ج3،ص54.

استشهد بحديثين شريفين على مجيء المستثنى غير منصوب في استثناء تام موجب، زيادة على الاستشهاد بالقرآن الكريم، فقال: " ومنها قوله عليه السلام: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة، إلاّ امرأةٌ، أو مسافرٌ، أو مريضٌ"، وقوله أيضًا: "فتفرّقوا كلّهم إلاّ قتادة "[1].

3.3.3- مجيء فعل الشرط مضارعا مجزوما، وفعل الجواب ماضيا :

في معرض حديثه عن جملة الشرط وجوابه، ذكر أنّها تكون على أربع صور كلّها صحيحة قياسيّة غير أنّها متبايّنة من حيث قوة الفصاحة وسمو البلاغة، ومن تلك الصور الصورة التي يكون فيها فعل الشرط مضارعا مجزوما، وفعل الجواب ماضيا، وهي الصورة التي لا يجيزها النّحاة إلاّ في الشعر للضرورة، ولكن عباس حسن يستشهد بالحديث الشريف للاستدلال على جوازها في النثر، فيقول: "وهذه الصورة أضعف الصور؛ حتى خصّها بعض النحاة بالضرورة الشعريّة، ولكن الصحيح أنها ليست مقصورة على الشعر، وإنما تجوز في النثر مع قلتها. ومن أمثلتها نثرا قول النبيّ عليه السلام: "من يَقُمْ ليلة القدر إيمانا واحتسابا غُفِرَ له". وقول عائشة عن أبيها وهي تحدث الرسول عليه السلام[2]: "إنّ أبا بكر رجلٌ أَسِيفٌ؛ متى يَقُمْ مقامك رقَّ"[3].

4.3.3- حذف نون الأفعال الخمسة:

عرض في مسألة الأفعال الخمسة إلى حكم حذف "نون الرفع"، فذكر أنّها تحذف وجوبا للناصب أو الجازم ، كما تحذف وجوبا إذا جاء بعدها نون التوكيد الثقيلة، وتحذف جوازا عند اتصالها بنون الوقاية، ثمّ قال إنّها تحذف –في لغة– لغير سبب من الأسباب السابقة، واستدلّ على ذلك بحديث نبويّ، ولكنّه لم يدع إلى محاكاة هذه اللّغة، فقال: "وهناك لغة تحذف نون الرفع "أي: نون الأفعال الخمسة" في غير ما سبق؛ وبها جاء الحديث الشريف: "**لا تدخلوا الجنّة حتّى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تَحَابُّوا**"، أي: لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا. ولا تؤمنون حتّى تحابّوا". وقوله أيضًا: "**كما تكونوا**

1 – عباس حسن النحو الوافي،ج2،ص329.

2 – الحديث في صحيح البخاري (كتاب الجماعة والإمامة)، وفي صحيح مسلم (كتاب الصلاة).

3 – عباس حسن النحو الوافي ،ج4، ص473.

يولَّى عليكم" في بعض الآراء، وليس من السائغ اتّباع هذه اللّغة في عصرنا، ولا محاكاتها، وإنّما ذكرناها لنفهم ما ورد بها في النصوص القديمة."[1]

3.3.5- استعمال "ممّا" بمعنى "ربّما"

تطرق في موضوع نواسخ الابتداء: (كان وأخواتها) إلى بعض الأساليب الأدبية الشائعة؛ مثل عبارة "كائنا ما كان"و"كائنا من كان"، وبعدما بيّن إعرابهما انتقل إلى كلمة "ممّا"التي قال إنّها ترددت في كلام القدامى الفصحاء للدلالة على الكثرة؛ بمعنى"ربّما"، واستشهد على فصاحة أسلوبها بما ورد في الحديث، فقال: "شواهد هذا الاستعمال كثيرة في الحديث والشعر، منها – غير ما تقدم قول رافع في "البخاري" في باب "الحرث والزرع": "كنا نكري الأرض بالناحية، منها مسمى لسيد الأرض، قال **فممّا** يصاب ذلك وتسلم الأرض، و**ممّا** تصاب الأرض ويسلم ذلك". ومنها قول ابن عباس الوارد في "صحيح مسلم" في كتاب: تعبير الرؤيا "إنّ رسول الله كان **ممّا** يقول لأصحابه: "من رأي منكم رؤيا فليقُصَّها أَعْبُرْهَا له" ومنها قول البرّاء بن عازب: "كنّا إذا صلَّينا خلْفَ رسولِ الله **ممّا** نحبُّ أنْ نكونَ عن يمينه".[2]

3.3.6- حذف ضمير الشأن

كما استدلّ بما ورد في الحديث الشريف على جواز حذف ضمير الشأن، فقال:

"وحذف ضمير الشأن في هذا الباب كثير بقرينة تدلّ عليه وعلى المراد، "ما هو مشروط عند كل حذف" ومنه الحديث[3]:(إنّ من أشدّ النّاس عذابا يوم القيامة المصوِّرون). أي: إنّه..."[4]

إذاً فهذه النماذج من استشهاد عبّاس حسن بالحديث الشريف، والتي تأتي على سبيل التمثيل لا الحصر، تبدو أنّها تكفي للدلالة على اعتماده الحديث مصدرا أساسيا من مصادر السماع، وذهابه مذهب من يجيز الاستدلال به لإثبات قواعد النّحو وأحكامه.

---

1 – عباس حسن :النحو الوافي ، ج1، ص180.

2 – المصدر نفسه ، ص552.

3 – النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب : المجتبى من السنن ، تح: عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط2 ، 1986م، رقم الحديث 5381، ج8،ص216.

4 – عباس حسن : النحو الوافي ، ج1، ص637.

1.4- الاحتجاج بكلام العرب:

ويقصد به كلام العرب الذين يوثق بفصاحتهم ويشمل النظم والنثر، فقد ورد في الاقتراح: "وأمّا كلام العرب فيحتجّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم".[1]

وقد حدّد علماء العربيّة و النّحو حدودا زمانيّة وأخرى مكانيّة لما يحتجّ به من كلام العرب ، وقد بيّن السيوطي في "الاقتراح" القبائل الستّ العربيّة التي أخذت عنها العربيّة ، والعرب الذين يحتجّ بكلامهم ويوثق في فصاحتهم، فقال:

"والذين عنهم نقلت اللّغة العربيّة وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللّسان العربيّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب، وفي الإعراب، والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضري قطّ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم."[2]

ويعلّل ابن جنيّ لاعتمادهم على أخذ اللّغة عن أهل البادية دون أهل المدر والحواضر باحتمال فساد لغة أهل المدر واحتمال وقوع اللّحن فيها، في حين أنّ لغة أهل الوبر والبادية ظلت محافظة على فصاحتها، فيقول تحت عنوان ما سمّاه (باب في ترك الأخذ عن أهل المدَرِ كما أُخذ عن أهل الوبر): " عِلّة امتناع ذلك ما عَرَض لِلُغاتِ الحاضرةِ وأهلِ المِدرِ من الاختلال والفساد والخَطَل . ولو عُلم أنّ أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترِض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدَرِ من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاضِ عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها"[3].

وهو تعليل صائب ومعقول، غير أنّ هذا الكلام وما سبقه يحدّدان معالم الحيّز المكاني للاحتجاج فقط دون الإشارة إلى الحدّ الزّماني الذي لم يكن تحديده دقيقا قياسا إلى نظيره المكاني، ممّا أدّى إلى

1- السيوطي جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النّحو، ص60.

2- المصدر نفسه.

3 -ابن جني: الخصائص، ج2 ، ص5.

شيء من الاضطراب واللبس،لا يمكن أن يبددهما قول صاحب الاقتراح:" أجمعوا على أنّه لا يحتجّ بكلام المولَّدين، والمحدثين في اللّغة والعربيّة"[1].

ذلك أنّ بعض النّحويين استشهد بقول حبيب بن أوس الطائي، كما احتجّ غيرهم بشعر بشار بن برد وهو أول الشعراء المحدثين.

وهكذا نجد من يجعل نهاية القرن الثاني بعد الهجرة حدّا للاستشهاد، مقابل فريق آخر يقول إنّ نهاية الاستشهاد والاحتجاج تنتهي بنهاية القرن الرابع الهجري، حيث يقول محمد خير الحلواني:" تمتدّ الحقبة التي استقرى النّحويون فيها اللّغة من القرن الرابع قبل الهجرة إلى القرن الرابع بعدها".[2]

وبعد ذلك يؤكّد الحلواني ما قيل سلفا عن غياب عامل الدّقة في تحديد فترة الاحتجاج، فيقول:" ولكنّنا -إلى هذا الحدّ - لا نجد للنّحاة ميزانا دقيقا لتحديد مرحلة الحداثة التي لا يجوز الاحتجاج بلغة شعرائها ومتكلميها، فأحيانا نرى النّحوي الواحد ينقض كلامه بكلامه".[3]

ويقول تمّام حسّان في هذا الشأن؛ محدّدا معالم فترة الاحتجاج:" تبدأ بأول ما وصل إليهم من نصوص العصر الجاهلي، وتنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري، لا يفرقون في ذلك بين شعر امرئ القيس وشعر إبراهيم بن هرمة"[4].

وجدير بالذكر أنّ النّحاة اعتمدوا على الاحتجاج بالشعر أكثر من اعتمادهم على النثر، وكان ذلك محل انتقاد من طرف بعض أهل الاختصاص كتمّام حسّان ؛ باعتبار أنّ الشعر— في نظره- يكثر فيها الترخص و الضرائر الشعريّة، فقال عن لغة الشعر:"فهذه اللّغة تتسم بالضرائر الشعريّة كما تتسم بالترخص في القرائن اللفظيّة، ولهذا لا ينبغي أن نرى لغة الشعر نموذجا للاستعمال العربيّ، لأنّه إذا كان المقصود بإنشاء النّحو وصف النموذج العادي الذي تتمثل فيه اللّغة العربيّة الفصحى فإنّ لغة الشعر بما نسبناه إليها من خصوصية البناء والتركيب والضرائر والرخص تقصر دون تمثيل اللّغة الفصحى تمثيلا كاملا أو مقبولا"[5].

---

1 - السيوطي جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النّحو ، ص80.

2 - محمد خير الحلواني: أصول النّحو العربي، الأطلسي، الرباط، ط2، 1983، ص59.

3 - المرجع نفسه ، ص60.

4 - تمام حسان: الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النّحو- فقه اللّغة- البلاغة، ، ص89.

5 - المرجع نفسه ، ص96.

2.4- موقف عباس حسن

أمّا عباس حسن فتبنّى في هذه المسألة ما ذهب إليه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة ، وقد كان أحد أعضائه، ففضّل قرار المجمع الذي يتسم بشيء من التفصيل والدقّة، فنجده يقول تحت عنوان " العرب الذين يصحّ محاكاتهم، والاستشهاد بكلامهم" ما يلي : "وخير قرار فيها ما اتخذه مجمع اللّغة العربيّة القاهري بعد الدراسة وطول التمحيص، وهو:(إنّ العرب الذين يوثق بعربيّتهم ، ويستشهد بكلامهم – هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع)"[1].

ويفسّر عبّاس حسن سبب ترجيحه لقرار مجمع اللّغة العربيّة على غيره من الآراء بأنّه يمثّل الحلّ والعلاج لداء من أدواء النّحو، ومن ثمّ يدعو إلى تأييد هذا الرأي قولا وعملا، فيقول: "وواضح أنّ رأي المجمع يختلف عن الآراء السابقة التي سجلناها ، ولكنه – بالنسبة إلينا – سديد ، يضع الأمور مواضعها ، ويدفع عن طريق اللّغة عقبات كثيرة نحس ثقلها اليوم ، وستختفي آثارها قريبًا أو بعيدًا بالأخذ به ، ولن تنوء بها الأجيال القادمة . ومن ثم كان الواجب تأييد هذا الرأي قولا وعملا ، والإيمان بأنه العلاج الناجع لداء وبيل نشكو منه"[2]

وأثار عباس حسن إلى جانب ما سبق، مسألة ذات أهميّة بالغة من قواعد السماع، و هي مسألة القلّة والكثرة باعتبارها مقياسا للحكم باطّراد اللّغة أو شذوذها، فاعتبرها مسألة غامضة لم يحسم في أمرها، وقد نجم عنها الكثير من الاضطراب والخلاف، فقال: "إنّ غموض هذه المسألة الرئيسية – مسألة القلّة والكثرة، بنوعيها "الذاتي والنسبي"– أوقع الباحثين قديمًا وحديثًا في حيرة واضطراب مؤلمين ؛ يصوّب هذا ما يخطئه ذاك ، ويبيح ذاك ما يمنعه سواه ، كالذي نراه اليوم في معاهد التعليم المتخصّص ، وعلى وجه الصحف "[3]

1 – عباس حسن: اللّغة والنحو بين القديم والحديث ، ص24.

2 – المصدر نفسه ، ص139.

3 – المصدر نفسه ، ص44.

3.4- احتجاج عباس حسن بكلام العرب

لقد كشف عبّاس حسن في مقدمة الكتاب ودستور تأليفه عن منهجه في التعامل مع الشواهد النّحوية القديمة ، فأقرّ بترك كثير منها، وآثر اختيار الأمثلة الواضحة بدلا عنها، إذ رأى أنّ تلك الشواهد تنطوي على صعوبات لغويّة كثيرة يستهلك تيسيرها وقتا طويلا، فضلا عن كونها اختيرت في عصور تختلف عن عصرنا، وكان القصد منها إثبات قاعدة أو تأييد مذهب، بل قد تمثل لهجات متباينة أو آراء متناقضة ممّا يسبب الشكّ والحيرة في ضبط قواعدها، وكلّ ذلك لا يناسب الغرض التعليمي من تأليف الكتاب وطابع التيسير الذي يبتغيه مؤلّفه. حيث صرّح قائلا: " لهذا تركت كثيرًا من الشواهد القديمة، المترددة بين أغلب المراجع النّحوية؛ لأنّها مليئة بالألفاظ اللّغوية الصعبة، وبالمعاني البعيدة التي تتطلب اليوم من المتعلم عناء وجهدًا لا يطيقهما، ولا يتسع وقته لشيء منهما. فإن خلَت من هذا العيب، وتجملّت بالوضوح والطرافة فقد نستبقيها"[1].

وسنعرض فيما يأتي إلى ذكر بعض المسائل التي استدلّ عليها بشواهد من كلام العرب :

1.3.4- تقديم معمول المصدر أو شيء يتعلق بالمصدر عليه:

احتجّ بالشعر على جواز تقديم معمول المصدر أو شيء يتعلق بالمصدر عليه، فقال:

" أمّا المعمول شبه الجملة فالأحسن الأخذ بالرأي الذي يبيح تقديمه؛ لوروده في القرآن... وقولهم: "اللّهم اجعل، لنا من أمرنا، فَرَجًا"، وقول الشاعر:

وبعض الحلم عند الجهـ ... ـل **للذلّة** إذعانُ".[2]

فهذا البيت لشاعر جاهلي يسمى سهل بن شيبان بن ربيعة، والشاهد فيه تقديم شبه الجملة "للذلّة" على عامله وهو المصدر "إذعان"، والأصل: إذعان للذّلة .

2.3.4- الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

في حديثه عن الأحكام التي تترتب عن الإضافة ؛ ذكر أحد عشر حكما، منها عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، إلاّ أنّه استثنى بعض المواضع التي رأى أنّه يجوز فيها الفصل بين المتضايفين، فقال: "عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم ظاهر، أو بضمير بارز، أو بغيرهما؛ لأن المتضايفين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين، لا يصح أن يتوسط بينهما فاصل. غير أنّ هناك

1 – عباس حسن : النحو الوافي ،ج1،ص6.

2 – المصدر نفسه ، ج3، ص216.

مواضع يجوز فيها الفصل في السَّعة ؛ فإباحتها في الشعر، وملحقاته ، أقوى. ومواضع أخرى يجوز فيها الفصل للضرورة"[1].

ومسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه مسألة خلافيّة بين البصريين والكوفيين، تناولها الأنباري في "الإنصاف" ، فقال:

"ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر"[2].

و رغم أنّ عباس حسن يذكر مواضع يجوز فيها الفصل في السَّعة فضلا عن الضرورة، إلاّ أنّه يرجّح المذهب البصري الذي يقصر حكم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه على ضرورات الشعر، فيقول: "لكنّ فريقًا من نحاة البصرة لا يبيحون الفصل في السَّعة، ويقصرونه على الضرورات. والأخذ برأيهم أفضل؛ حرصًا على وضوح المعاني، وجريًا على مراعاة النسق الأصيل في تركيب الأساليب"[3].

أمّا ابن جني فلا يستحسن ذلك، بل يراه قبيحا، وإن كان عنده من ضرورات الشعر، فيقول:"والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجرّ قبيح كثير؛ لكنّه من ضرورة الشاعر, فمن ذلك قول ذي الرمة[4]:

كأنَّ أصوات من إيغالهن بنا ... أواخر الميس أصوات الفراريج

(أي كأن أصوات أواخر الميْس من إيغالهنّ بنا أصواتُ الفراريج)."[5]

ويذهب عباس حسن إلى القول بجواز الفصل بين المتضايفين بالجار مع مجروره ، والفصل بينهما بالظرف الأجنبي، حيث يكون الفاصل معمولا لعامل آخر غير هذا المضاف، ويستشهد على ذلك بالمسموع من كلام العرب ، كقول الشاعر:

كما خطَّ الكتاب بكفِّ -يومًا- ... يهوديٍّ يقارب أو يزيلُ [6]

---

1 – عباس حسن : النحو الوافي ،ج3،ص53.

2 – أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف،ج2، ص349.

3 – عباس حسن : النحو الوافي ،ج3،ص58.

4 – ذو الرمة: ديوان ذي الرّمة ، تح : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، 1995م ، ص42.

5 – ابن جني : الخصائص،ج2،ص404.

6 – البيت لأبي حَيَّةَ النُّمَيْرِيُّ وهو من شواهد سيبويه (الكتاب،ج1 ، ص 179).

أمّا الفصل بالجار والمجرور؛ فيستشهد على جوازه بقول الشاعر:

هما أخوا –في الحرب– من لا أخا له ... إذا خاف يومًا نبوة، ودعاهما

و يضيف شاهدا آخر هو قول ذي الرمّة المشار إليه سابقا ، فيقول :

"و قول الآخر:كأن أصوات –من إيغالهن، بنا– ... أواخر الميس أصوات الفراريج "[1]

ولكنّه لا يقف عند حدّ جواز الفصل بين المتضايفين بالجار مع مجروره وبالظرف، وإنّما يأتي بشواهد أخرى ليستدلّ بها على جواز الفصل بغيرهما، مثل الفصل بالمفعول ؛ ويستشهد بقول الشاعر جرير يصف فتاة:

تسقي امتياحا ندى – المسواكَ– ريقتِهَا ... كما تضمن ماءَ المزنة الرصفُ[2].

حيث فصل الشاعر بالمفعول به "المسواك" بين المضاف والمضاف إليه "ندى ريقتها".

ويستشهد على جواز الفصل بينهما بنعت المضاف؛ بقول الفرزدق:

ولئن حلفت على يديك لأحلفَنْ ... بيمينِ أصدقَ من يمينك مقسمٍ

أي: بيمين مقسم، أصدق من يمينك

وبيّن جواز الفصل بين المتضايفين بالنداء ، فاستشهد عليه بقول الشاعر بجير بن زهير بن أبي سلمى ، فقال: "الفصل بالنداء، كالذي في قول الشاعر[3]:

وفاق –كعب– بجير منقذ لك من ... تعجيل تهلكة، والخلد في سقرا

أي: وفاق بجير يا كعب "[4].

3.3.4– إثبات حرف العلّة في آخر المضارع المجزوم للضرورة:

يجزم الفعل المضارع المعتل الآخر بحذف حرف العلّة ، ولكن في حالة الضرورة يجوز للشاعر إثبات حرف العلّة ، وقد أشار عبّاس حسن إلى ذلك ؛ فقال:"هناك لغة تجيز إبقاء حرف العلّة في آخر المضارع المجزوم ؛ فيكون مجزومًا ؛ وعلامة جزمه السكون المقدر على حرف العلة قبل مجيء الجازم...

1– عباس حسن : النحو الوافي ،ج3 ، ص57.

2 – جرير بن عطيّة : ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ،تح : نعمان محمد احمد طه ، دار المعارف ، القاهرة ، ط3، 1986، مج1 ، ص 171.

3 – السيوطي جلال الدين : همع الهوامع في جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، 1989 م ، ج2 ، ص 434.

4 – عباس حسن : النحو الوافي ،ج3 ، ص57.

وهذه اللّغة نذكرها لمجرد العلم بها؛ لاستخدامها في فهم النصوص القديمة، الواردة بها، لا لتطبيقها اليوم في استعمالنا"[1].

واستشهد على هذه اللّغة بقول الشاعر[2]:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد.

والشاهد فيه إثبات الياء في (يأتيك) – وهو مجزوم – للضرورة الشعرية.

4.3.4– ترخيم الضرورة الشعريّة :

استشهد على ترخيم الضرورة الشعريّة في غير النداء بقول امرئ القيس[3]:

لنعم الفتى –تعشو إلى ضوء ناره– ... طريف بن مالٍ ليلة الجوع والخصر

والشاهد فيه على ترخيم (مالك) في غير النداء، وضبط آخره بطريقة من لا ينتظر؛ ويجوز ضبطه بطريقة من ينتظر.

فقال: "هذا النوع مقصور على غير المنادي؛ ولا يصحّ إجراؤه إلا بعد أن تتحقق شروط ثلاثة مجتمعة:

أولها: أن يكون في شعر.

ثانيها: أن يكون المرخّم غير منادى، ولكنه صالح للنداء؛ فلا يصح ترخيم لفظ: "الغلام"؛ لأنه لا يصلح للنداء؛ بسبب وجود "أل"..

ثالثها: أن يكون المرخّم إما زائدا على ثلاثة، وإما مختوما بتاء التأنيث.

فمثال الأول: لنعم الفتى –تعشو إلى ضوء ناره– ... طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

أراد: ابن مالك؛ فرخمه ترخيم الضرورة.

ومثال الثاني: وهذا ردائي عنده يستعيره ... ليسلبني حقي، أمال بن حنظل[4]

أراد: يا مالك بن حنظلة؛ فحذف التاء من "حنظلة" للضرورة في غير المنادي." [5]

---

1 – عباس حسن : النحو الوافي ، ج1، ص185.

2 – الشاعر هو قيس بن زهير العبسي (ت 10هـ) ، و ذكر ابن جنيّ هذا البيت في كتابه "الخصائص"ج1، ص333 ، و ذكره الأنباري في كتابه"الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين" ج1 ،ص26.

3 – امرؤ القيس: ديوان امرئ القيس بشرح محمد بن ابراهين بن محمد الحضرمي، ص 212.

4 – البيت للأسود بن يعفر النهشلي وهو شاعر جاهلي (ت 23 ق هـ) ، والبيت من شواهد سيبويه ، ورد ذكره في "الكتاب" ج2، ص 246.

5 – عباس حسن : النحو الوافي ، ج4 ، ص116.

5.3.4– تنوين المنادى المفرد العلم في الضرورة الشعرية

ذكر المؤلّف في هذا المقام قول الأحوص الأنصاري [1](ت 105هـ) من بحر الوافر:

سلام الله يا "مطرٌ" عليها ... وليس عليك يا "مطرُ" السّلام

"المنادى المفرد العلم مبني –في الأكثر كما عرفنا– فلا ينون إلا في الضرورة الشعرية، فيباح تنوينه مع رفعه، أو نصبه...

ويقال عند إعرابه: إنّه منادى مبني على الضمّ، ولحقه التنوين للضرورة، وقد اجتمع التنوين وعدمه في العلم: "مطر" في بيت يستشهد به قدماء النّحاة؛ هو:

سلام الله يا "مطرٌ" عليها ... وليس عليك يا "مطرُ" السلام"[2].

وبعد عرض هذه النماذج من المسائل النحوية التي تدلّ على اهتمام عباس حسن بالشواهد القديمة — خاصة الشعريّة – التي وردت في كلام العرب، فإنّه يجدر بنا أن نذكر أنّ المؤلِّف قد أدرج الكثير من الأمثلة من شعر المولّدين والعباسيين كأبي نواس وأبي العلاء المعري وأبي الطيّب المتنبي، فضلا عن شعر المعاصرين كأحمد شوقي وحافظ إبراهيم، قصد التمثيل والإيضاح لا الاستشهاد والاحتجاج، فقد جاء في إحدى الدراسات ما نصُّه:

" وأمّا ما ورد في كتاب النّحو الوافي من أبيات لزعماء البيان في العصور المختلفة بعد عصر الاحتجاج، كأبي نواس، والمتنبي، والمعري، وشوقي، وحافظ، فإنّ عباس حسن لا يوردها من باب الاستشهاد بل من باب الاستئناس، والتمثيل"[3].

واستند هذا الباحث في حكمه إلى ما قاله عباس حسن تعقيبا على ما ورد في مسألة زيادة "الواو" بعد "بل"، حيث صرّح بما يأتي : "أمّا في غيره من **كلام المولدين الذين يستأنس بكلامهم ولا يستشهد به،** فكثيرة الورود في كثرة لا تغير الحكم السالف"[4].

ففي كلامه دليل صريح على رفض الاحتجاج بكلام المولدين والمحدثين، وبالتالي فإنّ ما ذكره في كتابه من كلامهم لا يعدو أن يكون من باب التمثيل لإيضاح الأحكام و القواعد.

---

1 – الأحوص الأنصاري (ت 105هـ) ، شاعر إسلامي أموي هجّاء، من طبقة جميل بن معمر ونصيب، وكان معاصراً لجرير والفرزدق.وهذا البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ، وورد ذكره في الجزء الثاني ، ص202.

2 – عباس حسن : النحو الوافي ، ج4 ، ص24.

3 – عبد الله بن حمد بن عبد الله الحسين: **تيسر النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي دراسة وتقويم** ، ص 53.

4 – عباس حسن: النّحو الوافي، ج3، ص 627.

المبحث الثالث

القياس

1.1- تعريف القياس:

يعني القياس في اللّغة التقدير، إذ يقول الجوهري في مادة (ق ي س) : " قست الشئ بالشئ: قدّرته على مثاله. ويقال بينهما قِيسُ رمحٍ وقاسُ رمحٍ، أي قدرُ رمح"[1].

أمّا ابن منظور فيقول في لسان العرب ما يلي: " قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا ، واقتاسه وقيّسه إذا قدّره على مثاله"[2].

ويعرّف الشريف الجرجاني القياس بقوله :" القياس: في اللّغة عبارة عن التقدير، يقال: قست النّعل بالنّعل، إذا قدّرته وسويته، وهو عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره"[3].

أمّا في الاصطلاح فيعرّف ابن الأنباري القياس بقوله:"وأمّا القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول وإن لم يكن كلّ ذلك منقولا عنهم؛ وإنّما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كلّ مقيس في صناعة الإعراب"[4].

وجمع له عدّة تعريفات متقاربة المعنى في كتابه "لمع الأدلّة"، فقال: "وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: "هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، وقيل: "هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع"، وقيل:"هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع".وهذه الحدود كلّها متقاربة".[5]

---

1 – الجوهري إسماعيل بن حماد : الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربية ، تح:أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط4، 1987 م ،ج 3، ص968 .مادة [ق ي س]

2 – ابن منظور: لسان العرب، مادة [ق ي س]

3 – الجرجاني: التعريفات ، ص181.

4 – أبو البركات الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريّة، دمشق،1957، ص45وص46.

5 – أبو البركات الأنباري: لمع الأدلة ، ص93.

أمّا عبّاس حسن فيرى أنّ القياس ليس إلاّ محاكاة العرب في كلامهم، فيقول: " وذلك هو "القياس" في اللّغة وفروعها ، وأعني به: محاكاة العرب في طرائقهم اللّغويّة ، وحمل كلامنا على كلامهم ؛ في صوغ أصول المادة ، وفروعها ، وضبط الحروف ، وترتيب الكلمات ، وما يتبع ذلك".[1]

والظاهر أنّ تعريفه للقياس يجري على القياس اللّغوي دون القياس النّحوي الذي تتمثل وظيفته في استنباط القواعد والأحكام ، و الذي يعزّز هذا قوله :" فليس يعنينا من القياس اللّغوي إلاّ أنّه محاكاة العرب في كلامهم ، والتزام طرائقهم في فنون القول"[2].

2.1– أقسام القياس:

وينقسم القياس إلى قسمين، هما: القياس اللّغوي والقياس النّحوي ، ويقسّم علماء أصول النّحو القياس النّحوي إلى ثلاثة أنواع هي قياس العلّة وقياس الطرد وقياس الشبه ، وهذا الذي اختاره ابن الأنباري في "لمع الأدلة" ؛ إذ قال:" اعلم أنّ القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس علّة ، وقياس شبه ، وقياس طرد"[3].

أمّا صاحب الاقتراح فيأتي بتقسيم آخر غير الذي سبق إذ يقول:"القياس في العربيّة على أربعة أقسام : حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد. وينبغي أن يسمى الأول والثالث: قياس المساوي، والثاني: قياس الأَوْلى، والرابع: قياس الأَدْون"[4].

على أنّ محمد الخضر حسين يقصر هذه الأقسام الثلاثة الأخيرة على قياس العلّة ، فيقول : "لقياس العلّة أقسام ثلاثة:(أحدها) قياس الأولى وهو أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل، (ثانيهما) قياس المساوي وهو أن تكون العلة في الفرع والأصل على سواء ، (ثالثهما) قياس الأدون وهو أن تكون العلّة في الفرع أضعف منها في الأصل"[5].

ويقسّم تمّام حسّان القياس إلى قسمين: قياس استعمالي وقياس نحويّ، ويوضّح حدّ كلّ قسم وعلاقته بالنّحو ؛ فيقول عن القياس الأول وهو القياس الاستعمالي : " ولقد أشرنا من قبل إلى أنّ القياس في عرف النّحاة كان إمّا من قبيل القياس الاستعمالي وإما من قبيل القياس النّحوي. والأول

1 – عباس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، ص 22.

2 – المصدر نفسه .

3 – أبو البركات الأنباري: لمع الأدلة، ص105.

4 – السيوطي: الاقتراح، ص124.

5 – محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1353هـ، ص77.

هو "انتحاء" كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحوا وإنما يكون تطبيقا للنّحو. أمّا الثاني فهو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[1].

على أنّه يرى أنّ القياس النّحوي هو النّحو نفسه ، فيقول : " أمّا القياس الثاني فهو القياس النّحوي ، أو هو النّحو كما يراه النّحاة ، وإذا كان القياس الأول هو قياس الأنماط فهذا القياس الثاني قياس الأحكام ، وإذا كان الأول هو "الانتحاء" فإنّ الثاني هو"النّحو"[2].

و بعد ذلك يعرض بالتفصيل والتمثيل لما يندرج تحت قسم القياس النّحوي من أنواع ، وهي قياس العلّة وقياس الطرد وقياس الشبه ؛ فيقول:

" والقياس النّحوي ثلاثة أنواع: قياس علّة وقياس طرد وقياس شبه: ذلك أنّ القياس إمّا أن تراعى فيه العلّة وإمّا ألا تراعى، فإذا لم تراع فيه العلّة سمي "قياس الشبه"، وذلك كإعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل، أمّا إذا روعيت العلّة، فإمّا أن تكون مناسبة أو غير مناسبة. فإذا كانت العلّة مناسبة سمي القياس "قياس العلّة" كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلّة الإسناد في كلّ منهما، وهي علّة مناسبة لإجراء هذا القياس، وإذا كانت العلّة غير مناسبة سمي القياس "قياس الطرد" كقول النحاة إنّ "ليس" مبنيّة لاطراد البناء في كلّ فعل غير متصرّف"[3].

ويتّضح جليّا أنّ كلام تمّام حسّان يوافق ما ذكره ابن الأنباري والسيوطي من قبل ، بل يكاد يكون مجرد إعادة وتوضيح لما ذهبا إليه في تقسيم القياس وأنواعه.

3.1- أركان القياس:

أركان القياس أربعة ، وهي: الأصل والفرع والحكم والعلة ، ويتجلى بيان ذلك فيما نقله السيوطي عن ابن الأنباري حيث قال: " للقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة. قال ابن الأنباري:" وذلك مثل أن تركِّب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعلُه فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدَّماً عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل.فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسمَّ فاعله، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد.والأصل في

1 – تمام حسان: الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو–فقه اللغة– البلاغة، ص151.

2 – المرجع نفسه ، ص154.

3 – المرجع نفسه، ص154وص155.

الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنّما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسمَّ فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد "[1].

– ويوضّح الجدول الآتي أركان القياس مع بعض الأمثلة:

المقيس (الفرع)	المقيس عليه (الأصل)	العلة (العلاقة)	الحكم
نائب الفاعل	الفاعل	الإسناد	الرفع
الفعل المضارع	الاسم المعرب	تغير العلامة في آخره	الإعراب

4.1– أهميّة القياس:

يعدّ القياس دليلا أساسيا من أدلة النّحو العربي ، بل إنّ من العلماء من يرى أنّ النّحو والقياس صنوان لا يصحّ التفريق بينهما، فهذا الكسائي كان يقول:

إنّما النّحو قياس يتبع ... وبه في كل أمر ينتفع[2]

وكان ابن الأنباري يعتقد أنّه لا يمكن إنكار القياس؛ لأنّ إنكاره يعني بكلّ بساطة إنكار النّحو، فيقول : " اعلم أنّ إنكار القياس في النّحو لا يتحقق؛ لأنّ النّحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه: النّحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة"[3].

ويفهم من قول ابن الأنباري السابق اتفاق النّحاة على حجيّة القياس، وذهب السيوطي المذهب نفسه فصرّح بأنّ القياس هو"معظم أدلة النّحو، والمعول في غالب مسائله عليه"[4].

ويعضد هذا الحكم قول محمد عيد: " اتفق النّحاة على وجود القياس في النّحو ، ومن العبارات المشهورة «اعلم أنّ إنكار القياس في النّحو لا يتحقّق ، لأنّ النّحو كلّه قياس » و « النّحو هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب »"[5].

1 – السيوطي جلال الدين : الاقتراح في علم أصول النّحو، ص116.

2 – القفطي: إنباه الرواة على أنباه النّحاة، ج2 ، ص267.

3 – أبو البركات الأنباري: لمع الأدلة ، ص95.

4 – السيوطي جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النّحو، ص113.

5 – محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، ص73.

وبهذا يكون القياس أساس الأدلة المعتمدة في استنباط قواعد النّحو العربيّ ما لم يعارض السماع ، فإذا تعارضا ترك القياس واعتمد السماع ، و يقول محمد خير الحلواني في شأن تعارض السماع والقياس: " فإذا كان فصحاؤهم قالوا: استحوذ ، وأغيلت المرأة، واستنوق الجمل، وما هذا بشرا، فليس من واجبهم أن يخالفوهم فيقولوا: استحاذ ، وأغالت المرأة، واستناق الجمل، وما هذا بشرٌ، لأنّ السماع عندهم أولى أن يتبع ويترك القياس إذا تعارضا"[1].

أمّا أهميّة القياس فتكمن في كونه يتيح لمستعمل اللّغة أن يأتي بما لا حصر له من الصيغ و الأبنيّة بالاعتماد على محاكاة كلام العرب الفصيح، وهذه الميزة لا يمكن أن تتحقق لأحد بالاعتماد على السماع وحده ، وفي هذا الصدد يقول ابن جني تحت "باب في أنّ ما قِيس على كلام العرب فهو من كلام العرب": "وقد نصَّ أبو عثمان عليه فقال ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسم كلِّ فاعل ولا مفعول وإنّما سمعتَ البعض فقست عليه غيره فإذا سمعت قام زيد أجزْتَ ظَرُف بِشر وكرم خالد".[2]

ويقول محمد الخضر حسين: " فالقياس طريق يسهل به القيام على اللّغة، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيّتها إلى مطالعة كتب اللّغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها".[3]

ومن فوائد القياس وآثاره المحمودة مساهمته في تقويّة اللّغة وإكسابها القدرة على مسايرة مستجدات الحياة، وقد أشار عباس حسن إلى هذا الجانب، وتمنى لو انصرف المتشددون في القياس عن الاهتمام بالأمور الهامشية إلى النظر في آثاره ونتائجه الإيجابيّة ؛ فقال: "وليتهم انصرفوا عن مناقشة تعريف القياس وتفريعه إلى النظر في آثاره اللّغوية على وجه تقوى به اللّغة ، وتستطيع أن تساير الحياة المتجدّدة "[4]

1 – محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص106

2 – ابن جنيّ: الخصائص، ج1،ص357.

3 – محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية ، ص24.

4 – عباس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، ص23.

2- موقف عباس حسن من القياس:

يجدر بنا في مقام الحديث عن موقف عباس حسن من القياس أن نعرض في البداية لما قاله ابن جني في فصل عقده للمطّرد والشاذ في "الخصائص" ، وهو الفصل الذي نقله عنه عباس حسن في كتابه "اللّغة والنّحو بين القديم والحديث" ، ويقول فيه: " ثمّ اعلم من بعد هذا أنّ الكلام في الاطّراد والشذوذ على أربعة أضرب:

مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً وهذا هو الغايةُ المطلوبة، والمثابةُ المَنُوبة، وذلك نحو قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد .

ومطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يَذَر ويَذَع ويَدَع وكذلك قولهم:مَكانٌ مُبقِل، هذا هو القياس والأكثر في السماع باقل والأوّل مسموع أيضاً.

والثالث المطّرد في الاستعمال، الشاذّ في القياس، نحو قولهم: أخوْص الرِّمْث، واستصوبت الأمر أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: يقال استصْوبت الشيء، ولا يقال استصبت الشيء. ومنه استحوذ، وأغْيَلت المرأةُ، واسْتَنوَق الجملُ، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ .

والرابع الشاذّ في القياس والاستعمال جميعاً وهو كتتميم مفعول، فيما عينه واو، نحو ثوب مَصْوُون، ومسك مَدْوُوف. وحكى البغداديون: فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه. وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال. فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه"[1].

ويقف عباس حسن على تقسيم ابن جني للّفظ باعتبار الاطراد في القياس والاستعمال إلى أربعة أقسام وحكم كلّ قسم، ثمّ يسجل موقفه الذي يخالف فيه ما ذهب إليه ابن جنيّ، فهو من جهة يوافقه في حكم صحة محاكاة واستعمال ما اطّرد في القياس والاستعمال معا؛ وامتناع استعمال ومحاكاة النوع المخالف للقياس والاستعمال معا، ومن جهة ثانية لا يتفق معه في حكم النوعين الآخرين وهما: النوع المطرد قياسا لا استعمالا، والنوع المطرد في الاستعمال دون القياس، فيقول: " والرأي السديد – فيما أقدّر– هو أن نجيل الفكر في الأنواع الأربعة التي عرضها "ابن جنيّ" — ومن جرى وراءه– فنرى نوعين منها ليس موضع اختلاف وإنّما هما موضع الاتفاق التام بينه وبيننا، وأعني بهما: النوع"المطرد في القياس والاستعمال معا" و" النوع المخالف للقياس والاستعمال معا": حيث يجوز محاكاة الأول واستعماله، وتمتنع محاكاة الثاني واستعماله كذلك، وبقي النوعان الآخران، وفيهما

1 – ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص، ج1 ، ص97 وص98.

يقع الخلف بيننا وبينه، وفي تهذيبهما وحسن التصرف فيهما توسعة وتجديد وتيسير يفيد اللّغة وطلابها، ولا يجرّ في أذياله ضررا ولا إساءة.

(أ) فأمّا النوع المطرد قياسا لا استعمالا فنذهب فيه مذهب أشباهه ونردّه إليها؛ متابعة ...فنقول: أبقلت الأرض فهي مبقل ومبقلة، ونقول ودعت اللّص للشرطيّ، ووذرته، بمعنى تركته، لا نسأل أقال العرب ذلك أم لم يقولوا. على أنّه لا مانع في هذا النوع الذي نحن بصدده من استعمال اللّفظ المسموع ذاته كما ننتفع بالمقيس.

(ب) وأمّا النوع المطرد في الاستعمال دون القياس فلا مانع من اتخاذه مقيسا تردّ إليه نظائره، ويقاس عليه غيره مما لم ينطق به العرب ولا مانع كذلك من الرجوع إلى المقيس الأصلي. فإذا أردنا أن نصوغ "استفعل" من "باع" فلنا أن نقول:"استباع" (تطبيقا للمقيس عليه الأصلي) ولنا أن نقول: "استبيع" كاستحوذ، واستصوب كما يجري اليوم على ألسنة النّاس بفطرتهم."[1]

كان عبّاس حسن من الذين دعوا إلى الأخذ بالمطرد والقياس عليه ، وعدم الاقتصار على المسموع وحده ، واعتبر أنّ هذا الاتجاه أمر يفرضه واجب الحرص على اللّغة العربيّة والنهوض بها ، فقال: "وواجب الحرص على لغتنا، والعمل على أن تكون أداة قوية ناهضة بمهمتها في البيان الجليّ، والتوحيد اللّغوي الهام يقتضينا أن نأخذ بالمطّرد ، ونقيس عليه وحده ، من غير توقف ولا تردّد ، ومن غير سعي –في المراجع والمطولات– وراء المسموع لننتزعه من مخابئه، ونستعمله على الوجه الوارد به. دون الانتفاع بالمطرد، وبالقياس عليه، فإن السعي وراء المسموع للاعتماد عليه وحده في الاستعمال، دون أخذ ما يقتضيه القياس المطرد، عبث وخطة عرجاء، بل فاسدة؛ يقصر الجهد والوقت دون العمل بها. ويتعذر اليوم تطبيقها والنجاح فيها "[2].

و إذا كان عبّاس حسن يدعو إلى الأخذ بالمطرد ، فإنّ المشكلة التي ظلت تواجهه هي عدم تحديد المعنى الدقيق لمصطلح "المطّرد" الذي يتحقق القياس عليه ، إلى جانب مسألة القلّة والكثرة التي وجدها مسألة غامضة هي الأخرى ، حيث يقول : "كيف يقع الاطراد والشذوذ ؟ ومتى تكون القلّة ذاتيّة أو نسبيّة ، وكذلك الكثرة "[3].

1 – عباس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، ص 59 – ص63.

2 – عباس حسن: النّحو الوافي، ج4 ، ص756.

3 – عباس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث ، ص47.

ويتكرّر هذا السؤال في كتابه "النّحو الوافي"؛ فيقول: "بقي السؤال عن المعنى الدقيق للاطراد الذي يباح عليه القياس، والمعنى الدقيق للكثرة التي تبيح القياس كذلك؟ ما عددها؟ وما شياتها؟ وما نعوتها؟"[1]

وفي محاولة منه للإجابة عن هذه الأسئلة وإزالة ما يكتنفها من اللبس؛ أشار إلى ما قام به أحد أعضاء مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة من عمل حدّد فيه نسبا عدديّة يمكن أن تقدّر النسبة المئويّة للمطّرد والغالب والكثير والقليل والنادر ، فقدّر نسبة المطّرد بـ100٪، والغالب بـ86 أو87٪، والكثير بنسبة 65٪، والقليل13٪، والنادر4٪ تقريبا.[2] و يأتي تقدير هذه النسب بناءً على ما ذهب إليه ابن هشام و نقله عنه السيوطي في "الاقتراح" و "المزهر" ، وهذا نصه: " اعلم أنّهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطَّرداً، فالمطَّرد لا يتخلَّف والغالبُ أكثر الأشياء ولكنه يتخلَّف والكثير دونه، والقليل دون الكثير والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبُها والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب والثلاثة قليل والواحد نادر، فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك."[3]

وممّا يثبت اهتمام عبّاس حسن بالقياس ما ذهب إليه في مسألة قياسيّة جموع التكسير ؛ إذ كان يرى أنّ من كانت له معرفة بشروط وضوابط الصيغ القياسية لجمع التكسير" أنّه حرٌّ في استعمال جمع التكسير القياسي أو السماعي، من غير أن يفرض عليه الاقتصار على السماعي وحده ، وإلاّ كانت الضوابط المطردة، والقواعد العامة المستنبطة من الكلام العربي الشائع عبثا لا جدوى منه"[4]

وهنا يورد قرارا لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة يؤيّد موقفه ، ونصّ هذا القرار كما يلي: "يرى المجمع أنّ الكلمات التي يستعملها قدامى النّحويين والصرفيين؛ وهي: القياس: والأصل، والمطرد، والغالب، والأكثر، والكثير، والباب، والقاعدة ، ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس. وأن استعمال كلمة منها في كتبهم يسوّغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب".[5]

وينكر عباس حسن على كثير من النحاة ما ذهبوا إليه من تعقيد وإسراف في شأن القياس حتى صار مشكلة تضاف إلى مشكلات النّحو الأخرى ، بينما يبدو الأمر في نظره سهلا لا

1 – عباس حسن: النّحو الوافي، ج4، ص635.

2 – المصدر نفسه، ص635.

3 – السيوطي جلال الدين: المزهر في علوم اللّغة وأنواعها،تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1998م، ج1، ص186.

4 – عباس حسن: النّحو الوافي، ج4، ص634.

5 – المصدر نفسه ، ص634.

يستدعي كلّ ذلك التعقيد والتشعيب، فقد قال معقّبا على تعريفه للقياس:"والقياس بهذا المعنى واضح الغاية، سهل الفهم ؛ يغنينا عن التفصيل والتشعيب، والالتواء والتعقيد الذي سلكه كثير من القدامى والمحدثين ، وفتحوا به أبوابا من المشكلات؛ تكد العقل، وترهق الفكر. وعقدوا بينه وبين القياس في علم "أصول الفقه" روابط وأشباها رتّبوا عليها أحكاما عجيبة، لغويّة وشرعيّة ، وأسرفوا في التفصيل، والتفريع، والاستدلال، إسرافا جاوز حدّ الإبانة، وإيضاح الحقائق، واستحال ألغازا ومعميات؛ يضيق بها الصدر، ويضلّ فيها الفهم... فليس يعنينا من القياس اللّغوي إلاّ أنّه محاكاة العرب في كلامهم، والتزام طرائقهم في فنون القول- كما أسلفنا- فالشأن فيه هيّن يسير، لا يتطلب كلّ ذلك العناء ولا بعضه."[1]

ولم يكن عباس حسن أول ولا آخر من يشكو من اضطراب نظرة النّحاة إلى القياس وتعقيد أحكامه ومسائله، إذ يشاطره هذا الرأي كثير من الدارسين، حيث يقول محمد عيد بعدما يثبت اتفاق النّحاة على وجود القياس في النّحو:" ولكن القياس الذي لا يتحقق إنكاره في النّحو وأنّه هو النّحو قد اضطربت نظرتهم إليه اضطرابا شديدا، فيثبته بعضهم أحيانا وينفيه آخرون، ويرى بعضهم الشاهد اللّغوي الواحد قياسا ويرى الآخر أنّه ليس كذلك، وربّما وجّه الشاهد الواحد توجيهات مختلفة، وكلّ منها في نظر الموجّه مقيس، وقد تتعارض وتختلف ، فيلجأ حينئذ إلى الترجيح والتأويل"[2].

3- علاقة القلة النسبيّة والقلّة الذاتيّة بالقياس:

عرض صاحب " النّحو الوافي" إلى مسألة القلّة في مواطن متفرّقة من كتابه ، وقسّمها إلى قسمين: القلّة النسبيّة والقلّة الذاتيّة ، وحاول أن يحدّد مفهوم كلّ منهما وحكم القياس عليه، فبدأ بالقلّة النسبيّة؛ فقال:" وقلنا عن الأولى: إنّها قلة من الأساليب الصحيحة تواجه كثرة من تلك الأساليب تخالفها في حكم، وكلا النوعين في ذاته كثير العدد، يصحّ محاكاته والقياس عليه، ولكن أحدهما أكثر عددا من الآخر؛ فالآخر قليل بالنسبة للأكثر. فالموازنة العدديّة بينهما تدلّ على زيادة أحدهما ونقص الآخر عنه، ولكنه نقص لا يمنع من القياس عليه أو محاكاته؛ وهذا المراد من قولهم:" إنّ التخريج على القليل إذا كان قياسيّا فصيحا،سائغ"...

1 – عباس حسن: اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، ص22وص23.

2 – محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، ص73.

أمّا "القلّة الذاتيّة" فقلّة عددية أيضا: ولكنها بارزة واضحة في ذاتها، لا تحتاج إلى موازنة بينها وبين غيرها؛ لضآلتها العددية؛ بحيث يمكن الحكم سريعا بعدم صلاحيتها للقياس عليها أو لمحاكاتها. والحقّ أنّ تحديد هذه القلّة الذاتيّة موضع خلاف شديد حتى اليوم"[1].

فالقلّة النسبيّة في نظره لا تمنع القياس والمحاكاة خلافا للقلّة الذاتيّة ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في معرض حديثه عن "حيث"،إذ بيّن أنّ أشهر استعمالاتها أن تكون ظرف مكان يضاف إلى الجملة الاسميّة، أو الفعليّة، ثمّ أضاف إلى ذلك أنّ بعض النحاة يبيح إضافتها للمفرد ، فقال:

" ويبيح فريق من النّحاة إضافتها للمفرد مع بقائها مبنيّة على الضمّ؛ نحو: أنا مقيم حيث الهدوء، وحيث الاطمئنان. وحجته أنّ الأمثلة المسموعة الدالة على إضافتها للمفرد أمثلة فصيحة، وأنّها على قلتها كافية للقياس عليها لأنّها قلّة نسبيّة، وليست قلّة ذاتيّة، ولا داعي عنده لتأويل تلك الأمثلة، أو الحكم عليها بالشذوذ"[2].

وعاد للحديث عن القلّة النسبيّة والقلّة الذاتيّة عندما تناول مسألة معاني حروف الجر، ووجوه استعمالها ، ليؤكّد أنّ قلة استعمال بعض الأحرف في الجرّ و هي: (خلا – عدا – حاشا – كي – لعل – متى) لا يمنع قياسيّة استعمالها للجرّ في المواطن الناسبة للمعنى ، فقال:" أنّ بضع حروف الجر يكثر استعماله في الجر حتى يكاد يقتصر عليه؛ مثل: من، إلى، عن، على، رب، في، وبعضًا آخر يقل استعماله فيه، وهذا ستة أحرف هي: خلا – عدا – حاشا – كي – لعل – متى.

غير أن الذي يكثر استعماله في الجر والذي لا يكثر سيان، من ناحية أن استخدامها قياسي في الموطن المناسب للمعنى، لا يمنع منه مانع؛ حتى القلة المشار إليها، فإنها ليست من النوع الذي يمنع القياس والمحاكاة، إذ هي قلة نسبية لا ذاتية "أي: أنها تعتبر قليلة إذا قيست بالنوع الآخر الكثير، وليست قليلة في ذاتها، بل كثيرة بغير تلك الموازنة"[3].

وخلاصة القول أنّ عباس حسن يميل كثيرا إلى التوسع في الأخذ بالقياس، ويرى في ذلك عاملا من عوامل النهوض باللّغة وتيسير الأسباب التي تعينها على مواكبة العصر ومستجداته، ورفع المشقة عن مستعمليها وتوفير وقتهم عوض بذله في البحث في مختلف المراجع المطولة والمظان عن صيغ مسموعة لاستخدامها في كلامهم.

---

1 – عباس حسن: النحو الوافي، ج3، ص79.

2 – المصدر نفسه.

3 – المصدر نفسه ، ج2، ص455وص456.

ورأينا كيف ذهب إلى القول بجواز القياس على كلّ من اللّفظ المطّرد في الاستعمال الشاذ عن القياس واللّفظ الشاذ في السماع المطّرد في القياس، مخالفا بذلك ابن جنيّ الذي منع القياس عليهما، وقال: "واعلم أنّ الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس، فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنّه لا يُتّخذ أصلا يقاس عليه غيره. ألا ترى أنّك إذا سمعت استحوذ واستصوب أدّيْتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيره ألا تراك لا تقول في استقام اسْتَقْوَم ولا في استساغ اسْتَسْوَغ ولا في استباع اسْتَبْيَع ولا في أعاد أعْود لو لم تسمع شيئاً من ذلك قياساً على قولهم أخْوَص الرِّمْث. فإن كان الشيء شاذّا في السماع مطّردا في القياس تحامَيْتَ ما تحامت العرب من ذلك وجَرَيت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من: وَذَر، ووَدَع،لأنّهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما، نحو وَزَن ووَعَد لو لم تسمعهما ".[1]

وإذ لم يمنعه تعظيمه لابن جني وعبقريته العلميّة من مخالفته الرأي ، فكذلك كان الأمر مع "سيبويه" ؛ فقد خالفه ورفض رأيه في منع استخدام مصادر الفعل الثلاثي استخداما قياسيّا، فقال :"لكلّ هذا لم يكن مقبولاً رأي "سيبويه"، ومن انضمّ إليه قديمًا وحديثًا، مخالفين رأي "الفراء" ومن وقف إلى جانبه؛ إذ يرى سيبويه أن الضوابط التي تحدّد وتضبط مصادر الفعل الثلاثي لا يصحّ استخدامها قياسًا مطردًا قبل الرجوع إلى السماع، ويجب الاقتصار على المسموع وحده بعد البحث عنه والعثور عليه، وإنما تستخدم الضوابط والأقيسة للوصول إلى المصدر حين لا يكون للفعل مصدر مسموع من العرب "[2].

وبغض النظر عن صحة رأيه، فإننا نجده يستغرب موقف سيبويه، وينتصر لرأي "الفراء" المخالف له ويثني عليه، فيقول:"وهذا رأي غريب يعوق الانتفاع باللّغة، ويسلمها إلى الجمود والتخلف. وأعجب من هذا، وأوغل في الغرابة أن يكون هناك رأي آخر يحرّم استخدام الصيغ القياسية مطلقًا "أي مع وجود أخرى سماعية أو عدم وجودها"[3].

أمّا رأي الفراء فيدعو لوجوب الأخذ به وحده، وينوّه بآثاره الإيجابيّة على اللّغة قائلا:"إنّ رأي الفرّاء وأنصاره رأي سديد؛ فيه رفق، وحكمة، ومسايرة واضحة لطبائع الأشياء. وليس فيه ما يسيء إلى اللّغة، أو يسدّ المسالك أمام الراغبين فيها، المقبلين على اصطناعها وإعلاء شأنها. ولهذا يجب

1 – ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص، ج1 ، ص 99.

2 – عباس حسن: النّحو الوافي، ج3، ص190.

3 – عباس حسن: النّحو الوافي، ج3، ص190

الأخذ به وحده، والاقتصار عليه؛ حفاظًا على حياة اللّغة، وإبقائها –على الأيام– فتيّة متجدّدة الشباب والنّفع"[1].

نودّ إذن الإشارة إلى أنّ موقف عباس حسن من القياس كان في الغالب تابعا لآراء مجمع اللّغة العربيّة، فكان كثير الاحتجاج بقرارات المجمع والاستناد إلى نصوصها، وفيما يلي سرد لنماذج وردت في "النّحو الوافي" تبيّن مدى اعتماده على قرارات المجمع ومتابعته لها:[2]

1– يقول عن تطابق معنى الشيوع والاطراد:"ما قرّره المجمع اللّغوي، وهو: أنّ الشيوع والاطراد في كلام القدماء بمعنى واحد، وكلاهما يقاس عليه".

2– وعن زيادة التاء للتأنيث في "مفعلة" "صيغة لاسم المكان، يقول:"هذا، وقد أباح مؤتمر المجمع اللّغوي القاهري "في دورته الثالثة والثلاثين التي بدأت في آخر يناير سنة 1967 زيادة التاء للتأنيث في "مفعلة" "صيغة اسم المكان" مطلقًا، "أي: سواء كثر في المكان الشيء أو لم يكثر "·

3– وفي حكم جواز دخول الحرف"قد" على المضارع المنفي بالحرف "لا"، يقول:"وقد أصرّ مؤتمر المجمع اللّغوي "المنعقد بالقاهرة في فبراير سنة 1971" قراره الحاسم بعد التثبت والتمحيص بجواز إدخال "قد" على المضارع المنفي بالحرف "لا""".

4– واستنادا إلى ما قرره المجمع اللغوي بالقاهرة في جواز قياس جمع "فعل" اسما صحيح العين على "أفعال"، يقول ما يلي: "قرر المجمع من قبل أن قياس جمع "فعل" الاسم الصحيح العين أن يكون على "أفعل" جمع قلة، وعلى "فعال" أو "فعول" جمع كثرة. واستنادا إلى نص عبارة أبي حيان في استحسان الذهاب إلى جمع فعل على "أفعال" مطلقا، واستناد أيضا إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن ترى اللجنة جواز جمع "فعل" اسما صحيح العين مثل: بحث وأبحاث على "أفعال" ولو كان صحيح الفاء، أو اللام ويدخل في ذلك مهموز الفاء، ومعتلّها، والمضعّف. وقد وافق المؤتمر على قرار اللّجنة بصيغته المعروضة"[3].

4– دراسة بعض المسائل:

1 – المصدر نفسه ، ص191.

2 – المصدر نفسه ، ص326 / ج4، ص645 / ج4، ص275.

3 – عباس حسن: النّحو الوافي ، ج4 ، ص639.

1.4-أبنيّة المصادر:

ذهب عباس حسن في مسألة أبنيّة المصادر إلى القول بإباحة استخدام المصدر استخداما قياسيّا مطردا بما في ذلك مصدر الفعل الثلاثي، فخالف بذلك مذهب"سيبويه"الذي يرى أنّ الضوابط التي تحدّد وتضبط مصادر الفعل الثلاثي لا يصحّ استخدامها قياسًا مطردًا قبل الرجوع إلى السماع ، وفي هذا الجانب نوّه بالجهود التي بذلها اللّغويون والنّحويون قديما واشتغالهم بدراسة المصادر الواردة في كلام العرب الفصيح دراسة وافية، أدّت بهم إلى استخلاص ظواهرها وخواصها، ثمّ تصنيفها أصنافا متماثلة، وخلص إلى القول:"بأنّ تلك الضوابط والقواعد التي وضعوها، وحصروا بها أنواع المصادر، وأوزانها، ونسقوا صنوفها، ونظموا استعمالها -مستنبطة من أكثر الكلام العربي فصاحة، وصحة، وشيوعًا؛ فتطبيقها مباح لكل عارف بها، محسن لاستخدامها، من غير أن يلزمه أحد الرجوع إلى أصولها الأولى التي استنبطت منها، وهي؛ المصادر الواردة في الكلام العربي الأصيل"[1].

وهو لا يرى في المصدر السماعي مانعا من استخدام المصدر القياسي الذي يجلب- في نظره- التيسير ويريح النّاس من عناء تجشّم ما لا يطاق من العسر والمشقة ، إذ يقول:"فاستعمال المصدر السماعي لفعل معين لا يمنع استعمال المصدر القياسي لهذا الفعل؛ فمن شاء أن يصطنع المسموع أو القياسي فله ما شاء، ويجري هذا على كلّ فعل له مصدران مقيس ومسموع، فإنّ استعمال أحدهما مباح. وإلاّ كلّفنا جمهرة النّاس ما لا تطيق -كما تقدم؛ إذ نطالبها بمعرفة المسموع لكلّ قياسي، والاقتصار على هذا المسموع وحده. وفي هذا من التعجيز وتعطيل القياس أفدح الضرر"[2].

أمّا الأشموني فيذهب مذهبا غير الذي ذهب إليه عبّاس حسن؛ إذ يقول بعد شرح قول ابن مالك:

فَعْلٌ قياس مصدر المعدَّى ... من ذي ثلاثة، كـ"ردَّ ردّا"

"والمراد بالقياس هنا أنّه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلّموا بمصدره فإنّك تقيسه على هذا، لا أنّك تقيس مع وجود السّماع، قال ذلك سيبويه والأخفش"[3].

أمّا عباس حسن فيدعو إلى الاعتماد على القاعدة في الوصول إلى المصدر القياسي، واستعماله بغض النظر عن سماع غيره ، ويستند في هذا الحكم إلى آراء من وصفهم بالأئمة الكبار ، وعلى رأسهم الفراء وابن جني وابن الأنباري والزمخشري، ومن هنا فهو يرى قياسية مصادر الفعل

1 - المصدر نفسه، ج3 ، ص 188.

2 - المصدر نفسه ، ص 191.

3 - الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،دار الكتب العلمية ، بيروت، 1998م،ج2،ص232.

الثلاثي؛ وأنّه من الواجب أن نأخذ بما قال به علماء النّحو في هذا الجانب ونطبقه؛ وهذا نصّ كلامه: "وإذا قالوا: إنّ مصدر الفعل الثلاثي المتعدي هو: "فَعْلٌ" وجب الاطمئنان لقولهم، والأخذ به، وتطبيقه –في غير تردّد– على كل فعل ثلاثي متعدٍّ، نريد الوصول إلى مصدره، نحو: سمع سمعًا، فهم فهمًا، كتب كتبًا، ونظائر هذا من مئات، بغير رجوع إلى مرجع لغويّ أو غير لغويّ... فالواجب أن نعتمد على القاعدة في الوصول إلى المصدر القياسي للفعل، ولا نبالي بعد ذلك أله مصدر سماعي آخر أم لا؟

وما سبق مستمدٌّ من أقوال أئمة كبار يقررون: "أن استعمال المصدر القياسي جائز وإن سمع غيره"، وفي مقدمتهم: "الفرّاء" الذي وصفه الإمام اللّغوي النّحوي "ثعلب" –كما جاء في مقدمة كتاب معاني القرآن، للفرّاء –أحد أئمة الكوفة– بقوله: "لولا الفرّاء لما كانت عربيّة..."[1].

ورغم هذا الاهتمام الذي يوليه عباس حسن للقياس، إلا أنّه يقرّ بأفضلية السّماع في إدراك مصادر الفعل الثلاثي معتبرا القراءة و الاطلاع على النصوص الفصيحة الأساس الأول لمعرفة تلك المصادر وصيغها المختلفة؛ فيقول: "والأساس الأول في معرفة مصادر الثلاثي، وإدراك صيغها المختلفة إنمّا هو الاطلاع على النصوص اللّغوية الفصيحة، وكثرة قراءتها، حتى يستطيع القارئ بالدربة والمرانة أن يهتدي إلى المصدر السّماعي الصحيح الذي يريد الاهتداء إليه. أمّا الأوزان والصيغ القياسية الآتية فضوابط أغلبية صحيحة تفيد كثيرًا في الوصول إلى المصدر القياسي؛ فيكتفي به من شاء، ولكنّ الاّطلاع والقراءة أقوى إفادة، وأهدى سبيلاً"[2].

وبعدما عرض للأوزان القياسيّة للفعل الثلاثي بنوعيه، المتعدي واللازم، صرّح بأنّ أوزان المصادر القياسية للماضي الثلاثي تجري على الأغلب ولا تكاد تنضبط، نظرا لوجود غيرها من المصادر السماعيّة، فقال:"وهذا الوزن السّماعي لا يمنع استعمال الصيغة القياسيّة؛ كما أوضحنا أول الباب. ومن أمثلة السّماعي: سخِط سُخْطًا، ذهب ذَهَابًا، شكر شُكْرًا، عظُم عَظَمَة. وغير هذا كثير؛ جعل النّحاة يقرّرون ما سبق من أنّ أوزان المصادر القياسية للماضي الثلاثي، أوزان جارية على الأغلب، ولا تفيد الحصر، لوجود كثير سماعيّ غيرها؛ حتى قيل إنّها لا تكاد تنضبط".[3]

1 – عباس حسن: النحو الوافي، ج3 ، ص 189.

2 – المصدر نفسه ، ص 193

3 – عباس حسن: النحو الوافي، ج3 ، ص 197.

2.4- جمع التكسير:

انطلق عباس حسن في مسألة جمع التكسير من قطعة شعريّة لأحمد شوقي تتضمن أمثلة لصيغ هذا الجمع ، حدّد على ضوئها تعريف هذا المصطلح، ثمّ تكلّم عن قسميه(جمع القلّة و جمع الكثرة)، والفرق بينه وبين جمعي التصحيح، ثمّ قدّم الأوزان والصيغ المطّردة لجمع التكسير بقسميه والشروط التي يجب أن تتحقق في المفرد المراد جمعه على إحدى تلك الصيغ، منبّها إلى وجود كثير من صيغ الجمع المسموعة إلى جانب تلك الصيغ القياسيّة، إذ يقول:(وما أكثر تعدّد الجموع في المراجع اللّغوية، وكثير منها مخالف في صيغته لصيغة الجمع المطّرد، فلا يؤدّي هذا – مع كثرة الصيّغ المخالفة- إلى تخطئة المطّرد، ولا إلى الحكم عليه بالضعف، أو العيب، وإنما يؤدي إلى أن لهذا المفرد جمعين للتكسير -أو أكثر أحيانا- وأنّ أحد الجمعين كثير شائع، فهو لهذا قياسي مطّرد، والآخر قليل في ذاته أو نادر، فهو سماعي، ولا يجوز القياس عليه)[1].

وارتأى عباس حسن أن يبيّن المقصود بالصيغة المطردة في جمع التكسير ، وحكم استعمالها، فقال:"والمراد بالصيغة "المطردة" ما تتطلب مفردا مشتملا على أوصاف معيّنة، إذا تحققت فيه جاز جمعه تكسيرا على تلك الصيغة بدون تردد، ولا رجوع إلى كتب اللّغة، أو غيرها لمعرفة وروده عن العرب، أو عدم وروده؛ فمثل هذا الجمع يكون صحيحا فصيحا ولو كان غير مسموع. ولا يصح رفضه، ولا الحكم عليه بالضعف اللّغوي، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته، أو وزنه، أو فصاحته، فصيغة "فُعُل" -مثلا تكون جمعا مطردا لكل مفرد مذكر على وزن: "أفعل" أو مؤنث على وزن: "فعلاء" بشرط أن يكون المفرد في الحالين مشتقا، دالا على لون، أو عيب. نحو: هذا أحمر، وهؤلاء حمر، وهذه حمراء، وهن حمر. وذاك أخرس، وهم خرس وتلك خرساء، وهن خرس . وهكذا كلّ صيغة أخرى من جموع القلّة أو الكثرة، فإنّ المفرد يطرد جمعه عليها إذا كان مستوفيا للشروط التي يجب تحققها فيه؛ ليصلح أن يجمع على وزنها. فمتى تحققت تلك الشروط ساغ جمعه عليها من غير استشارة المراجع اللغوية، وساغ استعمال هذا الجمع بغير توقف لمعرفة رأيها فيه، أهو موافق لما تحتويه أم مخالف؟ فإن هذا التوقف لا مسوغ له بعد أن تحققت في المفرد كل الشروط والصفات التي جعلته صالحا لأن يجمع جمع تكسير على تلك الصيغة والوزن"[2].

1- المصدر نفسه، ج4، ص 633.

2 – عباس حسن: النحو الوافي، ج3 ، ص633.

فعباس حسن يرى أنّ المتكلّم مخيّر في استعمال ما شاء من صيغ جمع التكسير السماعية أو القياسيّة، ويرى أنّ القول بأنّ كلّ جموع التكسير سماعية ضرب من الخطأ والوهم، فيقول:"ومن ثم يتبين خطأ من يتوهم أن كلّ جموع التكسير سماعي، وأنّ الرجوع في كلّ جمع منها إلى المظان اللّغوية محتوم على من يعرف الأوصاف المشروطة في مفرد كلّ صيغة، ومن لا يعرف

نعم الرجوع إلى تلك المظان محتوم على من لا يعرف تلك الأوصاف والضوابط. أما من يعرفها فله أن يصل من طريق معرفته إلى ما يريد من جموع التكسير المطردة في تلك المفردات، ولا تمنعه معرفته أن يرجع –إذا شاء– إلى المظان اللّغوية، ليستخدم ما تنص عليه من جموع أخرى مسموعة للمفردات التي معه؛ أي: أنه حرّ في استعمال جمع التكسير القياسي أو السماعي، من غير أن يفرض عليه الاقتصار على السماعي وحده، وإلا كانت الضوابط المطردة، والقواعد العامة المستنبطة من الكلام العربي الشائع عبثا لا جدوى منه"[1].

و قد تطرّق المؤلّف إلى صيغ جمع التكسير القياسيّة؛ وعرضها عرضا مفصلا؛ فقال:"وفيما يلي الأوزان المطردة –أي: القياسية– لجمع التكسير بقسميه: "جمع القلّة، وجمع الكثرة"، والأوصاف الواجب تحقّقها في المفرد المراد جمعه على إحدى الصيغ، مع الإشارة إلى أن كل صيغة من هذه الصيغ المطردة قد تزاحمها صيغ كثيرة مسموعة، مرجعها اللّغة وحدها"[2].

فبدأ بصيغ جمع القلّة، وهي أربع صيغ مشهورة (أفعِلة، أفعُل، أفعال، فِعْلَة)، ثمّ انتقل إلى صيغ جمع الكثرة التي جمعها في ثلاث وعشرين صيغة، وذكر أنّ هذه الصيغ تطرد في جمع مفردات لها أوصاف معيّنة، وحدّد الشروط التي يجب أن تتحقّق في المفرد الذي تنقاس فيه، واستثنى من صيغ جمع القلّة صيغة فِعْلة (بكسر وسكون) التي اعتبرها صيغة مسموعة في جمع مفردات غير مطردة، فقال: "فعلة (بكسر، فسكون، ففتح) ... ولا يعرف لهذه الصيغة مفردات لها أوصاف معينة، وإنّما يعرف عنها أنّها مسموعة في جمع مفردات معدودة بعضها على وزن: فعل: "بفتحتين"؛ نحو: ولد وولدة، وفتى وفتية ... أو على وزن: فعل "بفتح فسكون"، نحو: شيخ وشيخة ثور وثيرة، أو على وزن فعل "بكسر ففتح"، نحو: ثنى وثنية. أو على وزن: فعال "بفتح أوله وثانيه" نحو: غزال وغزلة. أو على: وزن فعال "بضم ففتح"، نحو: غلام وغلمة، أو على وزن: فعيل "بفتح فكسر"؛ نحو: صبي وصبية

1 – المصدر نفسه ، ج4، ص634.

2 – المصدر نفسه ، ص636.

... وبعض صيغ أخرى لا ضابط لها إلاّ السّماع المحض؛ لأنّ صيغة: "فعلة" لا تطرد في جمع مفردات معينة –كما سبق– وإنّما أمر مفرداتها موقوف على السّماع"[1].

وفي معرض حديثه عن صيغة جمع القلّة "أفعال"، اعترض على منع النّحاة جمع "فَعْل" (بفتح وسكون صحيح العين) قياساً على "أفعال"، واستند في موقفه الذي يجيز جمع "فعل" اسما صحيح العين على "أفعال" إلى قرار مجمع اللّغة العربيّة القاهري، فقال: " قرّر المجمع من قبل أن قياس جمع "فَعْل" الاسم الصحيح العين أن يكون على "أفعل" جمع قلة، وعلى "فعال" أو "فعول" جمع كثرة. واستنادا إلى نص عبارة أبي حيان في استحسان الذهاب إلى جمع فعل على "أفعال" مطلقا، واستناد أيضا إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن ترى اللّجنة جواز جمع "فعل" اسما صحيح العين مثل: بحث وأبحاث على "أفعال" ولو كان صحيح الفاء، أو اللام ويدخل في ذلك مهموز الفاء، ومعتلها، والمضعف. وقد وافق المؤتمر على قرار اللّجنة بصيغته المعروضة"[2].

يمكن القول إنّ ما ذهب إليه عباس حسن في هذه المسألة ليس إلا ترسيخا لآرائه التي عبّر عنها في درس أبنيّة المصادر في موضوع القياس، وهو ما يثبت موقفه الداعي إلى الأخذ بالقياس والتوسّع فيه، على اعتبار أنّ ذلك من العوامل التي تساعد اللّغة العربيّة على الرقيّ والتطوّر ومواكبة مستجدات الحياة والعصر، وترفع عن متكلميها الكثير من المشقّة التي يجلبها البحث في المصادر اللّغوية وفي كلام العرب القدامى عن صيغ سماعية لاستعمالها، مع أنّ القياس قد يتيح إيجاد بدائل فصيحة لها، لا مسوّغ لرفضها.

ويتكرّر هذا الموقف بإلحاح في مواضع شتى في كتابه "النّحو الوافي"، إذ نجده يقول في مسألة أخرى؛ تتعلق بإثباته لقياسيّة الصفة المشبهة : " ... ولا التفات إلى الرأي القائل بوجوب الاقتصار على الصيغ السماعية إن وجدت؛ لأن الأخذ بهذا الرأي معطل للقياس؛ منافٍ لمعناه الحقيقي، وللغرض منه. فوق ما فيه من إعنات ومشقة لا يحتملها جمهرة الخاصة، بله العامة؛ إذ يطالب بالرجوع إلى المراجع اللغوية، وجميع المظان الحاوية لمفرداتها، للبحث عن الصيغة السماعية قبل استعمال القياسية. فإذا ثبت عدم وجود صيغة سماعية جاز استعمال القياسية ... وليس هذا بمعقول ولا

1 – عباس حسن: النحو الوافي، ج4 ، ص639وص640.

2 – المصدر نفسه ، ص639.

سائغ، بل ليس من صالح اللّغة تضييقها على هذا الوجه المعوق لها، الحائل دون استعمالها، من غير فائدة مرجوة في هذا التحجير والإرهاق"[1].

3.4- الحال:

لقد اعتمد المؤلّف في تبويب كتابه" النّحو الوافي" ترتيب"ابن مالك" في ألفيته، كما هو معلوم ، لكنّه لم يقتف ترتيب الناظم كما ورد في بعض الأبواب ، فكان يضطر أحيانا إلى التقديم و التأخير تبعا لما يعتقد أنّه من متطلبات التسلسل المنطقي والتعليمي، وكذلك كان الشأن في باب الحال.

واعتمد في طريقة عرض هذا الباب على الانتقال المباشر من الأمثلة دون مناقشة إلى تعريف الحال ، والشروع في معالجة الموضوع مسألة مسألة بشيء من التفصيل والشرح المعزّز بالشواهد والأمثلة ، فبيّن أقسام الحال، وترتيبها مع عاملها، وتعدّدها، وانقسامها إلى مؤكّدة ومؤسّسة ، وانقسامها إلى مفردة وجملة وشبه جملة، وغير ذلك من الأحكام التي ألف النّحاة تناولها في درس الحال.

وممّا يسجّل هنا ذهابه إلى القول بقياسيّة الحال الجامدة، حيث يقول في انقسامها إلى مشتقة وجامدة: "انقسامها بحسب الاشتقاق والجمود إلى: "مشتقة" وهي الغالبة؛ كالأمثلة السالفة وإلى "جامدة" وهي القليلة، ولكنّها مع قلّتها قياسيّةٌ في عدّة مواضع ؛ سواء أكانت جامدة مؤوّلة بالمشتق، أم غير مؤوّلة"[2].

وعلّل عدم تأثير قلّتها في قياسيتها بكون قلّتها قلّة نسبيّة وليست ذاتيّة، فهي كثيرة في ذاتها غير أنّها قليلة بالنسبة للقسم الثاني، أي: الحال المشتقة، والقلّة النسبيّة في نظره لا تمنع القياس خلافا للقلّة الذاتيّة.

وقد أشار إلى خلاف النّحاة في شأن قياسيّة الحال الجامدة المسموعة بنصّها مثل قولهم "**سلّمت البائع النقود يدًا بيد**" ، إلاّ أنّه رجّح الرأي الكوفي الذي يرى أصحابه أنّه يجوز القياس عليها، فقال: "من الحال الجامدة المسموعة بنصها بعض أمثلة، منها قولهم ... يدًا بيد وقولهم: **كلَّمتُه فاه إلى فِيّ**، فهل يجوز القياس على تلك الأمثلة فنقول مثلاً: **كلّمتُ المنكِرَ عينَه إلى عيني؟**

1 – عباس حسن: النّحو الوافي ، ج3 ، ص 291.

2 – المصدر نفسه ، ص368.

قالوا: لا يجوز القياس إلاّ عند بعض الكوفيين، وحجّة المانعين جدليّة لا تثبت على الفحص، والأنسب الرأي الكوفي".[1]

وفي المسألة ذاتها أشار إلى مجيء المصدر الصريح المنكَّر حالاً، و رأى أنّه يجوز القياس عليه؛ فقال: "وقد ورد – بكثرة – في الكلام الفصيح وقوع المصدر الصريح المنكَّر حالاً؛ ولكثرته كان القياس عليه مباحًا في رأي بعض المحققين ، وهو رأي – فوق صحته– فيه تيسير، وتوسعة، وشمول لأنواع من المصادر أجازها فريق، ومنعها فريق، ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة تأويلاً يبعدها عن المصدر، كما فعل بعض النحّاة من ابتكار عدّة أنواع من التأويل بغير داع "[2]

ويتعجّب عبّاس حسن من موقف النّحاة الذين يرفضون القياس على الحال الواردة مصدرا منكّرا ، ويقصرون ما جاء منها على السماع ؛ مع أنّهم يقرّون بكثرة ورودها في القرآن الكريم، وفي كلام العرب الفصيح، ويذكر خمس آيات من القرآن الكريم تشمل كلّ منها على مصدر وقع حالا، ثمّ يستدلّ بقرار المجمع اللّغوي الذي يبيح القياس على ذلك، فيقول "غريب كما يقول بعض النّحاة أن يكثرَ ورودُ الحالِ مصدرًا منكَّرًا، في فصيح الكلام المأثور، بل في أفصحه؛ وهو: القرآن، ثم نسمع ونقرأ من يقول: إنّه بالرغم من تلك الكثرة مقصور على السماع.

فما جاء في القرآن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾ [البقرة:260]، وقوله تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً﴾ [البقرة:274]، وقوله: ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً﴾ [نوح:8]، وقوله: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ [السجدة:16]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً﴾ [النساء،10]، فالكلمات: سعيًا، سرًّا، جهارًا، خوفًا، ظلمًا، هي مصادر لا شك فيها، وهي أيضًا بعض ما جاء في الكتاب العزيز من الأحوال، وما أكثر ما جاء في غيره مما يستشهد به ... فما الذي يقاس عليه إن لم تكن هذه الشواهد كلّها داعية للقياس عليها؟...والحقّ أنّه لا داعي لشيء من التقييد والحصر في هذا كلّه، فالقياس مباح على كلّ ما سلف، وبالقياس أخذ مؤتمر المجمع اللّغوي الذي انعقد بالقاهرة خلال شهر فبراير سنة 1971م ، وسجَّلَه بين قراراته النهائية التي أصدرها بعد تمحيص وطول بحث."[3]

---

1 – عباس حسن: النّحو الوافي ، ج2 ، ص369.

2 – المصدر نفسه ، ص372 .

3 – عباس حسن: النّحو الوافي، ج2، ص372..

وعند تطرّقه إلى صاحب الحال، أشار إلى اختلافهم في القياس على المسموع الذي ورد فيه صاحب الحال نكرة بغير مسوّغ، واختار الرأي القائل بصحّة القياس عليه، غير أنّه كان متحفّظا بعض الشيء، حيث قال:"وقد وردت أمثلة مسموعة من فصحاء العرب وقع فيها صاحب الحال نكرة بغير مسوغ؛ منها: **صلّى رجالٌ قيامًا**، ومنها: **فلان يستعين بمائة أبطالاً** .

وللنّحاة في هذا المسموع كلام وجدل، والذي يعنينا أن فريقًا منهم يبيح مجيء صاحب الحال نكرة بغير مسوغ وفريقًا آخر يمنعه، ويقصره على السماع، ويؤول الأمثلة القديمة، أو يحكم عليها بالشذوذ الذي لا يصحّ القياس عليه، وفي الأخذ بالرأي الأول توسعه ومحاكاة نافعة، ولكن يحسن ألا نسارع إليه قدر الاستطاعة"[1].

وانطلاقا ممّا سبق فإنّه يمكننا القول بأنّ عباس حسن ينزع بقوة إلى خيار القياس ما توفرت لذلك الشروط والضوابط الصحيحة، يدفعه إلى ذلك حرصه على التيسير والنهوض باللّغة العربيّة، كما يظهر جليّا اعتداده بقرارات مجمع اللّغة العربيّة والاستناد إليها باستمرار في الاحتجاج لرأيه ودعم مواقفه.

1 – المصدر نفسه ، ص403.

المبحث الرّابع
العلّة

1- تعريف العلّة وأقسامها:

1.1- تعريف العلّة:

التعليل في اللّغة: جاء في لسان العرب في مادة (ع ل ل) ما يلي: "علل: العَلُّ والعَلَلُ: الشَّرْبة الثَّانِيَةُ وَقِيلَ: الشُّرْب بَعْدَ الشُّرْبِ تِباعاً، يُقَالُ: عَلَلٌ بَعْدَ نَهَلٍ. وعَلَّه يَعُلُّه ويَعِلُّه إِذا سَقَاهُ السَّقْيَة الثَّانِيَةَ "[1]

و يفهم من ذلك أنّ من معاني التعليل في اللّغة فعل الشيء مرّة بعد مرّة.

أمّا اصطلاحا؛ فهناك تعريفات عديدة للعلّة والتعليل، منها ما ورد في كتاب"التعريفات" ؛ حيث عرّف الجرجاني التعليل بقوله :"والصواب أنّ التعليل هو تقرير ثبوت المؤثر في إثبات الأثر"[2].

ويعرّفه أحد الباحثين بقوله: "التعليل في عمومه بيان علّة الشيء، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يستدلّ فيه من العلّة على المعلول، والتعليل في النّحو: تفسير اقترانيّ يبيّن علّة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة"[3].

وينصرف معنى التعليل إلى تفسير الظواهر اللّغويّة ومحاولة شرح أسبابها ، وذلك ما ذهب إليه كثير من النّحاة والباحثين؛ إذ يقول محمد خير الحلواني :"يراد بالعلّة النّحويّة تفسير الظاهرة اللّغويّة ، والنفوذ إلى ما وراءها ، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه ، وكثيرا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغويّة ، ويصل إلى المحاكمة الذهنيّة الصرف"[4].

---

1 – ابن منظور : لسان العرب ، مادة [ع ل ل]

2 – الجرجاني علي بن محمد بن علي: التعريفات ، ص55.

3 – حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000م، ص29.

4 – محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص108.

ولا يكاد يبتعد علي أبو المكارم في كتابه "أصول التفكير النّحوي" عن حدود هذا المفهوم إذ يقول: " فإنّ التعليل ليس إلاّ تبرير القواعد وإساغتها ، ثمّ شرحا لبواعثها من ناحية ، ولأهدافها من ناحية أخرى"[1].

ويؤكّد ارتباط مفهوم التعليل بتفسير قواعد النّحو وتبريرها فيقول :" وهكذا كان التعليل بمثابة تفسير للقواعد النّحوية، يهدف إلى توضيح القاعدة بالكشف عن مبرراتها"[2].

2.1- أقسام العلّة:

يقسّم النّحاة العلل إلى أقسام عديدة تبعا لاعتبارات مختلفة، ولعلّ أهمها وأكثرها وضوحا تقسيم الزجاجي صاحب " الإيضاح في علل النّحو"؛ إذ يقول في باب القول في علل النّحو:"وعلل النّحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليميّة وعلل قياسيّة وعلل جدليّة نظريّة"[3].

وينتقل بعد هذا التقسيم المجمل إلى التفصيل، فيتناول كلّ نوع من أنواع العلل الثلاث بالشرح والتمثيل الجليّ، فيقول: "فأمّا التعليميّة: فهي التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظا، وإنّما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك: أنّا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل، فقلنا ذهب فهو ذاهب وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك، وهذا كثير جدّا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا: إنّ زيدا قائم، إن قيل: بم نصبتم زيدا؟ قلنا: بأنّ لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنّا كذلك علمناه ونعلمه، وكذلك قام زيد. إن قيل: لم رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنّه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب.

فأمّا العلّة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيدا بإنّ في قوله: إنّ زيدا قائم: ولم وجب أن تنصب إنّ الاسم؟

فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِلَتْ عليه فأُعمِلت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قدِّم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك".

---

1 - علي أبو المكارم: أصول التفكير النّحوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م ،ص 155.

2 - المرجع نفسه ، ص155.

3 - الزجاجي أبو القاسم: الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس،بيروت، ط3، 1979م ، ص64.

وأمّا العلّة الجدليّة النظريّة فكلّ ما يعتلّ به في باب "إنّ" بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة،أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ (وحين) شبهتموها بالأفعال لأيّ شيء عدلتم بها إلى ما قدِّم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدا عمرو، وهلاّ شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله لأنّه هو الأصل وذاك فرع ثان؟ فأيّ علّة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول، وأيّ قياس اطّرد لكم في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قدّم مفعوله على فاعله هلاّ أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبه به في قولكم: ضرب أخاك محمد وضرب محمد أخاك؟ وهلاّ حين امتنعت من ذلك لعلّة لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم إنّ خلفك زيدا وإنّ أمامك بكرا وما أشبه ذلك؟ وهلاّ حين مثّلتم عملها بعمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو: ضرب زيدا عمرو امتنعتم من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم: إنّ زيدا أبوه قائم، وإنّ زيدا ماله كثير، والفاعل لا يكون جملة؟ ولم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم: إنّ زيدا يركب، وإنّ عبد الله ركب، أرأيتم فعل وقع موقع الفاعل بدلا منه نائبا عنه؟ ما أرى كلامَكُمْ إلاّ ينقضُ بعضُه بعضاً.

وكلّ شيء اعتلّ به المسئول جوابا عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر"[1] .

وهكذا يجعل العلل ثلاثة أصناف، وهو التصنيف الذي يكاد النّحاة يتفقون عليه لولا اختلافهم في المصطلح ، فابن مضاء – مثلا – يسمّيها العلل الأول، والعلل الثواني، والعلل الثوالث، وعرض إليها في مواطن عديدة من كتابه "الردّ على النّحاة"، كقوله في بيان أثر العلل الأول في حصول التعلّم، والفرق بينها وبين العلل الثواني: "والفرق بين العلل الأُوَل والعلل الثواني، أنّ العلل الأُوَل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرَك منّا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلاّ أنّ العرب أمّة حكيمة!"[2].

ومن الباحثين الذين اهتموا بدراسة موضوع العلّة النّحويّة محمد خير الحلواني، إذ تناول أصناف العلّة بإسهاب ، فذكر أنّ النّحاة يذهبون في الغالب إلى تقسيمها إلى ثلاثة أقسام ، وهي العلّة الأولى(التعليميّة)، والعلّة الثانية، والعلّة الثالثة، غير أنّهم يختلفون في شأن التسميّة والمصطلح الذي يطلقونه على كلّ قسم من أقسامها، فيقول: " تلك هي الأقسام الثلاثة من العلل، وهناك تقسيم آخر نجده في كتب القدماء فالزجاجي مثلا يقسمها إلى تعليميّة وقياسيّة وجدليّة، ويقسمها الرماني

1 – الزجاجي أبو القاسم: الإيضاح في علل النّحو ، ص65.

2 – ابن مضاء القرطبي : الردّ على النّحاة، تح : محمد إبراهيم البنا، ص 128.

إلى علّة قياسيّة، وحكمية، وضرورية، وصحيحة ، وفاسدة، ونجد عند السيوطي العلّة البسيطة، والمركبة"[1].

أمّا عبّاس حسن فيقتصر تصنيفه للعلل على صنفين فقط، أمّا الصنف الأول منها فسمّاها "علل التنظير"، وهي تقابل العلل التعليميّة عند غيره، ويعتبرها عللا صحيحة، لذلك لم يدع إلى محاربتها؛ خلافا للصنف الثاني من العلل " غير التنظيريّة" التي نعتها بالعلل الزائفة ودعا إلى نبذها وتطهير النّحو منها؛ فقال: " وإنّ احترام ذلك العقل يفرض علينا نبذها، وتطهير النّحو منها، اللّهم إلاّ من ذلك النّوع، الصحيح الصادق الذي يسمونه علل التنظير"[2]

وهناك تقسيم آخر ، يجعل العلل صنفين ، وينطوي عليه قول الحسين بن موسى الدّينوري الجليس(*)صاحب كتاب " ثمار الصناعة"؛ فقد نقل عنه السيوطي ما نصّه :

"اعتلالات النحويين صنفان: علّة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم. وعلّة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالا وأشدُّ تداولا وهي واسعة الشعب إلاّ أنّ مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعا، وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى"[3].

وتندرج هذه الأنواع كلّها تحت الصنف الأول من العلل، وشرح ذلك التاج ابن مكتوم** في تذكرته فقال:

---

1 – محمد خير الحلواني: أصول النّحو العربي، ص110.

2 – عبّاس حسن: اللغة والنّحو بين القديم والحديث، ص157.

(*)– الجليس الدينوري: الحسين بن موسى بن هبة الله أبو عبد الله النحوي المعروف بالجليس الدينوري المتوفى في حدود سنة 490 تسعين وأربعمائة. صنف من الكتب ثمار الصناعة. الحروف السبعة من الكلام.

[اسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ص310 و ص311]

3 – السيوطي جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النّحو، ص143.

(**) – ابن مكتوم (682-749هـ = 1284-1348م) أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي، أبو محمد تاج الدين: عالم بالتراجم مصري، له معرفة بالتفسير وفقه الحنفيّة، وله نظم جيّد، ناب في الحكم بالقاهرة وتوفي بها، من كتبه " الدرّ اللقيط من البحر المحيط–خ" في التفسير، و"التذكرة" تشتمل على فوائد، و"الجمع المتناه في أخبار النّحاه".[خير الدين الزركلي: الأعلام، ج1، ص153]

" قوله: علّة سماع: مثل قولهم: امرأة ثدياء، ولا يقال رجل أثدى، وليس لذلك علّة سوى السماع. وعلّة تشبيه مثل إعراب المضارع ؛ لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحرف. وعلّة استغناء: كاستغنائهم ب "ترك" عن "ودع". وعلّة استثقال:كاستثقالهم الواو في "يعد" لوقوعها بين ياء وكسرة.وعلة فرق: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع، وكسر نون المثنى. وعلة توكيد: مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر، لتأكيد إيقاعه. وعلّة تعويض مثل تعويضهم الميم في اللّهم من حرف النّداء. وعلّة نظير مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجرّ إذ هو نظيره.وعلّة نقيض مثل نصبهم النكرة بـ لا حملا على نقيضها إنّ.وعلّة حمل على المعنى مثل (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ) ذَكَّرَ فِعْلَ الموعظة وهي مؤنثة حملا لها على المعنى وهو الوعظ. وعلّة مشاكلة مثل قوله (سلاسلا وأغلالا)"[1]

أمّا الصنف الثاني؛ فسمّاه ابن السراج علّة العلّة ، ولكنّ ابن جنيّ اعترض على هذه التسميّة، وقال: "هذا الذي سمّاه علّة العلّة إنّما هو تجوّز في اللّفظ فأمّا في الحقيقة فإنّه شرح وتميم للعلّة "[2]

وفرّقوا من جهة أخرى بين العلّة الموجبة، وبين العلّة المجوّزة ؛ إذ يقول ابن جنيّ :" اعلم أنّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها ؛كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللّفظ الفضلة, ورفع المبتدأ؛ والخبر, والفاعل, وجرّ المضاف إليه, وغير ذلك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها, غير مقتَصَرٍ بها على تجويزها؛ وعلى هذا مَقَادُ كلام العرب. وضرب آخر يسمى علّة, وإنّما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجِب"[3]

و يسير المحدثون على خطى السلف ؛ فيقول محمد خير الحلواني مؤيّدا رأي ابن جني :"وليست العلل النّحوية سواء أيضا في وجوب الحكم، ولذلك رأى بعض النّحويين أنّ هناك نوعين من العلل، الأول أطلق عليه اسم : العلّة المجوّزة، وأطلق على الثاني اسم: العلّة الموجبة"[4].

2- أهميّة التّعليل:

1 - السيوطي جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النّحو ، ، ص143 وص 144.

2 - المصدر نفسه ، ص239.

3 - ابن جني: الخصائص،ج1، ص164.

4 - محمد خير الحلواني: أصول النّحو العربي، ص110.

لقد عبّر كثير من الباحثين عن موقفهم الرافض للمغالاة في التعليل النّحوي ، ولكنّهم مع ذلك لم يرفضوا التعليل من أساسه، كما أنّهم لم ينكروا فضله وأهميّته ، وإذا كان هناك من يشكو من أثر التعليل في تعقيد النّحو مثل عبد الستار الجواري ؛ فإنّ ذلك لم يكن ليمنعه من التنويه بأهميته وضرورته في كلّ قضايا العلم وظواهره ومسائله، إذ يقول: "والتعليل في كلّ قضايا العلم وظواهره ومسائله أمر لا مناص منه ولا مفرّ. ولكن بقدر لا يخرج عن العلم ووسائله في البحث وهي الملاحظة والتجربة واستخدام العقل في استنباط القاعدة وإجرائها والقياس عليها"[1].

ولعلّ أول وظيفة أو فائدة تجنى من علل النّحو قد تكون الوظيفة التعليميّة التي تتمثل في شرح أحكام النّحو وتفسيرها للمتعلمين أو محاولة إقناعهم بها، وكان حسن خميس سعيد الملخ صاحب كتاب (نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين) قد تناول فكرة ارتباط التعليل بالتعليم ؛ خاصة في مرحلة من مراحل تطوّر التعليل؛ سمّاها مرحلة النّمو والارتقاء؛ ويحدّد هذه المرحلة في الفترة الممتدّة من عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175) إلى نهاية القرن الثالث الهجري ، فيقول مبيّنا تلك العلاقة: " فقد تحوّل النّحو في هذه المرحلة من طابع البحث العلمي بعد انتهاء عصر الاحتجاج إلى طابع التعليم، والتدريس على نطاق واسع نتيجة لامتداد الدولة العباسيّة على مساحة واسعة، فيها أمم مختلفة وشعوب متباينة، دخل كثير منها في دين الله أفواجا يتعلمون القرآن ولغته العربيّة، فكان من المألوف أن يسأل طلاب العلم عن علّة حكم نحويّ سؤالا يحثّ ذهن النّحاة على التفكير بعلّة مناسبة مقنعة يتخذون منها وسيلة لشرح حكم نحويّ، أو تقريره، أو إقناع المتعلمين به، ولا سيّما أنّ المعيار النّحويّ يستمدّ شيئا من قوته الإقناعيّة من العلل التي تسانده"[2]

ويعرض هذا الكاتب إلى أثر العلل وفضلها في معرفة الحكمة الكامنة وراء الأحكام أكثر من معرفة الأحكام نفسها مستدلاّ على ذلك برأي الفرخان، فيقول:" ويؤكّد الفرخان أنّ التعليلات مستنبطة بالفكر والرّويّة، لهذا لا تكون مشهورة عند الجمهور، لأنّها لا تفيد في معرفة الأحكام بقدر ما تفيد في معرفة حكمتها"[3].

1 – عبد الستار الجواري : **رأي في تيسير تعليم النّحو** (مجلة مجمع اللغة العربيّة) ، القاهرة ، ج53، 1984م ، ص 161.

2 – حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص51.

3 – المرجع نفسه ، ص211.

ويعتبر أحد الدارسين في العصر الحديث أنّ التعليل النّحوي يمثل جهازا يفسّر لنا نظام اللّغة العربيّة والمنطق الذي بنيّت عليه ، ويتجلى ذلك في قوله: "معنى هذا أنّ التعليل يمكن أن يعتبر جهازا تفسيريا يهدف إلى تحقيق نظرة شاملة إلى نظام اللّغة وكشف الغطاء عن "منطقه" الداخلي"[1].

ويردف الباحث السابق مؤكّدا وظيفة التعليل التفسيريّة لنظام اللّغة ، فيقول: " وإنّما نريد أن نبيّن – من خلال هذا النموذج – أنّ التعليل النّحوي يتضمن من المبادئ التفسيريّة العامة ما يكوّن مقومات لنظرة شاملة تستوعب أكثر ما يمكن من الظواهر وتسمح بتجاوز شتات المعطيات الجزئية للسيطرة عليها حسب جهاز تفسيريّ متماسك العناصر"[2].

فأهميّة التعليل الأساسيّة تتمثل في وظيفته التعليميّة والتفسيرية لأحكام النّحو وتبريرها، ليسهل على طالب النّحو ومتعلّمه إدراك قواعده وفهمها بيسر واقتناع، وقد قال بعضهم في سياق الحديث عن علاقة التعليل بالنّحو ما نصه:

" بُني التّعليل في النّحو العربيّ على استقراء كلام العرب، فجاء متّصلاً بأحكام النّحو ممتزجاً به حتّى يمكن القول بشيء من التّجوّز إنّ الحكم النّحويّ ولد معللا"[3].

ولكن التعليل النّحوي شهد مراحل من التطوّر وصلت به إلى التأثير في قواعد النّحو نفسها ، فلم يبق معها يقتصر على تبرير أو تفسير تلك القواعد والأحكام النّحوية، وقد بيّن بعض الباحثين جانبا من هذا التطوّر وانعكاسه على النّحو وتعلّمه ، فقال :" وعلى الرغم من أنّ نشأة التعليل النّحوي كانت متأخرة عن التقعيد، وكان التعليل – في بدايتها- يقتصر على تبرير القواعد وتسويغ أحكامها، لا يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها بالتغيير أو التبديل، فإنّه قد مرّ بمرحلة طويلة من التطوّر انتهت به إلى التأثير المباشر في القواعد ذاتها، دون أن يقف عند تبريرها و تقديم ما عساه يكون مسوّغا لها أو للظواهر التي وراءها"[4]

ومهما اختلفت الآراء حول نشأة التعليل ومدى أهميّته، فإنّ الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أنّ هذه العلل التي تقدّم صورة معبّرة عن عبقريّة العقل العربيّ هي علل في غاية الأصالة والوثاقة ، وهي

1 – عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1993م ، ص118.

2 – المرجع نفسه ، ص129.

3 – حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، ص239.

4 – علي أبو المكارم: أصول التفكير النّحوي ، ص 151.

الفكرة التي أشاد بها أكثر النّحاة ، ومنهم ابن الفرخان(*) الذي ذكر السيوطي في الاقتراح رأيه في العلّة، وهو رأي يدافع فيه عن علل النّحو، و يبيّن من خلاله أنّها في غاية الوثاقة وغير مدخولة بالنقض والإبطال، ولا متسمّح فيها بعدم التثبّت والتحقّق، بل يذهب إلى القول بأنّها توقيفيّة من وضع حكيم عليم حيث يقول:" وأنت إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنّها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها عرفت أنّها غير مدخولة ولا متسمّح فيها، وأمّا ما ذهب إليه غَفَلة العوام من أنّ علل النّحو تكون واهية ومُتَمَحَّلة، واستدلالهم على ذلك بأنّها أبدا تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعا لها فبِمَعْزِلٍ عن الحقِّ، وذلك أنّ هذه الأوضاع والصيغ، وإن كنّا نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع ، ولابدّ فيها من التوقيف، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أنّها كلّها أو بعضها من وضع واضع حكيم – جلّ وتعالى– تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب"[1].

ومن يتأمل كلام الخليل في هذا الموضوع يجد أنّه يوافق رأي ابن الفرخان إذ يثبت قيام معاني النّحو وعلله في نفوس العرب ، وإن لم ينقل عنها ذلك ، فقد أورد أبو القاسم الزجاجي في كتابه " الإيضاح في علل النّحو" موقف الخليل من علل النّحو، فقال: " وذكر بعض شيوخنا أنّ الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلل التي يعتلّ بها في النّحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دار محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمه بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة، إلاّ أنّ ذلك ممّا

(*)–عَليّ بن مَسْعُود بن مَحْمُود بن الحكم الفرخان القَاضِي كَمَال الدّين أَبُو سعد صَاحب الْمُسْتَوْفى فِي النَّحْو، أَكثر أَبُو حَيَّان من النَّقْل عَنهُ؛ وَسَمَاهُ هَكَذَا ابْن مَكْتُوم فِي تَذكرته. [السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،ج2،ص206].

1 – السيوطي جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النّحو، ص140.

ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك. فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النّحو هي أليق ممّا ذكرته بالمعول فليأت بها . وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه"[1].

و يؤيّد ذلك ما ذهب إليه ابن جني من تشبيه علل النّحو بعلل المتكلّمين ، واعتبر أنّها أقرب إليها من علل المتفقهين، وفي هذا الرأي دليل آخر على وثاقة علل النّحو، فيقول في الخصائص: " اعلم أنّ علل النّحويين وأعنى بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفَين أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحسّ ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك علل الفقه لأنّها إنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوُه الحكمة فيها خفيّة عنا غير بادية الصفحة ، وليس كذلك علل النحويين "[2].

وكلّ ذلك بخلاف النّحو فإنّ كلّه أو غالبه ممّا تدرك علته وتظهر حكمته ، ولا ينكر أكثر الدارسين المحدثين جدوى التعليل النّحوي وأهميته ، ومنهم عبد القادر المهيري الذي يقول :" ليس من الحكمة في شيء أن يتسرّع الدارس في الحكم بانعدام جدوى التعليل "[3].

و هو لا يكتفي برفض التسرّع في الحكم بانعدام جدوى التعليل ، وإنّما يحثّ الباحثين على تجاوز ظواهر الأمور من قواعد ومعطيات مباشرة لمعرفة عللها، فيقول عن التعليل: "وإذا كان من حقّ الناظر في النّحو لتعلّم اللّغة أن يرفضه أو يستخّف به فإنّ المتفقّه في اللّغة بل الباحث فيها من وجهة نظر لسانيّة حديثة لا يرفض السعي إلى تجاوز ظاهر الأمور من قواعد ومعطيات مباشرة بحثا عن الخصائص العامة للغة المدروسة بل اللّغات عامة"[4].

إنّ صاحب هذا الرأي يميّز بين نظرتين مختلفتين إلى التعليل :نظرة متعلّم النّحو البسيط ونظرة الباحث في اللّغة ، فيجعل رفض المتعلّم للتعليل أمرا مقبولا ؛ ولكنّه بالمقابل يحثّ الباحث على الاهتمام بأمر التعليل لمعرفة الخصائص العامة للّغة وتفسير نظامها .

1 – الزجاجي أبو القاسم: الإيضاح في علل النّحو، ص66.

2 – ابن جنّي: الخصائص ، ج1 ، ص48.

3 – عبد القادر المهيري : نظرات في التراث اللغوي العربي ، ص117.

4 – المرجع نفسه.

2- موقف عباس حسن من التعليل:

وَجَدَتْ دعوةُ ابن مضاء القرطبي إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث صدى بالغا عند النّحاة المتأخرين، ولا سيّما دعاة التّيسير الذين تأثروا به ، بل إنّ بعضهم كان أشدّ تحمّسا منه لإسقاط العلل حسب ما تراه خديجة الحديثي ، إذ تشير إلى موقف شوقي ضيف الدّاعي إلى تحطيم العلل ؛ ثمّ تعبّر عن رفضها لهذا الموقف لما فيه من المبالغة والابتعاد عن الحقيقة، ويتجلّى ذلك في قولها: "وفي كلام الدكتور شوقي ضيف كثير من المبالغة، والإغفال لما أجازه ابن مضاء من العلل الثواني والثوالث ممّا سمّاه:(القسم المقطوع به) و(القسم الذي فيه إقناع).

وقد تابع معظم الباحثين في التيسير ابن مضاء في قوله بإلغاء العلل الثواني والثوالث وبالغوا في ذلك بأن قالوا بإلغاء التعليل جملة وتفصيلا"[1].

مع العلم أنّ ابن مضاء فرّق بين العلل الأُوَل والعلل الثواني، وبيّن أهميّة العلل الأوّل (التعليميّة) ، فقال: "والفرق بين العلل الأُوَل والعلل الثواني، أنّ العلل الأُوَل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرَك منّا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلاّ أنّ العرب أمة حكيمة!"[2]

وعلى هذا الأساس لم يرفض العلل التعليميّة، ولم يدع إلى إسقاطها، وإنّما دعا إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث فقط، حيث قال: " وممّا يجب أن يسقط من النّحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لمَ رُفع؟ فيقال لأنّه فاعل، وكلّ فاعل مرفوع، فيقول ولِمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر"[3].

ويعلّل رفضه للعلل الثواني والثوالث بعدم جدواها، فجهلها لا يضرّنا؛كما أنّ معرفتها لا تزيدنا علما، فالمهم هو الوصول إلى معرفة الحكم عن طريق استقراء كلام العرب المتواتر الفصيح، فيقول:"ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال: فلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل لأنّه لا يكون للفعل إلاّ فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأُعطي الأثقل، الذي هو الرفع، للفاعل، وأُعطي الأخف، الذي هو

1 - خديجة الحديثي: تيسير النّحو وبحوث أخرى ، منشورات المجمع العلمي ، بغداد ،2007م ، ص47.

2 - ابن مضاء القرطبي: الردّ على النّحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، ص128.

3 - المصدر نفسه ، ص127.

النصب، للمفعول، لأنّ الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون. فلا يزيدنا ذلك علماً بأنّ الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ، إذ قد صحَّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر، الذي يوقع العلم".[1]

وقد اتجه كثير من الباحثين المحدثين إلى التعبير عن تذمّرهم من التعليل النّحوي ورفضهم له ، فهذا عبد الستار الجواري يشكو من التعليل في إحدى مقالاته ، ويعتبره من مصاعب النّحو؛ رغم إقراره بأهميته وضرورته في كلّ قضايا العلم وظواهره ومسائله، فيقول: " ولكنّ علّة التعليل في النّحو آتيّة من تسلسل العلل وإمعانها في القياس المنطقي المجرّد الذي يسلم أحيانا إلى البعد عن الواقع المحسوس، بل ينتهي أحيانا إلى ما لا يقبله العقل. مثال ذلك الكلام على رفع الفاعل يقال : لم رفع؟ فيجاب لأنّه في موضع الإسناد فيقال ولماذا يرفع ما يكون في موضع الإسناد فيقال لأنّه ثقيل والرفع ثقيل فاختير له"[2].

ولا تجد خديجة الحديثي لأصحاب التيسير مبررا يسوغ تحمّسهم لإلغاء العلل الثواني والثوالث، ذلك أنّ هذه العلل لا تدخل أصلا في مجال تعليم النّحو، حيث ترى أنّ العلل التي نصادفها في الدرس النّحوي عند القدامى أنفسهم تقتصر على العلل الأول ، وهي علل لا بدّ من ذكرها، فتقول: " والذي نراه أنّ مبالغة النّحويين الأوائل في التعليل لم تكن داخلة في مادة تعليم النّحو، لأنّهم حين يعربون يكتفون بأن يقولوا: إنّه فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة أو المقدرة لعلّة كذا، لأنّ الأصل الظهور، والتقدير خلاف الأصل، فلا بدّ إذن من ذكر علّة هذه الحالة المغايرة للأصل. أو يقولون إنّه مرفوع بالألف–مثلا– وهذا خلاف الأصل الكثير، فلا بدّ من أن يعلّلوا بقولهم (لأنّه مثنى) ، أو مرفوع بالواو لأنّه جمع مذكر سالم أو من الأسماء الستة، وهذه جميعها من العلل الأول"[3].

وأمّا موقف عبّاس حسن من علل النّحو فيتّضح من خلال ما جاء في كتابيه "النّحو الوافي" و"اللّغة والنّحو بين القديم والحديث"، إذ بيّن موقفه من هذه المسألة في مقدمة الكتاب الأول ودستور تأليفه ، كما أفردها ببحث مستقل في كتابه الثاني جاء تحت عنوان "التعليل"، فقد ذكر في مقدمة "النّحو الوافي"، مواد الدستور و المنهج الذي اعتمده في تأليفه، وكان من أظهر تلك المواد التي أقام عليها دستوره الفرار من العلّل التي نعتها بالزائفة، فقال:"الفرار من العلّل الزائفة، وتعدد الآراء الضارة

1 – ابن مضاء القرطبي: الردّ على النّحاة، تح: محمد إبراهيم البنا ، ص127.

2 – عبد الستار الجواري : **رأي في تيسير تعليم النّحو** (مجلة مجمع اللغة العربيّة) ، ج53 ، 1984م ص 161.

3 – خديجة الحديثي: تيسير النّحو وبحوث أخرى ، ص47.

في المسألة الواحدة، فلهما من سوء الأثر وقبيح المغبة ما لا يخفى. وحسبنا من التعليل: أن يقال: "المطابقة للكلام العربي الناصع"[1].

ولم يكن عبّاس حسن يرى التعليل الحقّ والصحيح إلاّ السماع عن العرب الفصحاء ومحاكاتهم ، فنجده يقول: "وكلّ هذا تعليل متكلّف ومصنوع، وإنّما التعليل الحقّ هو محاكاة العرب الفصحاء."[2]

ويكاد تعليله في جميع المسائل يقتصر على تكرار ما سبق بلفظه أو بمعناه ، كقوله: " أمّا التعليل الصحيح الذي يجب الاقتصار عليه فهو: "السّماع" عن العرب."[3]ونحو ذلك ، ولا علّة عنده سوى قولنا "هكذا نطقت العرب".

أمّا في كتابه " اللّغة والنّحو بين القديم والحديث" فيهاجم العلل ويدعو إلى نبذها وتطهير النّحو منها، فيقول:"إنّ النّظرة العجلى الصائبة لتحكم من غير تردّد بأنّ جميع هذه العلل والتعليلات زائفة لا تَمُتُّ إلى العقل والواقع بصلة ما ، ولو كانت واهية . وإنّ احترام ذلك العقل يفرض علينا نبذها، وتطهير النّحو منها، اللّهم إلاّ من ذلك النّوع الصحيح الصادق الذي يسمونه: علل التنظير"[4].

ومن هنا فإنّ عباس حسن يعتبر العلل غير التعليميّة — أو أكثرها – عيوبا ونقائص ، يقتضي الواجب دراستها دراسة موضوعيّة دقيقة لتخليص النّحو منها ومن آثارها السلبيّة عليه وعلى المشتغلين به، فيقول: "وقد يكون الأحزم و الأولى أن نستعرض التعليلات (غير التنظيرية) واحدة واحدة في مواطنها من القواعد النّحوية و ندرسها في تؤدة و نصفة و نقضى قضاء مبرما على ما لا خير فيه – و ما أكثره – و نستبقى ما قد يكون مطابقاً للعقل والواقع – و ما أندره – غير مترددين و لا هيّابين. فبهذا و ذاك و ما أشرنا به نطهّر النّحو من عيب أي عيب، ونصفّيه من نقائص و أوشاب طغت عليه و أساءت إليه و إلى المشتغلين به، والراغبين فيه"[5].

إنّ عبّاس حسن يدعو بكلّ وضوح إلى إبطال العلل الثواني والثوالث، والاكتفاء عند الحاجة بسؤال واحد يدور حول سبب رفع الكلمة أو نصبها أو جرّها أو جزمها، وكلّ ما زاد على ذلك — في نظره– فهو فضول، حيث يقول :" وكلّ استزادة بعد هذا فضول، يثير النفس، ويملؤها حنقا على

1 – عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص8وص9.

2 – المصدر نفسه، ص645.

3 – المصدر نفسه ، ج4، ص390.

4 – عباس حسن: اللّغة والنحو بين القديم والحديث، ص 158.

5 – المصدر نفسه ، ص 178.

أصحابه؛ كما أحنق صدر ابن مضاء الأندلسي فألّف كتابه:"الردّ على النّحاة" يشدّد النكير عليهم، ويسخر من دعاواهم"[1]

ويستفاد من كلامه السابق مبلغ تأثره الشديد بابن مضاء القرطبي ، وهو ما حمله على أن يقتفي أثره وينحو نحوه في رفض العلل الثواني والثوالث والتي اصطلح عليه اسم "العلل غير التنظيريّة" والإبقاء على العلل التعليميّة فقط ، والتي سمّاها "علل التنظير"، ويؤكّد أحد الدارسين موافقة عباس حسن لموقف ابن مضاء في التعليل، فيقول:

"إلاّ أنّ عبّاس حسن أطلق على هذه العلّة اسم: (العلّة التنظيرية)، وقد سمّاها ابن مضاء باسم: (العلّة الأولى)، وسمّاها الزجاجي (العلّة التعليمية) ، لأنّها تفيد المبتدئين في تعليمهم اللّغة، نحو قولهم: لم نُصِبَت زيد في :(إنّ زيداً قائمٌ) فيقال بـ (إنّ) لأنّها تنصب الأسم بعدها في لغة العرب، وبهذا نكون قد ربطنا بين الأسباب ومسبباتها مما يسهل على التلميذ ملاحظته، لذلك لم يدعُ ابن مضاء إلى إلغاء هذه العلّة على الرغم من أنّه دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، أو القياسيّة والجدليّة، وهذا ما فعله عباس حسن ودعا إلى إلغاء العلل غير التنظيرية، فيكون عباس حسن قد نحا منحى ابن مضاء في ذلك، وهو ما أثبته الدرس اللّغوي الحديث"[2].

ويصرّح عباس حسن بإعجابه بثورة ابن مضاء على العلل الثواني والثوالث وحرصه على إسقاطها، بل يرى فيه أسوة ومثلا يحفّز إلى تدارك أدواء النّحو والمبادرة إلى علاجه ، إذ يقول في هذا الشأن : "ولعلّ لنا به أسوة تحفزنا إلى تدارك الدّاء، والمبادرة إلى علاجه وما علاجه الناجع الحاسم إلاّ في أمرين:

أ- وضع النّحو الموحّد المصفّى، على الطريقة التي شرحناها وافية، مفصّلة فيما تقدّم.

ب- ثمّ تنقيته من العلل الثواني، والثوالث، وما يليها، فلا نستبقي من العلل إلاّ الأوائل، وما يشبهها؛ ممّا لا يدعو إلى تأويل، أو تمحّل؛ أو تعدّد في الوجوه الإعرابيّة؛ فحسبنا من العلل تلك الأوائل التي تبيّن أنّ هذه الكلمة مرفوعة-مثلا- لأنّها فاعل، أو مبتدأ ، أو..وأنّ تلك منصوبة ؛ لأنّها مفعول، أو خبر لكان، أو.."[3].

---

1 - عباس حسن: اللّغة والنحو بين القديم والحديث ، ص 195.

2 - حسن منديل حسن العكيلي: محاولات التيسير النّحوي الحديثة دراسة وتصنيف وتطبيق ، ص154.

3 - عباس حسن: اللّغة والنحو بين القديم والحديث، ص 195.

ورغم هذا الموقف المتشدّد الذي يقفه عبّاس حسن إزاء العلل ، فإنّنا نجد من الباحثين من يصنّفه مع من ارتضوا أصول نظريّة التعليل ، فقد حاول صاحب كتاب " نظرية التعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين" إنصافه في سياق حديثه عن موقف المحدثين من التعليل النّحوي ، فاعتبره من المؤيدين لأصول نظرية التعليل رغم انتقاده للمغالاة والإسراف اللّذين طبعا نظرة كثير من النّحاة في بحث العوامل والعلل، فقال: " المعارض للتعليل من يرفض أصلا من أصوله النظريّة كالعامل، والموافق من يرتضي أصول نظريّة التعليل، وإن انتقد شيئا منها كانتقاد الأستاذ عبّاس حسن المغالاة في بحث العوامل، والإسراف في البحث عن العلل الثواني والثوالث، وعدم وجاهة معظم علل بناء الاسم، لأنّه يريد تدارك عيوب العامل لا إنكاره"[1].

ويؤكّد هذا الحكم في موضع آخر قائلا: "ومن هؤلاء الباحثين الذين قبلوا التعليل النّحويّ في عمومه الأستاذ عبد الحميد حسن ، والأستاذ علي النجدي ناصف ، والأستاذ محمد الخضر حسين ، والدكتور مازن المبارك ، والدكتور عبّاس حسن..."[2].

لقد كان عبّاس حسن من الذين رفضوا التعليل النّحوي ، ووصف العلل بالمرهقة الزائفة التي تورث العلّة أحيانا، وجعلها مشكلة خطيرة ، ودعا إلى نبذها وتطهير النّحو منها، ولكنّه لم يرفض التعليل من أساسه ؛ إذ ما من مناسبة كان يهاجم فيها العلل إلاّ ويستثني نوعا منها يسميه علل التنظير ويقصد بها العلل التعليميّة أو العلل الأولى ، وقد يكون هذا هو السبب الذي جعل بعض الباحثين يعدّونه ممّن قبلوا التعليل النّحوي .

4- دراسة بعض المسائل:

1.4-الإعراب والبناء:

1 - حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، ص216وص217.

2 - المرجع نفسه، ص221.

عرض عبّاس حسن في مستهلّ حديثه عن مسألة الإعراب والبناء والمبني والمعرب إلى تحديد معاني هذه المصطلحات انطلاقا من أمثلة توضيحيّة بسيطة، ووقف في هذا الباب عند قضيتين في غاية الأهميّة : أمّا الأولى فتتعلّق بفكرة العامل وما أثير حوله من جدل، وأمّا الثانيّة فتتناول مشكلة التعليل ، حيث أبان عن موقفه الرافض لكثير من التعليلات التي اعتبرها عللا زائفة ، منبّها إلى عدم جدواها لدارسي النّحو ، فما كان إلى أن دعا إلى إهمالها وأعرب عن رفضه لها، فقال: "فهل نَقبل هذه العلل المصنوعة الغامضة؟ وهل عرف العرب الأوائل الفصحاء قليلا أو كثيرًا منها؟ وهل وازنوا واستخدموا القياس والمنطق وعرفوهما في جاهليتهم؟"[1].

ويعتقد النّحاة القدامى أنّ علّة بناء الاسم هي شبه الحرف، وعلّة إعراب الفعل المضارع هي مشابهة الأسماء ، وقد بيّن الزجاجي في كتابه "الإيضاح في علل النّحو" تعليل الخليل وسيبويه في هذه المسألة بقوله : " قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحقّ للإعراب من الكلام الأسماء ، والمستحقّ للبناء الأفعال والحروف. هذا هو الأصل ، ثمّ عرض لبعض الأسماء علّة منعتها من الإعراب فبنيّت، وتلك العلّة مشابهة الحرف. وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت ، وتلك العلّة مضارعة الأسماء. وبقيت الحروف كلّها على أصولها مبنيّة ، لأنّه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها"[2].

ويذهب ابن مالك إلى موافقة سيبويه وشيخه الخليل في اعتبار علّة بناء الاسم هي مشابهة الحرف ، حيث يقول الأشموني في شرحه على الألفيّة:

" والاسم منه معربٌ ومبني لشبه من الحروف مُدْني

وبناؤه "لشَبَه من الحروفِ مُدنِي" أي: مقرّب لقوته، يعني أنّ علّة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف شبها قويّا يقرّبه منه، والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم"[3].

غير أنّ عبّاس حسن يتشبث بموقفه الرافض لفكرة التعليل في مسألة الإعراب والبناء أيضاً، ذلك أنّه ينتقد بشدّة ما ذهب إليه النّحاة من تعليل بناء الاسم بشبه الحرف ، مقتنعا بأنّه لا علّة في

1 – عباس حسن: النحو الوافي، ج1،ص89

2 – الزجاجي : الإيضاح في علل النّحو ، ص77.

3 – الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج1، ص42.

الحقيقة غير السّماع عن العرب الأوائل ومحاكاة كلامهم وطريقتهم، فيقول: " فما هذا الكلام الجدلي؟ وما جدواه لدارسى النّحو؟ أيعرفه العرب الخُلَّص أصحاب اللّغة، أويخطر ببالهم؟

علينا أن نترك هذا كلّه فى غير تردّد، وأن نقنع بأنّ العلّة الحقيقيّة فى الإعراب والبناء ليست إلاّ محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنَوه. من غير جدَل زائف، ولا منطق متعسف، وإنّ الفيصل فيهما راجع "كما قال بعض السابقين" إلى أمر واحد؛ هو: "السّماع عن العرب الأوائل"، واتباع طريقتهم التى نقلت عنهم، دون الالتفات إلى شيء من تلك العلل، التى لا تثبت على التمحيص. وعلى هذا لا يصحّ الأخذ بما قاله كثرة النّحاة من إنّ الاسم يبنى إذا شابه الحرف مشابهة قويّة فى أحد أمور أربعة [1]"

ثمّ يبيّن هذه الأمور الأربعة التي تتمثل في الشبه الوضعي ، والشبه المعنوي ، والشبه الاستعمالي ، والشبه الافتقاري ، بشيء من الشرح والتفصيل ثمّ يعلّق على ذلك كلّه قائلا: "فما هذا العناء فيما لا يؤيّده الواقع ، ولا تساعفه الحقيقة؟ وأيّ نفع فيما ذكروه من أسباب البناء وأصله "[2]

إنّ عبّاس حسن يدعو إلى نبذ فكرة شبه الاسم غير المتمكّن بالحرف وتأثيرها في بنائه ، وينادي بترك تعليمها أو الإشارة إليها في الحقل التعليمي، فيقول: "إنّ الخير فى إهمال كلّ ما قالوه في أنواع الشبه المختلفة السالفة ، وأسباب بنائها، وعدم الإشارة إليه فى مجال الدراسة والتعليم "[3].

كما يتّضح من كلامه السابق أنّه ينكر فضل معرفة أسباب البناء وأصله وينفي وجود أيّ نفع يرتجى من ذلك، ولكنّ بعض الباحثين يرى أنّ الصواب عكس ذلك تماما ، ويحاول أن يثبت مدى أهميّة معرفة أسباب البناء وجدواها ، ولا سيّما في الجانب التعليمي ، فيقول" حيث توثّق هذه الأسباب مسألة أنّ الأصل في الأسماء الإعراب، وتثبت صحتها، وترسم حدودا واضحة لما خالفها، ممّا يسهّل على المتعلّم تمييز الأسماء المعربة من الأسماء المبنيّة"[4].

وفضلا عن هذا الأثر النافع في الجانب التعليمي، يعتقد الباحث نفسه أنّ " لتعليل بناء الأسماء أثرا في تحصين القاعدة فيما قد يشكل أمره من الأسماء ، مستدلاّ على صحّة رأيه بالأمثلة الآتيّة:

1- إثبات أنّ الفتحة في الاسم المجرور الممنوع من الصرف ليست علامة بناء.

---

1 – عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص91.

2 – المصدر نفسه ، ص94.

3 – المصدر نفسه ، ص94.

4 – عبد الله بن حمد بن عبد الله الحسين: تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي دراسة وتقويم، ص204.

2- الردّ على من قال بأنّ الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم مبنيّ.

3- الردّ على من ينادي ببناء الاسم المقصور."[1]

فجميع أنواع الأسماء السابقة وهي الممنوع من الصرف والمضاف إلى ياء المتكلّم والاسم المقصور هي أسماء معربة ولا يجوز الحكم ببنائها لأنّ لبناء الأسماء أسبابا ، وهذه الأسباب منتفيّة منها.

و إلى جانب حديث مؤلّف"النّحو الوافي" عن علل بناء الأسماء وتحديد موقفه الرافض لها ، عرض بالمقابل إلى مناقشة أسباب بناء الفعل وعلّة إعراب الفعل المضارع (ما لم تتصل بآخره – مباشرة– نون التوكيد،أو نون النسوة)، مبديّا رأيه الرافض–كعادته– لما ذكره النّحاة من علل وأسباب في هذا الأمر، مناديا بنبذها، فقال:

" تلمّس النّحاة أسبابًا للبناء والإعراب، أكثرها غير مقبول. وسنشير إليه، داعين إلى نبذه.

قالوا فى علّة بناء الفعل: إنّ الفعل لا تتعاقب عليه معانٌ مختلفة، تفتقر فى تمييزها إلى إعراب، ولا تتوالى عليه العوامل المختلفة التى تقتضى ذلك. فالفعل – وحده – لا يؤدى معنى الفاعلية، ولا المفعولية، ولا غيرهما مما اختصّ به الاسم وكانّ سببًا فى إعرابه – كما سبق، إلاّ المضارع فإنّه قد يؤدى معنى زائدًا على معناه الأصلى، بسبب دخول بعض العوامل"[2].

فأشار إلى بعض العلل التي رفضها ودعا إلى نبذها، ولكنَّ رفضَه لم يكن مبررًا ولا مقنعاً ، إذ لم يقدّم أسبابا قويّة تؤيّد موقفه، ولو فرضنا أنّ أكثر العلل غير مقبولة –كما يقول– فهذا يعني أنّ بعضها – على الأقل– مقبول.

مع العلم أنّ النّحاة قد أرجعوا علّة إعراب المضارع إلى مشابهته للأسماء ، فابن السراج يقول:"واعلم: أنّ الفعل إنّما أُعرب ما أُعرب منه لمشابهته الأسماء"[3].

وجاء في شرح الأشموني على الألفيّة ما نصّه : "وَأَعْرَبُوا مُضَارِعا" بطريق الحمل على الاسم؛ لمشابهته إياه: في الإبهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل: في الحركات والسكنات، وعدد الحروف، وتعيين الحروف الأصول والزوائد. وقال الناظم في التسهيل: بجواز شبه ما وجب له، يعني من قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة لولا الإعراب لالتبست"[4].

---

1 – عبد الله بن حمد بن عبد الله الحسين: تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي دراسة وتقويم ، ص205.

2 – عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص86.

3 – ابن السراج أبو بكر محمد: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط3، 1996م، ج2، ص146.

4 – الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج4،ص45.

وقد أشار عبّاس حسن إلى هذه العلّة التي عدّت سببا لإعراب المضارع عند حديثه عن تعليل النّحاة لبناء الأفعال وقولهم بأنّ الفعل لم يستحق الإعراب بسبب عدم توالي العوامل المختلفة عليه، وأنّه لا يؤدي معنى الفاعلية ولا المفعوليّة ونحو ذلك من المعاني التي يؤديها الاسم، واستثنى من ذلك الفعل المضارع فقال:" إلاّ المضارع فإنّه قد يؤدّي معنى زائدًا على معناه الأصلي، بسبب دخول بعض العوامل. فحين نقول؛ لا تهملْ عملك، وتجلسْ فى البيت "بجزم: تجلسْ" يكون المعنى الجديد: النهي عن الجلوس أيضًا، "بسبب مجيء الواو التى هي لعطف الفعل على الفعل هنا". وحين نقول: " **لا تهملْ عملك، وتجلسَ في البيت** "بنصب: تجلسَ" يكون المعنى الجديد: النهيّ عن اجتماع الأمرين معًا، وهما الإهمال والجلوس. فالنهيّ منصبٌّ عليهما معًا، بحيث لا يجوز عملهما فى وقت واحد؛ فلا مانّع أن يقع أحدهما وحده بغير الآخر، ولا مانع من عمل كلّ منهما في وقت يخالف وقت الآخر – "والواو هنا للمعيّة وهي التي اقتضت ذلك.

وإذا قلت: لا تهمْل القراءة، وتجلسُ "برفع: تجلسُ"، فالنهي منصبّ على القراءة وحدها، أما الجلوس فمباح. فالواو هنا: للاستئناف، وهى تفيد ذلك المعنى. فالمضارع قد تغيرت علامة آخره على حسب تغير المعاني المختلفة، والعوامل التي تعاقبت عليه، فأشبه الاسم من هذه الجهة، فأُعرب مثله"[1].

ونخلص ممّا سبق إلى القول بأنّ عبّاس حسن وقف موقفا رافضا لما ذهب إليه النّحاة من تعليل في مسألة البناء والإعراب كرفضه للتعليل النّحوي بصورة عامة ، واعتبر ذلك تكلّفا معيبا لا طائل من ورائه ، داعيا إلى نبذ العلل وإهمالها في التعليم ، إذ لا جدوى يرجى من ذلك غير تعقيد النّحو عوض تيسيره للمتعلمين ، وما العلّة الصحيحة في رأيه إلاّ نطق العرب ومطابقة ما سمع عنهم من الكلام الناصع.

2.4– ما لا ينصرف:

لا يجد دارس مسألة "ما لا ينصرف" في كتاب "النّحو الوافي" كبير تأثير لموقف عبّاس حسن ونظرته الانتقاديّة إزاء التعليل النّحوي ، إذ سلك منهج القدامى في معالجة هذا الموضوع ، فلا تكاد

1 – عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص86.

طريقة تناوله تختلف عن طرائقهم ، بل لم يجد غضاضة في اعتماد عللهم التي ثار عليها ولا في توظيف مصطلاحاتهم نفسها، ففي مستهل تناوله لهذه المسألة عرض إلى تحديد معنى "الصرف"، وأشار إلى مصطلح قديم بمعناه هو "الإجراء"، الذي يقابله مصطلح "عدم الإجراء"، وبيّن انقسام الاسم المعرب إلى قسمين: فأمّا القسم الأول فيدخله "تنوين الأمكنيّة" ويسمى أيضا "تنوين الصرف"، وأمّا القسم الثاني فلا يدخله هذا التنوين، ويترتب عن ذلك جرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لم يكن مضافا أو مقترنا ب"أل"، و تكلّم عن الاسم الممنوع من الصرف لعلّة واحدة، فقال:" فالذي يُمنع صرفه لوجود علامة واحدة هو ما يكون مشتملا على: "ألف التأنيث المقصورة، أو الممدودة"، وكذلك ما يكون على وزن: "صيغة منتهى الجموع"[1]. ثمّ قال عن الممنوع من الصرف لعلّتين :" لا بد أن تكون إحدى العلّتين المجتمعتين معنويّة، والأخرى لفظيّة. وتنحصر العلّة المعنويّة في "الوصفيّة" وفي "العلميّة" وينضمّ لكلّ واحدة منهما علّة أخرى لفظية لا بدّ أن تكون من بين العلل السبع الآتيّة –دون غيرها– وهي: "زيادة الألف والنون، وزن الفعل، العدل، التركيب، التأنيث، العجمة، ألف الإلحاق". فينضم للوصفيّة إمّا زيادة الألف والنون، وإما وزن الفعل، وإما العدل. وينضمّ إلى العلميّة إمّا واحدة من هذه الثلاث، وإما التركيب، أو التأنيث، أو العجمة، أو ألف الإلحاق. فالعلل "كما يسميها النّحاة" تسع معيّنة، ليس فيها علّة معنويّة إلاّ الوصفيّة والعلميّة. أما السبعة الباقية فلفظيّة، لا تصلح واحدة منها لمنع الصرف، إلاّ إذا انضمّت إليها إحدى العلّتين المعنويّتين"[2] .

وفي ثنايا المسألة عبّر المؤلّف عن رفضه الشديد لما ذهب إليه النّحاة في تعليل منع الاسم من الصرف ، وانتقد عللهم ونعتها بالضعف والتكلّف، ودعا إلى إهمالها إهمالا نهائيّا، فقال: "ويقولون في تعليل منع الاسم من الصرف كلاما لا تطمئن إليه النفس، ولا يرتاح إليه العقل. نلخّصه للمتخصصين، لإبانة ضعفه وتهافته، مع دعوتنا إلى نبذه وإهماله إهمالا تامّا"[3].

ثمّ يلخّص ما قيل في تعليل منع بعض الأسماء الصرف بسبب مشابهة الفعل، ويسهب القول في إبراز ما ذكروه من أوجه الشبه بينهما من ذلك قولهم إنّ الفعل ثقيل على اللّسان لقلّة استعماله، بينما الاسم خفيف ولخفته دخله التنوين الذي هو علامة الخفّة ، وأنّ في كلّ فعل ظاهرتين: إحداهما

1 – عباس حسن : النّحو الوافي، ج4 ، ص 205.

2 – المصدر نفسه ، ص 216 .

3 – عباس حسن : النّحو الوافي، ج4 ، ص 204.

لفظيّة تعود إلى اشتقاقه من المصدر، والمشتقّ فرع والمشتق منه أصل، وعليه فالفعل فرع من الاسم. و الظاهرة الأخرى معنويّة وتتمثل في حاجة الفعل إلى الفاعل، والاحتياج فرع وعدم الاحتياج أصل. وأمّا ما لا ينصرف فإنّما منع الصرف لعلتين أيضا، إحداهما لفظيّة والأخرى معنويّة ، فكان بذلك شبيها بالفعل، ويسوق مثالا لتوضيح هذا الشبه، فيقول إنّ كلمة "فاطمة" – غير المنصرفة- فيها علّتان (لفظيّة ومعنويّة) أمّا العلّة اللّفظيّة فهي التأنيث الذي هو فرع التذكير، وأمّا العلّة المعنويّة فهي العلميّة وهي فرع التنكير.

وبعدما ينهي ملخّص كلامهم – على حدّ تعبيره- يبيّن موقفه الرافض لكلّ ما ذهبوا إليه من تعليل ، معتبرا أنّ كلامهم مجرد خيال بعيد عن الحقيقة، بينما العلّة المعتبرة في تنوين بعض الأسماء دون تنوين غيرها إنّما تقتصر على نطق العرب دون الخضوع لمنطق أو قواعد علميّة، فيقول: "وقولهم بادي التكلّف والصنعة، لا يقوى على الفحص، وقد آن الوقت لإهماله نهائيا؛ لأنّه لا يثبت أمام الاعتراضات التي تتجه إليه من بعض النّحاة القدامى والمحدثين. وقد عرضنا ملخص رأيهم في الجزء الأول "عند الكلام على التنوين" ثم أوضحنا بعده أنّ التعليل الحقّ في "الصرف" وفي منعه هو: كلام العرب الأوائل ، واستعمالهم الصحيح الوارد إلينا. والذي نحاكيه "[1].

وسبق لعبّاس حسن أن أعرب عن هذا الموقف في مسألة " أقسام التنوين وأحكامه "، أين تجلّى لنا مدى رفضه لما ذهب إليه النّحاة بصدد تعليل عدم تنوين ما لا ينصرف، منبّها إلى ما في كلامهم من تكلّف معيب، فقال: "وللنّحاة تعليل طويل في عدم تنوينه، ولكنه تعليل يرفضه التأمل.وقد آن الوقت لإهماله، وإنّما نذكر ملخصه التالي ليطمئن من يشاء من الخاصة، إلى أنّه تعليل مصنوع معيب"[2].

وبعدما ينتهي من سرد ما ذكره النّحاة من تعليل لمنع الاسم من الصرف، يعلّق على كلامهم قائلا: " ذلك ملخص كلامهم الخيالي. وهو مدفوع بأن السبب الحقّ في تنوين بعض الأسماء وعدم تنوين بعض آخر أنّ العرب الفصحاء نطقت بهذا منونا، وبذلك غير منوّن. فعلت هذا بفطرتها وطبيعتها، لا لسبب آخر، كمراعاة لقواعد علمية، وتطبيق لأسس فلسفية منطقية، فإنّ هذه وتلك لم تكن معروفة لديهم في عصر صدر الإسلام وما قبله من عصور الجاهلية، فلم يستخدموا المشابهة،

1 – المصدر نفسه ، ص 205.

2 – المصدر نفسه ، ج1، ص34.

ولم يستعينوا بقياس المناطقة أو غيره من مسالك الجدل، والتوهم، وأشباهه مما لا يوافق حياتهم الأولى، ولا نشأة اللّغة"[1].

ويعلّل القدامى منع ما لا ينصرف الصرف بمشابهة الفعل ، فابن السراج (المتوفى: 316هـ) يقول : "وإنّما منع ما لا ينصرف الصرف لشبهه بالفعل كما أعرب من الأفعال ما أشبه الاسم فجميعُ ما لا ينصرف إذا أُدخلت عليه الألف واللام أو أُضيف جُرَّ في موضع الجَرِّ وإنّما فُعل به ذلك؛ لأنّه دخل عليه ما لا يدخل على الأفعال وما يؤمن معه التنوين، ألا ترى أنّ الألف واللام لا يدخلان على الفعل وكذلك الأفعال لا تضاف إلى شيءٍ ، وأنّ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام والإضافة"[2].

وجاء في كتاب"علل النّحو" لابن الوراق (المتوفى سنة381هـ) ما نصّه:"أَنّ الأَسماء كلّها نوع واحد، وإنَّما منع الصّرف بعضها بشبهها في الفعل، والفعل حادث لأنّه مُشتَقّ من الاسم، فَإِذا استَقرّ التَّنوين لبعض الأَسماء، وجب أَن يكون لجميعها، لاشتراكها في الاسمية، وصار ما منع التَّنوين إنَّما هو من أجل شبهه بالفعل الحادث"[3].

بينما لم يلق هذا التعليل استجابة ولا تأييدا من المحدثين ولا سيّما أصحاب التيسير ، ومنهم إبراهيم مصطفى حيث يتطرّق إلى نقد العلل التي جعلها النّحاة سببا في تحقق المشابهة بين الاسم والفعل في كتابه "إحياء النّحو" ، فيقول منبّها إلى عدم صحّتها:" أمّا تعليلهم منع الصرف بمشابهة الفعل؛ فلو صحّ لكان أولى الأسماء بالمنع من الصرف الأسماء المشتقّة، من اسم فاعل واسم مفعول، فهما يسايران الفعل في هيئته وفي معناه، حتى عدّهما جماعة من النّحاة نوعا من أنواع الفعل "[4].

وإذا كان عبّاس حسن يرفض ما قيل في تعليل منع الاسم من الصرف ولا تطمئن له نفسه ، فإنّه لم يأت بجديد في هذا الباب ، فعالج مسألة "ما لا ينصرف" على نحو ما فعل النّحويون القدامى وبأحكامهم وعللهم ذاتها، بل عمد إلى توظيف بعض المصطلحات التي كان يعيبها على القدامى ، حيث انتقد تداول مصطلح (علّتين) في قول النّحاة "إنّ الاسم يمنع من الصرف لوجود علّتين فيه" واعتبر هذا التعبير تعبيرا غير دقيق ، ورأى الصواب أن تستبدل كلمة (عيبين) بكلمة (علتين) ، وعلّل

1 – عباس حسن : النّحو الوافي، ج1 ، ص34.

2 – ابن السراج أبو بكر محمد: الأصول في النحو، ج2، ص79.

3 – ابن الوراق محمد بن عبد الله: علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد ، الرياض ،1999م، ص 456.

4 – إبراهيم مصطفى: إحياء النّحو، ص167.

رأيه بأنّه لا تجتمع علّتان على معلول واحد، فقال: "والتعبير بعلّتين ليس دقيقا؛ لأنّ كلّ علّة واحدة لا بدّ لها من معلول واحد، فالعلّتان لا بدّ لهما من معلولين حتما. فكيف يجتمع علتان على معلول واحد؟ فإن كانتا قد اشتركتا معا في إيجاد المعلول الواحد لم تكونا علّتين، وإنّما هما علّة واحدة ذات جزأين اشتركتا معا في إيجاد هذا المعلول الواحد. اللّهم إلاّ أن يكون مرادهم علتين، أي: عيبين "[1].

ولكنّنا نجده يعلّل بعلل القدامى التي كان ينتقدها ، ويوظّف مصطلحاتهم نفسها ، فلا يرى عيبا في استخدام لفظ "علّتين"، التي كان يعدّها علّة واحدة ذات جزأين ، إذ يقول: " الذي يمنع صرفه لوجود علّتين معا: لا بدّ أن تكون إحدى العلّتين المجتمعتين معنويّة، والأخرى لفظيّة. وتنحصر العلّة المعنويّة في "الوصفيّة" وفي "العلميّة" وينضمّ لكلّ واحدة منهما علّة أخرى لفظيّة"[2]

كما لا نجد في كلامه وما ينطوي عليه من تعليل اختلافا كبيرا عمّا ذهب إليه النّحاة في تعليل منع الاسم غير المتمكّن من الصرف ، إذ يقول: "وإنّما كان وجود هذا التنوين دليلا على "الأمكنيّة" لأنّ انضمامه إلى "الإعراب" في اسم واحد جعل هذا الاسم مشتملا على علامتين بدلا من واحدة، يبعدانه كلّ البعد عن الحروف وعن الأفعال؛ هما: "التنوين"، و"الإعراب"؛ إذ التنوين لا يدخل الحروف ولا الأفعال. وكذلك الإعراب، لا يدخل الحروف ولا أكثر الأفعال . فبهذا التنوين المقصور على الأسماء المعربة صار الاسم القويّ المتمكّن بالإعراب أقوى وأمكن باجتماع الإعراب والتنوين معاً،كما صار أخفّ نطقاً"[3].

وقد أشار بعض الدارسين إلى هذا الاتجاه في الدرس النّحوي عند عبّاس حسن الذي يقوم على اتباع منهج القدامى ، ولم يتمكن من النّاحية العمليّة من تجسيد بعض أفكاره وما تحمله من بذور التجديد ، ويقول حسن منديل العكيلي مؤكّدا هذا الجانب: "وعلى الرغم من رفضه ذلك إلاّ أنّنا نجده يعرض باب الممنوع من الصرف كما عرضه القدامى وبعللهم وتعليلاتهم، ولم يستطع أن يتخلص منها هو نفسه، ولم يستطع تطبيق ما ذكره. وهذا ليس غريباً فقد رأيت أنّ جميع أصحاب التيسير لم يستطيعوا أن يقدّموا نحواً جديداً يخالف نحو القدامى، لا يقوم على نظرية العامل ولا يحتوي على كثير ممّا أخذوه على النّحو العربي، ويبدو أنّ سبب ذلك رسوخ النّحو في العقل العربي"[4].

---

1 – عباس حسن : النّحو الوافي، ج4 ، ص 204 .

2 – المصدر نفسه ، ص 216 .

3 – المصدر نفسه ، ص201وص202.

4 – حسن منديل حسن العكيلي: محاولات التيسير النّحوي الحديثة دراسة وتصنيف وتطبيق ، ص153.

إذن يمكن القول بأنّ الدرس النّحوي عند عبّاس حسن أو منهجه في تناول المسائل النّحوية في كتابه "النّحو الوافي" لا يترجم عمليّا موقفه الرافض للتعليل بتلك الصورة النظريّة الحادة التي أعلن عنها في كتاب " اللّغة والنّحو بين القديم و الحديث".

الفصل الثالث

منهج عبّاس حسن في "النّحو الوافي"

المبحث الأول
تبويب الكتاب

1- الدعوة إلى علاج عيوب التبويب

إنّ من يتتبع كتب النّحو يقف على مدى اختلافها في التبويب وعدم تطابقها في ترتيب الموضوعات ، فلكلّ كاتب منهجه وطريقته في التأليف وعرضِ مسائل النّحو وترتيبها ، ويشير أحد الباحثين إلى هذا الاختلاف قائلاً : " إنّ المكتبة العربيّة تضمّ مئات الكتب في علم النّحو، منها ما هو مؤلّف في موضوعات عامّة ، ومنها ما هو مؤلّف في موضوعات خاصة. لكن الدّارس لا يكاد يجد كتابين من تلك الكتب يتطابقان في ترتيب الموضوعات ، اللّهم إلاّ أن يكونا شرحين لكتاب واحد"[1].

وفضلاً عن اختلاف النّحاة في طريقة ترتيب الموضوعات ، فإنّ مؤلفاتهم لا تخلو من سوء التبويب الذي كان مثار شكوى كثير من الدارسين ، فقد أخذ عباس حسن على النّحاة قصور مؤلفاتهم عن الإحاطة بجميع الأبواب ، إذ ليس فيها كتاب واحد يجمع كلّ أبواب النّحو ومسائله ، كما يعيب عليهم شيئا آخر وهو عدم اشتمال كلّ باب نحويّ فيها على جميع مسائله وأحكامه وحصرها بما يغني عن طلبها في مواضع أخرى . ويوضّح هذين العيبين بقوله:

"فإذا كان العيب الأول يتلخص في أنّك لا تجد كتاباً واحداً في النّحو يجمع أبوابه وقواعد كلّ باب جمعا لا قصور فيه ولا تقصير، فإنّ العيب الثاني أنّنا لا نجد في النّحو كتابا يحوي البابُ منه كلَّ مسائله مع فروعها احتواءً شاملا يحصرها في دقّة وتوفيّة بحيث يغني عن الرجوع إلى باب آخر . وهذا العيب عام في كتب النّحو كلِّها . أليس من المفارقات أن تجد كتابا كالأشموني وغيره يعرض لباب مثل ظنّ وأخواتها، فلا يوفي أحكام التعليق والإلغاء حقّها، ثم يعرض لسرد ما نقص منها في أبواب أخرى لمناسبات عارضة كباب : "كم ، وكأيّ ، وكذا".[2]

---

1 – غانم قدوري الحمد :**منهج التأليف النحويّ عرض ومناقشة** (مجلة آفاق الثقافة والتراث)، دبيّ ، ع44، ديسمبر2003م ،ص41.

2 – عباس حسن : اللّغة والنّحو بين القديم والحديث ، ص 221.

ولم يكن عباس حسن الوحيد الذي يشكو من سوء التبويب وعيوبه ، وإنّما هناك الكثير من الأصوات المنتقدة لما وقع فيه النّحاة من سوء التبويب والخلط في الموضوعات ، ومن بين هؤلاء المنتقدين مهدي المخزومي الذي يقول: " وكان النّحاة – في عدم تحديدهم موضوع دراستهم – قد خلطوا خلطًا عجيباً ، فقد أدخلوا في هذا الباب ما ليس منه ، وأخرجوا من ذلك الباب ما هو منه ، وفرّقوا ما كان ينبغي أن يكون مجمعا ، وجمعوا ما كان ينبغي أن يكون مفرّقا ، وأهملوا من موضوعات الدرس اللاصقة به ما لا ينبغي أن يهملوه"[1].

أمّا أحمد عبد الستار الجواري فيشير إلى مشكلة سوء التبويب في التأليف النحويّ ، وما ينجم عنه من آثار و صعوبات ، فيقول :"ولعلّ من أبرز ما يلاحظ في منهج الدراسة النّحويّة ما يمكن أن يسمى سوء التبويب الذي يعمل على تشتيت الذهن وبعثرة الفكرة ، بحيث تضلّ في أجزاء الموضوع المفرّقة هنا وهناك ، حتّى يتعسّر على الدارس أن يجمع شتاته ويتقن فهمه ويحيط به إحاطة مدركة"[2].

ولا شكّ أنّ هذه حقيقة لا يمكن إنكارها ، إذ كثيرا ما يضلّ الباحث بين أبواب كتاب من كتب النّحو ، ولا يكاد يظفر بشيء ينشده أو حقيقة يطلبها. وقد تفطّن عباس حسن لهذه النقائص التي اعترت المؤلفات النّحوية ، فعمل على تجاوزها في كتابه الذي جمع فيه مادة النّحو كلّه ؛ وحرص كلّ الحرص على حسن إخراجه وتنسيقه ؛ و أشار إلى ذلك في مقدمته ضمن دستور تأليف الكتاب ؛ فقال في هذا الشأن:" تجميع مادة النّحو كلّه وما يتّصل به من الصرف فى كتاب واحد ذى أجزاء أربعة كبار، تحوي صفحاتُها وما تضمّنته من مسائلَ كلَّ ما تفرق فى أمهات الكتب، وتغني عنها. على أن يقسم كل جزء قسمين، تقسيمًا فنيًّا بارعًا. أحدهما موجز دقيق يناسب طلاب الدراسات النحويّة، بالجامعات – دون غيرهم – غاية المناسبة، ويوفيهم ما يحتاجون إليه غاية التوفيّة الحكيمة التى تساير مناهجهم الرسميّة، ومكانهُ أول المسائل، وصدرها. ويليه الآخر – بعد نهاية كل مسألة – بعنوان مستقل هو: "زيادة وتفصيل"؛ ويلائم الأساتذة والمتخصصين أكمل الملائمة وأتمّها، فتبتدئ "المسألة"– وبجانبها رقم خاص بها – بتقديم المادة النحويّة الصالحة للطالب الجامعيّ، الموائمة لقدرته ومقرّره الرسمّي، ودرجته فى التحصيل والفهم، مع تَوَخّي الدّقة والإحكام فيما يُقدَّم له، نوعًا ومقدارًا. فإذا استوفى نصيبه المحمود انتقلتُ إلى

1 – مهدي المخزومي : في النحو العربيّ نقد وتوجيه ،دار الرائد العربيّ ، بيروت، ط2 ، 1986م ، ص17.

2 – أحمد عبد الستّار الجواري: نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1984م، ص55.

بَسْط يتطلّع إليه المتخصّص ، وزيادة يتطلبها المستكمل. كلُّ ذلك فى إحكام وحسن وتقدير، بغير تكرار، ولا تداخل بين القسمين، أو اضطراب. وبهذا التقسيم والتنسيق يجد هؤلاء وهؤلاء حاجتهم ميسَّرة ، موائمة ، قريبة التناول ؛ لا يَكُدُّون فى استخلاصها ولا يجهدون فى السعي وراءها فى متاهات الكتب القديمة ؛ وقد يبلغون أو لا يبلغون"[1].

لم يكن عباس حسن يرى أنّ تيسير النّحو حذف واختصار لبعض أبوابه كما اعتقد غيره من أصحاب التيسير ، فلم يحذف بعض الأبواب ولم يدع إلى إلغائها ، بل جمع في كتابه مادة النّحو كلّه ، ويرفض أكثر الدارسين فكرة حذف بعض الأبواب وإلغائها بدعوى التيسير ؛ فيقول العكيلي : "والحقّ أنّ تيسير النّحو لا يعني اختصاره اختصاراً لا نعرف ضرره على النّحو العربي، وأنّ نأتي بنحو هزيل نحذف منه ما نشاء أو وفق ضوابط نضعها. والذي أراه أنّ سبل التيسير أخذ النّحو—كلّ النّحو—كاملاً مترابطاً موّسعاً، أفضل من تجزئته، لأنّه وحدة متكاملة، مترابطة. فالإيجاز والاختصار لم يكونا من التيسير دائماً بل العكس صحيح قد يكون الشمول أكثر تيسيراً"[2].

وكان المخزومي يدعو إلى إصلاح شامل يمسّ أصول النّحو ومسائله ، رافضاً أن يكون التيسير مجرد اختصار أو حذف للشروح ، كما كان يدعو إلى تحديد موضوع الدرس النّحوي وتخليصه ممّا علق به من شوائب أفرزتها نظريّة العامل ، وهذا نصّ حديثه : " فالتيسير إذن ليس اختصارات ، ولا حذفاً للشروح والتعليقات ، ولكنه عرضٌ جديد لموضوعات النّحو يُيَسِّرُ للناشئين أخذها واستيعابها وتمثّلها ، ولن يكون التيسير وافيّا بهذا ما لم يسبقه إصلاحٌ شاملٌ لمنهج هذا الدرس وموضوعاته ، أصولاً ومسائلَ ، ولن يتمّ هذا – فيما أرى – إلاّ بتحقيق هاتين الخطوتين:

الأولى : أن نخلِّص الدرس النّحوي ممّا علق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل ، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة (العامل).

والثانيّة : أن نحدّد موضوع الدرس اللّغوي ، ونعيّن نقطة البدء به ليكون الدارسون على هدى من أمر ما يبحثون"[3]

---

1 – عبّاس حسن : النّحو الوافي ، ج1 ،ص 5وص6.

2– حسن منديل حسن العكيلي : محاولات التيسير النّحوي الحديثة ، ص130.

3 – مهدي المخزومي : في النحو العربيّ نقد وتوجيه ، ص15 وص16.

وإذا كان مهدي المخزومي ينفي أن يكون التيسير اختصارات أو حذفاً للشروح والتعليقات ، فليس معنى ذلك أنّه قد رضي بفكرة استبقاء موضوعات النّحو كلّها بالصورة المألوفة في كتب النّحو ، فقد دعا إلى حذف مسألة التنازع والاشتغال وغيرها من الأبواب التي يزعم أنّها مبنيّة على أساس القول بفكرة العامل ، وهذا واضح في قوله :

" وإذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما كان يبنى عليه من تقديرات متمحّلة لم تكن لتكون لولا التمسك بها ، وبطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كباب التنازع ، وباب الاشتغال ، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام ، كالقول بالإلغاء والتعليق، والقول بوجوب تأخر الفاعل عن الفعل، والقول بإعمال ليس ، وأخواتها النافيات إعمال أفعال الكينونة، وبحمل إنّ وأخواتها على الفعل في الإعمال نصبا ورفعا "[1] .

أمّا عباس حسن فأراد أن يجعل من كتاب "النّحو الوافي" موسوعة شاملة تجمع مادة النّحو كلّها ، ويتصدى من خلالها لإصلاح النّحو وتيسيره ، وتخليصه من جميع ما علق به من الشوائب ، إذ قال منوّها بجهود النّحاة في تيسير النّحو، ومبرزً افتقار محاولاتهم إلى الشموليّة واقتصارها على جوانب دون أخرى: "ومن كريم الاستجابة أن رأينا فى عصرنا هذا – طوائف من تلك النفوس البارّة الوفية سارعت إلى النجدة ؛ كُلٌّ بما استطاع ، وبما هو ميسر له ؛ فمنهم من ذلل للناشئة لغته، أو اختصر قاعدته، أو أوضح طريقة تدريسه، أو أراحهم من مصنوع العِلل، وضارّ الخلاف، أو جمع بين مزيتين أو أكثر من هذه المزايا الجليلة الشأن. لكنا – على الرغم من ذلك – لم نر من تصدّى للشوائب كلِّها أو أكثرها؛ ينتزعها من مكانها، ويجهز عليها ما وسعته القدرة، ومكّنته الوسيلة؛ فيريح المعلّمين والمتعلّمين من أوزارها. وهذا ما حاولتُه جاهدًا مخلصًا قدر استطاعتى"[2].

فلم تشبع المحاولات التيسيريّة على كثرتها رغبته في إخراج كتاب نحويّ ميسّر وشامل ، وحمله ذلك على أن يوجّه نقده للنّحاة لما تضمنته كتبهم من نقص وقصور ، وقد تطرّق أحد الدارسين إلى هذا الجانب الذي يعيبه عباس حسن على عمل النّحاة قائلاً : "ممّا أخذه على النّحاة وكتبهم أنّهم لم يجمعوا مادة النّحو – كلّها – في كتاب واحد يجمع ما تفرّق من مسائل النّحو في كتب اللّغة والبلاغة والتفسير والشروح والفقه وغيرها، بحيث يكون موسوعة نحويّة وافيّة لا يكاد يندُّ

1 – المرجع نفسه ، ص 16

2 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج1 ،ص 5.

عنها شيء ، ويكون مرجعاً لطلبة النّحو والمتخصصين. وبعد لمّ شتات النّحو دعا الى غربلته بأناة ومهارة لاستخلاص النّحو الشارد ثمّ وضعه موضعه من أبواب النّحو بغير تكرار ولا تداخل"[1].

وإذا كان النّحاة قد دأبوا في مؤلفاتهم على إبراز دواعي التأليف وتحديد الغاية والهدف المروم منها، ولا سيّما دعاة تيسير النّحو وإصلاحه ، فإنّ عبّاس حسن لم يحد عن هذا المنحى ؛ إذ بيّن في مقدمة كتابه "النّحو الوافي" الغاية من تأليفه ، فقال : "على أنّ هذا لا يعفيني من الإشارة العابرة إلى الدستور الذى قام عليه الكتاب، والغرض الذى رميت من تأليفه"[2].

أمّا غرضه من تأليف الكتاب فيكمن في محاولة التصدّي لشوائب النّحو وإراحة المعلّمين والمتعلّمين منها ، وفق ما صرّح به في المقدمة بقوله : "لم نر من تصدّى للشوائب كلّها أو أكثرها ؛ ينتزعها من مكانها ، ويجهز عليها ما وسعته القدرة ، ومكّنته الوسيلة ؛ فيريح المعلّمين والمتعلّمين من أوزارها. وهذا ما حاولتُه جاهدًا مخلصًا قدر استطاعتى"[3].

ولاشكّ أنّ للغاية من تأليف الكتاب أثراً جليّا في مدى سهولته أو صعوبته ، فإذا كانت غاية التأليف تعليميّة كان الكتاب أقرب إلى السهولة واليسر وأكثر وضوحاً ، والعكس صحيح ؛ ولعلّ في هذه القصّة التي يسوقها لنا الجاحظ ما يقوم دليلا على ذلك ، إذ يقول :

" وقلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنّحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلّها، وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها، وما بالك تقدّم بعض العويص وتؤخّر بعض المفهوم؟! قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه، قلّت حاجاتهم إليّ فيها، وإنّما كانت غايتي المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم، لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا"[4] .

ولعلّ في هذا الموقف ما يدلّ على مساهمة بعض النّحاة و المؤلفين في تعسير الدرس النّحوي عمداً ، ليكون تعليمه مصدراً لهم للارتزاق وكسب المال.

2- طريقته في ترتيب الموضوعات

1 - حسن منديل حسن العكيلي : محاولات التيسير النّحوي الحديثة ، ص129.

2 - عباس حسن : النّحو الوافي ، ج1 ،ص 5.

3 - المصدر نفسه ، ص 5.

4 - الجاحظ عمرو بن بحر بن محبوب : الحيوان ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ، ط2 ، 1965م ،ج1، ص91وص92.

أمّا ترتيب الموضوعات في كتاب (النّحو الوافي) فيقوم على أساس الوظيفة النّحويّة لمكوّنات الجملة العربيّة ، وهو الترتيب الذي اعتمده ابن مالك في الألفيّة ، وتعدّ هذه الطريقة في ترتيب الموضوعات من أهم مناهج التأليف النّحوي ، إذ يقول أحد الدارسين عن كتب النّحو التي أُلِّفت وفقًا لها :" تنعقد الأبواب في هذا النّوع من الكتب على أساس الوظيفة النّحوية التي تؤديها الكلمة في الجملة أو التركيب ، فالكلمات في الجملة العربيّة تقع مبتدأً ، أو خبراً ، أو فاعلاً ، أومفعولاً ، أو حالاً ، أو تمييزاً ، وتُرَتَّبُ أبوابُ الكتابِ بناءً على ذلك ، مع تناول موضوعات أخرى ممهّدة أو مكمّلة لتلك الأبواب. وهذه الطريقة أشهر مناهج التأليف وأكثرها استخداماً في كتب النّحو العربيّ"[1].

و يرى الباحثُ نفسُه أنّ ابن مالك اتّبع هذا المنهج في التأليف وترتيب الموضوعات ؛ فقال : " وترسَّخ هذا الاتجاه في التأليف النحويّ على يد ابن مالك (ت 672 هـ) ، في عدد من كتبه ، ولا سيّما في ألفيته المشهورة بالخلاصة ، وكتابه الآخر (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ،اللّذين شُرِحا عشرات الشروح ، واستحوذا على جهود علماء العربيّة المتأخرين ، وامتدّ تأثيرهما إلى زماننا"[2].

وقد أدرج عباس حسن مسائل التصريف في آخر أبواب الكتاب ، وتتلخص موضوعاته فيما يلي :

- المقصور والمدود، وتثنيتهما، وجمعهما تصحيحا.
- جمع التكسير
- التصغير - النسب - التصريف
- الإعلال، والإبدال، والقلب
- الإعلال بالنقل - الإعلال بالحذف.

1 - غانم قدوري الحمد :**منهج التأليف النحويّ عرض ومناقشة** (مجلة آفاق الثقافة والتراث) ، ص45.

2 - المرجع نفسه ، ص46.

ويأتي تأخير المباحث الصرفيّة جرياً على ما صار مألوفاً عند النّحاة ، حتّى أنّ ابن جنيّ قال في هذا الصدد : "كما أنّ التصريف أقرب إلى النّحو من الاشتقاق، يدلّك على ذلك أنّك لا تكاد تجد كتابا في النّحو إلاّ والتصريف في آخره"[1].

ومع أنّ ابن جنيّ يقرّ بأنّ معرفة التصريف أحقّ بأن تقدّم على معرفة النّحو ، إلاّ أنّه يجد سببا يسوّغ تأخير مباحثه عن المسائل النّحويّة ويعزو ذلك إلى صعوبة التصريف ، فيقول:

"فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلاّ أنّ هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بُدِئ قبله بمعرفة النّحو، ثمّ جيء به بعد؛ ليكون الارتياض في النّحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه"[2].

وقد صرّح عباس حسن بأنّه اعتمد في ترتيب أبواب الكتاب على النسق الذى ارتضاه ابن مالك فى: "ألفيته"، وعلّل سبب اختياره هذه الطريقة ، وامتدحها بذكر أهم ما فيها من مزايا ؛ قائلا: " وإنّما آثرنا في ترتيب الأبواب النحويّة الترتيب الذي ارتضاه، "ابن مالك" لأنّه الذي ارتضاه كثيرون ممّن جاءوا بعده ؛ ولأنّه الترتيب الشائع اليوم ، وهو فوق شيوعه – أكثر ملاءمة في طريقته ، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم ويشيع بعده الترتيب القائم على جمع الأبواب الخاصة بالأسماء متعاقبة ، يليها الخاصة بالأفعال ، ثم الحروف . كما فعل الزمخشري في مفصله . وتبعه عليه شراحه .

وهذه طريقة حميدة أيضًا. ولكنها تفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين في المعرفة العامة أولاً فأولاً، فالمبتدأ يلازم الخبر أو ما يقوم مقامه. والمفعول لا بدّ له من الاثنين . فكيف يتعلم الراغب أحكام المبتدأ وحده ، أو الخبر وحده ، أو الفعل ، أو الفاعل كذلك ؟

وهناك أنواع أخرى من الترتيب لكلّ منها مزاياه التي نراها لا تعدل مزية الترتيب الذي اخترناه ، ولا تناسب عصرنا القائم "[3].

---

1 – ابن جني : المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم، القاهرة ،1954م ، ج1 ، ص4.

2 – المصدر نفسه ، ص4وص5.

3 – عبّاس حسن : النّحو الوافي ، ج1 ،ص 11.

و اتباع عباس حسن ترتيب ابن مالك في الألفيّة لم يكن اتباعاً مطلقاً و لا حرفيّاً ، إذ كان يلجأ إلى التقديم والتأخير في بعض المسائل أحيانا ؛ وفي أبيات الألفية أحيانا أخرى ، بل كان ينقد الناظم في بعض الأحيان ، وقد تطرّق بعض الباحثين إلى هذا الجانب ، فقال :

"وعلى الرغم من سيره على ترتيب ابن مالك والتزامه به ، إلاّ أنّه ينقده أحياناً ، منبّهاً على مواطن الضعف فيه ، معدِّلاً له ، ومقوِّماً إياه ، ومضيفاً إليه"[1].

والأمثلة على ذلك كثيرة ، إذ لم يوافق عباس حسن ابنَ مالك في إدراج موضوع أبنيّة المصادر بعد بابي إعمال المصدر واسمي الفاعل والمفعول ، فقال: " وقد وضع ابن مالك في "ألفيته" هذا الباب بعد بابي "إعمال المصدر" و"إعمال اسم الفاعل، واسم المفعول" ولعل حجّته ما ردده بعض النّحاة من أنّ الإعمال أمر نحويٌّ وثيق الصلة بالأبواب التي سبقت، وأنّ الأبنيّة والصيغ أمر صرفيّ يجيء في المنزلة التالية لمسائل النّحو وأبوابه. وهذه حجّة واهية –فيما نرى– إذ الترتيب المنطقي يقتضي تقديم الأبنية والصيغ ليكون إعمالها وأحكامها وكلّ ما يختصّ بها منصباً على شيء معلوم مفهوم، ولا يعقل سرد الأحكام الخاصة بشيء دون أن يكون معلوماً من قبل، لهذا لم نأخذ بترتيب ابن مالك هنا وقدمنا باب أبنيّة المصادر"[2].

هذا عن مخالفة ترتيب الناظم في بعض المسائل ، أمّا عن مخالفته إياه في ترتيب الأبيات فمظاهره كثيرة ، وقد أشار حسن منديل العكيلي إلى هذه الظاهرة ، فقال :

"ولم يقتف عباس حسن دائماً ترتيب ابن مالك ، وإنّما كان كثير التقديم والتأخير لأبيات الألفيّة ففي باب الإضافة أعاد ترتيب أبياتها لتساير الترتيب المعنوي الأنسب للمسائل المترابطة التي يتمم بعضها بعضاً، على أنّه وضع على يسار كلّ بيت رقمَه الذي يدلُّ على ترتيبه في الألفية كما رتبّه الناظم"[3].

و خالف ترتيب أبيات الألفيّة في مسألة العدد أيضاً ، وبرّر ذلك بقوله: "أحكام هذا الباب كثيرة، والخلاف والتضارب فيها كثير كذلك. وما استخلصناه منها هو –في تقديرنا– أقواها حجّة، وأوفرها شيوعا. ولم نعرضها مرتبة على حسب ترتيب أبيات ابن مالك، في: "ألفيته"، وإنّما اخترنا ترتيبا آخر، لعلّه أنسب وأحسن. وقد اقتضى هذا ألاّ نذكر أبيات ابن مالك التي نسوقها

1 – حسن منديل العكيلي : محاولات التيسير النّحوي الحديثة ، ص133.

2 – عبّاس حسن : النّحو الوافي، ج 3،ص181.

3 – حسن منديل العكيلي : محاولات التيسير النّحوي الحديثة ، ص134.

لتأييد القاعدة مرتبة كما أوردها في "باب: العدد". على أنّا تداركنا الأمر فذكرنا بجانب كل بيت رقمه الدال على ترتيبه الأصلي في الباب؛ ليُعْرَفَ ترتيبُ الناظم لأبياته. ثم نعود فنذكره مرّة أخرى في المكان الذي وضعتْه فيه: "الألفية" بين أبيات بابه؛ تنفيذاً للمنهج العام الذي نسير عليه في هذا الشأن في جميع أجزاء الكتاب الأربعة"[1].

وقال في باب الحال ، مشيراً إلى مخالفته لترتيب ابن مالك: "أبيات ابن مالك في هذا الباب لا تساير المسائل ولا ترتيبها المنهجي على الوجه الذي ارتضيناه لهذا وضعنا كلَّ بيت عقب القاعدة التي يناسبها ويتّصل بها اتصالاً منطقياً، وفي الوقت نفسه وضعنا بجانب كلِّ بيت رقماً يميّزه، ويدّل على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتَّبَها ابنُ مالك"[2]

ويحظى الترتيب الذي اعتمده ابن مالك بإشادة الباحثين وتفضيله عمّا سواه ، إذ يعدّه بعضهم ثمرة تطوّر التأليف وتعمّق النّظر ، كما يتبيّن من هذا القول : " وإذا كانت كتب النّحويين الأولى تفتقر إلى المنهجيّة الواضحة فإنّ تطوّر التأليف وتعمّق النظر وتراكم الخبرة قد أوصلت الدرس النّحوي في ظلّ هذا الاتجاه إلى نوع من الاستقرار في ترتيب الموضوعات على نحو ما جاءت مرتّبة في ألفية ابن مالك ، وهو ترتيب يصلح أن يكون أساساً لترتيب أفضل لموضوعات النّحو"[3]

ويصنّف هذا الباحثُ كتابَ "النّحو الوافي" ضمن الكتب النحويّة القائمة على أساس الوظيفة النّحوية للكلمة في التركيب وهي نفسها طريقة ترتيب ابن مالك، فيقول :

" أمّا ترتيب الموضوعات فإنّ كثيرا من المحدثين كان يسير على وفق ترتيب ألفيّة ابن مالك لموضوعات النّحو ، فأكبر عملين كُتِبَا في العصر الحديث في النّحو العربيّ ، ممّا اطّلعتُ عليه ، جاءا على ذلك الترتيب ، وأعني بهما : كتاب "النّحو الوافي" للأستاذ عبّاس حسن، وكتاب "معاني النّحو" لفاضل صالح السامرائي، على ما بينهما من فرق في طريقة عرض الموضوعات ، وفي النّواحي التي يؤكّدان عليها في كتابيهما"[4].

---

1 – عبّاس حسن : النّحو الوافي، ج 4،ص517.

2 – المصدر نفسه ، ج 2،ص363.

3 – غانم قدوري الحمد : أبحاث في العربيّة الفصحى اللغة ، دار عمار ، عمان ، 2005م ، ص247.

4 – غانم قدوري الحمد :**منهج التأليف النحويّ عرض ومناقشة** (مجلة آفاق الثقافة والتراث)، ع44، ص52.

وهناك مناهج أخرى معتمدة في التبويب والترتيب ، لا بأس بذكرها إظهاراً لمزيّة الطريقة التي اتبعها عباس حسن في ترتيب موضوعات كتابه . ويعتمد كلّ منهج من تلك المناهج على أحد الأسس الثلاثة الآتيّة :

1. نوع الكلمة.
2. نوع الحركة الإعرابيّة.
3. الوظيفة النحويّة لمكوّنات الجملة العربيّة.

ويتضّح أثر منهج ترتيب الموضوعات في تصنيف كتب النّحو ممّا قاله أحد الباحثين:

" إلاّ أنّ المتأمّل يمكن أن يصنّف تلك الكتب في مجموعات بحسب المنهج العام لترتيب موضوعاتها ، فمنها ما هو مرتّب استناداً إلى **نوع الكلمة** ، فهناك أبواب لموضوعات الأسماء ، ثمّ موضوعات الأفعال ، ثمّ موضوعات الحروف ، ومنها ما هو مرتّب بحسب **نوع الحركة الإعرابيّة** فتخصّص أبوابا للمرفوعات ، وأبوابا للمنصوبات ، وأخرى للمجرورات. ومنها ما هو مرتّب بناءً على **الوظيفة النحويّة لمكونات الجملة** العربيّة ، فتتوزع الموضوعات على أبوابٍ لجملة المبتدأ والخبر ولواحقها ، وأبوابٍ للجملة الفعليّة و ولواحقها ، ثمّ أبواب لمكملات الجملة الاسميّة والفعليّة".[1]

ومن هنا يمكن القول إنّ عباس حسن لم يحاول أن يأتي بتبويب جديد ، ولم يحذف أبوابا من أبواب النّحو أو يطالب بحذفها كما كان الشأن مع غيره من دعاة التيسير في العصر الحديث ، إذ "لم يقترح تبويباً جديداً، فقد يزيد هذا الأمر عسراً وبلبلة، وإنّما سار على التبويب القديم معدّلاً له، ومضيفاً إليه، منظّماً ومدقّقاً فيه "[2].

وقد اتّبع ترتيب ابن مالك في الألفيّة بغرض التيسير ؛ طالما أنّ هذا الترتيب هو المألوف والشائع ، "وبهذا يتبيّن هدفه في كتابه وهو تيسير النّحو للمتعلّمين والتزام المألوف لديهم أيسر من غير المألوف، وكان عباس حسن لا يبتعد كثيراً عن المألوف الشائع لدى المتعلمين من ترتيب ومصطلحات. على الرغم من وجود أنواع أخرى للترتيب له مزاياه ومن المصطلحات النحوية

1 – غانم قدوري الحمد :**منهج التأليف النحويّ عرض ومناقشة** (مجلة آفاق الثقافة والتراث) ،ع44، ص41.

2 – حسن منديل العكيلي : محاولات التيسير النّحوي الحديثة ، ص133.

المعاصرة. وهو دليل على أنّ عباس حسن أقام محاولته في تيسير النّحو على القديم وشيءٍ من الجديد"[1].

فالتيسير لا يتحقّق بحذف مسائل أو ضمّها إلى غيرها ، بل قد يضاعف ذلك من صعوبة النّحو وتعقيده، ولعلّ ما لقيته محاولة شوقي ضيف من رفضٍ لدليلٌ على ذلك ، إذ جاء في نقد أحد الدارسين لكتاب « تجديد النّحو» ما نصّه:

" لكنّ « تجديد النّحو» حمّل ابن مضاء ما لا يحتمل ، وقوّله ما لم يقل. جعله يقول بحذف أبواب كثيرة من النّحو تثقل كاهله وتعقّد درسه. وهو لم يقل ذلك ، وإنّما رأيه « حذف ما لايضرّ جهله» وحذف هذه الأبواب الكثيرة – ستأتي تفصيلا– يضرُّ جهلُه ، فمنها أبواب لا غنى عنها في نطق الفصحى وأساليبها ، مثل باب اسم التفضيل، والتعجب وغيرهما"[2].

إنّ عباس حسن قد أحسن صنعاً ، إذ حافظ على أبواب النّحو وموضوعاته كاملةً ، وساهم في تقديم درس نحويّ ميسّر لفئتين مختلفتين في آن واحد : المتعلمين من طلاب الجامعات والأساتذة والمتخصّصين .

ولكن هل حمّل "تجديد النّحو" حقيقة ابن مضاء ما لا يحتمل وقوّله ما لم يقل ؟

رأى شوقي ضيف أنّ تجديد النّحو يقتضي إعادة تنسيق أبوابه وحذف بعضها، فعمد في مؤلفه "تجديد النّحو" إلى حذف عدّة أبواب ، منها باب كان وأخواتها، وباب ما ، ولا، ولات العاملات عمل ليس ، وباب كاد وأخواتها ، وباب ظنّ وأخواتها، وباب أعلم وأخواتها ، فضلا عن حذف باب التنازع وباب الاشتغال ، وزعم أنّ ابن مضاء هاجم هذين البابين ، فقال في سياق حديثه عن باب التنازع : " وقد حمل ابن مضاء في كتابه "الردّ على النّحاة" حملة عنيفة على نحاة البصرة والكوفة جميعاً لإقامتهم الباب على أمثلة افترضوها ، ودعا إلى إلغائه"[3].

ولكن من يتأمل كلام ابن مضاء لا يجده يدعو إلى إلغاء باب التنازع إذ يقول:" فأنا في هذا الباب لا أخالف النّحويين إلاّ في أن أقول :"علّقت" ولا أقول :"أعملت" والتعليق يستعمله النّحويون في المجرورات وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين"[4].

---

1 – حسن منديل العكيلي : محاولات التيسير النّحوي الحديثة ، ص135.

2 – محمد عيد :قضايا معاصرة في الدراسات اللّغويّة والأدبيّة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1989م ، ص13.

3– شوقي ضيف : تجديد النّحو ، دار المعارف ، ط6 (د.ت)، ص19

4– ابن مَضَاء القرطبي : الرّد عَلى النّحاة ، تح : إبراهيم البنا ، ص 85.

بل إنّه يعرض إلى اختلاف البصريين والكوفيين في هذا الباب ويرجّح المذهب البصري فيقول:" وبين النّحويين اختلاف في أيّ الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الأخير، واختيار البصريين الثاني للجوار، واختيار الكوفيين الأول للسبق.ومذهب البصريين أظهر لأنّه أسهل"[1].

ومن هنا يتّضح أنّ ابن مضاء لم يهاجم باب التنازع ، ولم يدع إلى حذف أبواب النّحو التي دعا شوقي ضيف إلى حذفها في تجديده .

3- إغفال المؤلِّف لباب إعراب الجمل

1- المصدر نفسه ، ص93.

لا شكّ أنّ من يتصفّح كتاب النّحو الوافي يلاحظ أنّ عبّاس حسن لم يخصّص باباً مستقلاً لدراسة الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب ، ولكنّ هذا لا يعني أنّه أغفل دراستها أو أهمل الكلام عن وظائفها وإعرابها ، إذ جاء حديثه في هذا الموضوع مبثوثاً في ثنايا بعض المسائل التي تقتضي التطرّق إليه ، كما هو الحال في باب الإعراب المحليّ والتقديريّ ، حيث يشرح معنى الإعراب المحلّي ؛ فيقول:

"يتردّد على ألسنة المعربين أن يقولوا فى المبنيات، وفى كثير من الجمل المحكية وغير المحكية، إنّه فى محل كذا – من رفع ، أو نصب ، أو جرّ ، أو جزم . فما معنى أنّه فى محل مُعَيَّن ؟ فمثلا : يقولون فى "**جَاءَ هَؤُلَاءِ**" ، إنّ كلمة: "هؤلاءِ" مبنيّة على الكسر في محلّ رفع فاعل – و في: "**قَرَأْتُ الصُّحُفَ مِنْ َقْبلُ**" ... إن كلمة: "قبلُ" مبنيّة على الضمّ فى محل جرّ، وفي: "**رأيتُ ضَيْفًا يَبْتَسِمُ**"، إنّ الجملة المضارعية فى محلّ نصب صفة ، وهكذا"[1].

وإذا كانت كتب المحدثين تهتّم بالجملة وبيان أنواعها ومختلف وظائفها ، وتتناول دراستها في أبواب خاصة ، فإنّ كثيرا من كتب القدامى لم يكن من أولوياتها إفراد درس الجملة بباب خاص ، ويقول عبد القادر المهيري في هذا الموضوع:"وأول ما يسترعي انتباه الناظر في أشهر مصنفات النّحو ككتاب سيبويه وشرح المفصل لابن يعيش أنّنا لا نجد فيها أبوابا أو فصولاً خاصة بدراسة الجملة من حيث أنواعها وأنواع عناصرها ومختلف وظائفها ، ولا يعني هذا أنّها خاليّة من كلّ إشارة إلى الجملة ، وإنّما معناه أنّ الجملة كانت رهينة دراسة المفردات لا يُكترثُ لها إلاّ إذا أمكن لها أن تعوّض المفرد ، ولذا تجد حديثا عنها في بعض الأبواب مثل التي تخصص لدراسة الحال والنعت والخبر والشرط وجوابه والمضاف"[2].

وهذا ليس حكما عاما يشمل جميع كتب القدامى ، فمن الواضح أنّ ابن هشام قد اهتمّ في كتابه "المغني" بموضوع الجملة ، إذ خصّص لها باباً من أبواب الكتاب الثمانية ، عنوانه : " في تفسير الجملة ، وذكر أقسامها ، وأحكامها" ؛ و عرض فيه للجمل التي لا محل لها من الإعراب والجمل التي لها محلّ من الإعراب ؛ وممّا قال فيه: "الجمل التي لا محلَّ لَهَا من الإعراب : وَهِي سبع وبدأنا بهَا لأنَّهَا لم تحلّ محَلَّ الْمُفْرد وَذَلِكَ هُوَ الأَصْل فِي الْجمل"[3].

---

1 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج1 ، ص 84.

2 – عبدالقادر المهيري : نظرات في التراث اللّغوي العربي ، ص32.

3 – ابن هشام الأنصاري : مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب ، ج2 ، ص 440وص441.

ولأهميّة كتاب « المغني » لابن هشام ، فإنّ عباس حسن لم يكن يتوانى في إحالة القارئ عليه كلّما تعلّق الأمر بالحديث عن الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب ، كأن يقول : " راجع الجزء الثاني من المغني ، باب الجمل التي لا محل لها من الإعراب"[1].

أو : " يراجع الجزء الثاني من "المغني" في موضوع حذف جواب القسم ، وفي موضوع الجمل التي لا محل لها من الإعراب"[2].

ولقد تناول عباس حسن موضوع إعراب الجمل في أبواب متفرّقة ، وفيما يلي عرض لأهمّ أنواع الجمل التي وقف على إعرابها في أبوابها الخاصة :

1.3- الجملة الواقعة خبرا:

عرض إلى إعراب الجمل في مسألة أقسام الخبر، فقال :

"فالجملة إمّا "اسميّة"، وإمّا "فعليّة" وكلٌّ واحدة منهما قد تقع خبرًا؛ فتكون هنا فى محلّ رفع؛ نحو: **الصَّيفُ يشتدُّ حرُّه. الشِّتاءُ يقْسُو بردُه. الرَّبيع جَوُّه معتدلٌ. الخريفُ جوُّه متقلِّبٌ.** وقد اجتمعت الجملتان فى قول الشاعر*: **الْبَغْىُ يصْرَعُ أهْلَهُ ... وَالظلمُ مَرتَعُهُ وخِيم**

ويشترط فى الجملة والواقعة خبرًا أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ "[3].

2.3- الجملةُ الواقعةُ مفعولاً به:

وتحدث عن الجملة المحكيّة وجملة مقول القول ، فبيّن الفرق بينهما ومحلّهما من الإعراب ، فقال : " أمّا الجملة التى تسُدّ- في الأغلب- مسدّ مفعول "القول" والتي محلّها النصب فيسمّونها : "مَحْكيَّةً بالقول" بشرط أن تكون قد جرَتْ من قبل على لسان، ثمّ أعادها المتكلّم، وردّد ما سبق أن جرى على لسانه أو على لسان غيره. فلا بدّ في الجملة التي تسمى: "مَحْكِيَّة" أن تكون

---

1 - عباس حسن : النّحو الوافي ،ج4 ، ص479

2 - المصدر نفسه ،ج2 ، ص504.

* يزِيد بن الحكم الثَّقَفِيّ وجده أَبُو العَاصِي صَاحب رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم من بني ثَقِيف شَاعِر إسلامي زمن الفرزدق وَجَرِير وَكَانَ شَاعِر ثَقِيف فِي الْإِسْلَام.[التبريزي أبو زكريا يحيى بن علي الشيبانيّ: شرح ديوان الحماسة ، دار القلم ، بيروت ، ج2،ص45-ص 47]

3 - عباس حسن : النّحو الوافي ،ج1 ، ص466.

قد ذُكِرَتْ مرة سابقة قبل حكايتها بالقول. وإلا فلا يصحّ تسميتها: "مَحْكِيَّة" على الصحيح. والأغلب أنها في الحالتين في محل نصب، سادة مسدّ المفعول به.

وتشتهر بين المعرْبين بأنها: "مقُول القول" ؛ أي: الجملة التي جرى بها القول، وهي المرادة منه"[1].

ومثل ذلك جملة " قد يجمع الله الشتيتين بعد اليأس من التلاقي "في قولنا: **أتقول: قد يجمع الله الشتيتين بعد اليأس من التلاقي؟**

3.3- الجملة الواقعة حالاً:

تطرّق في درس الحال إلى انقسامها بحسب الإفراد وعدمه إلى: مفردة، وجملة، وشبه جملة ، وتناول أحكام الجملة الواقعة حالاً وشروطها ؛ من ذلك قوله: " أن تكون خبريّة، غير تعجبيّة وعلى القول بأنّ الجملة التعجبيّة خبريّة، فلا تصحّ الإنشائيّة بنوعيها الطلبي، وغير الطلبي، وأن تكون مجردة من علامة تدلّ على الاستقبال كالسين وسوف، ولن، وأداة الشرط ، وأن تكون مشتملة على رابط يربطها بصاحبها ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين؛ فيحقّق الغرض من مجيء الحال جملة، ولولا الرابط لكانت الجملتان منفصلتين لا صلة بينهما، والكلام مفكّكًا"[2].

والجملة الواقعة حالاً قد تكون اسمية أو فعلية؛ فالاسميّة نحو: **لازمت البيت والمطرُ هاطلٌ** والفعلية نحو: **لازمت البيت، وقد هطلَ المطرُ.**

4.3- الجملة الواقعة مضافاً إليه:

وأشار إلى الجملة الواقعة مضافاً إليه في سياق كلامه عن الأحكام المترتّبة على الإضافة ، فقال :" يكون "المضاف إليه" مجرورًا دائمًا، ولا فرق بين أن يكون مجروًا في اللّفظ نحو: **من وثق بأعوان السوء لقي منهم شرّ المصائب** ، ومجرور المحلّ ؛ نحو: **من التمس تقويم ما لا يستقيم كان عابثًا، وإخفاقه محقّقًا.** ونحو: **نعم العربيّ؛ يسرع للنّجدة حين يدعوه الداعي** ، فكلمة:

1 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج2 ، ص 48.

2 – المصدر نفسه ، ص 395.

"**ما**" مضاف إليه مبنيّة على السكون في محل جرّ. والضمير "الهاء" –في إخفاقه– مضاف إليه مبنيّ على الضمّ في محل جرّ. والجملة المضارعية: "**يدعو**" مضاف إليه في محلّ جرّ"[1].

5.3- الجملة المفسّرة:

بعد عرضنا لتلك النماذج التي تناولها الكاتب من الجمل التي لها محل من الإعراب ، نعرض الآن للجملة التفسيريّة التي قال عباس حسن إنّها محلّ خلاف وجدل بين النّحاة في شأن محلها من الإعراب أو عدمه ، فقال:

" ويدور بين النحاة جدل طويل في موضع الجملة المفسِّرة؛ أيكون لها محلٌّ من الإعراب ، أو ليس لها محلٌّ ؟ وقد يكون الأنسب الأخذ بالرأي القائل: إنّها تساير الجملة المحذوفة، "المفسَّرة" وتماثلها في محلّها الإعرابي وعدمه ، كما تمثلها في لفظها ومعناها على الوجه السالف ، وعلى هذا إن كانت الجملة المحذوفة "المفسَّرة" لا محلّ لها من الإعراب فالمفسِّرة كذلك لا محل لها من الإعراب؛ نحو: **البحرَ أحببته**، أيْ: أحببتُ البحرَ أحببتُه؛ فالجملة التفسيرية لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّ الأصلية المحذوفة كذلك، وإن كانت الجملة المحذوفة "المفسَّرة" لها محل من الإعراب ؛ فالتي تفسِّرها تسايرها وتماثلها فيه؛ نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر:49] ، أيْ : إنَّا خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدر؛ فالجملة المحذوفة " المفسَّرة" في محل رفع خبر "إنّ"، فالتي تفسِّرها: كذلك في محلّ رفع خبر"[2].

و يتّضح ممّا سبق أنّ عباس حسن يربط حكم الجملة التفسيريّة بحكم الجملة المفسَّرة المحذوفة ، ويحسم المشكلة ، ففي المثال الأول يرى أنّ الجملة التفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّ الجملة المفسَّرة المحذوفة ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب ، بينما يرى في المثال الثاني أنّ الجملة التفسيريّة لها محل من الإعراب وهي في محل رفع خبر ؛ لأنّ الجملة المفسّرة المحذوفة هي في الأصل في محل رفع خبر.

وهنا عرض لما وقع فيه النّحاة من خلاف حول إعراب الجملة الواقعة بعد "أنْ" المفسِّرة ، فالصبان يرى أنّها في محلّ نصب ، بينما يرى ابن هشام أنّ هذه الجملة لا محل لها من الإعراب مطلقا ، ويسجّل هذا الجانب من الخلاف قائلاً:

---

1 – المصدر نفسه ، ج3 ، ص 7.

2 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج2 ، ص 140.

"بقي شيء هام؛ هو: إعراب الجملة الواقعة بعد "أنْ" المفسِّرة. قال صاحب المغني: "الجملة المفسرة لا محلّ لها مطلقا". ولكن الصبّان في حاشيته ناقض هذا عند الكلام على "أنْ" المفسِّرة. وقال: إن الجملة المفسِّرة التي لا محلّ لها من الإعراب هي الجملة التي ليست في معنى المفرد، كالتي في مثل: "محمد أكرمته" إذ الأصل: أكرمت محمدا أكرمته –أما التي تفسر المفعول بعد "أن"– فالظاهر أنّها في محل نصب، تبعا لما فسَّرتْهُ؛ لأنّها في معنى هذا اللّفظ، فيحلُّ المفرد محلَّها. ثم أيَّدَ الصبّان رأيَه هذا بكلام نقله عن بعض المحقّقين"[1]

ثمّ يتساءل عبّاس حسن عن موقعها إن كان لها محلّ إعرابيّ ، أتكون مفعولا به؟ أم بدلا؟ أم عطف بيان؟ فيختار أن تكون بدلا أو عطف بيان لأنّهما في نظره هما اللذان يسايران ويناسبان التفسير ، ويكون بهذا قد رجّح رأي الصبان على رأي ابن هشام الذي ينفي مطلقا أن يكون لها محل من الإعراب.

المبحث الثاني

أسس التيسير عند عباس حسن

1 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج4 ، ص 296.

أولاً– نبذ الخلاف وانتخاب الآراء النحويّة الميّسرة

1– رفض تعدّد الآراء الضّارة في المسألة الواحدة:

جعل عبّاس حسن تعدّد آراء النّحاة في المسألة الواحدة وضارٍّ خلافهم من مشكلات النّحو وشوائبه التي ينبغي رفضها والفرار منها لإراحة المعلّمين والمتعلّمين من أوزارها شأنها في ذلك شأن العلل الزائفة ، وعدّ هذا الأساس من أهم البنود التي بنى عليها دستور تأليفه لكتاب (النّحو الوافي) ؛ فقال:"الفرار من العلل الزائفة، وتعدّد الآراء الضارة في المسألة الواحدة، فلهما من سوء الأثر وقبيح المغبة ما لا يخفى. وحسبنا من التعليل: أن يقال: "المطابقة للكلام العربيّ الناصع" ، ومن الآراء أن يقال: "مُسَايرة فصيح اللّغة وأفصحها"[1].

فتعدّد الآراء الضارة عنده مشكلةٌ مقترنةٌ بمشكلة العلل الزائفة التي عبّر عن رفضها ودعا إلى تركها في غير مناسبة ، ومن هنا نجده يضع على رأس مشكلات النّحو مشكلة تعدّد الآراء الضارّة في المسألة الواحدة ، ونقرأ في كتابه "اللّغة والنّحو بين القديم والحديث" كلاما موافقاً لما ذكره في دستور تأليف "النّحو الوافي" ، وهذا نصّه : " وفي مقدّمة هذه المشكلات تعدّد الآراء النحوية في المسألة الواحدة، و اختلاف الأحكام فيها؛ حتىّ ليستطيع الباحثُ أن يرى الرأي فيقول و هو آمن :إنّ هناك رأيا آخر يناقضه من غير أن يكلِّف نفسه مشقّة الاطلاع ، و الجري وراء النقيض ، ذلك أنّه يعلم من طول ممارسة النّحو والنظر في قواعده أنّ الواحدة منها لا تخلو من رأيين أو آراء متعارضة "[2].

ويستدلّ على صحّة ما يذهب إليه في هذا الجانب بما تعجّ به كتب النّحو المشهورة من مواضع الخلاف ، ويوجّه القارئ إلى التماسها في أبوابها من تلك الكتب ، ويظهر ذلك في قوله : " و بحسبك أن تقرأ بابا كباب المبتدأ و الخبر ، أو باب كان و أخواتها و الملحقات بها، أو غيرها من النواسخ و غير النواسخ – في"شرح المفصل" أو" الهمع" أو ابن عقيل و حاشيته ، أو الأشموني و حاشيته – فترى العجب العاجب من أمر ذلك الخلاف . بل بحسبك أن تقرأ باب

1 – عبّاس حسن : النّحو الوافي ،ج1 ، ص8وص9.

2 – عبّاس حسن : اللّغة والنّحو بين القديم والحديث ، ص 72.

الجوازم خاصة في كتاب الهمع لتفزع مما ترى من خلاف في كل مسأله . و هذا الخلاف و التفرّق في كثير من القواعد النحويّة كان أظهرَ العيوب فيها و أكبرَ العقبات في تحصيلها"[1].

فهذا الخلاف ضارٌّ ومعيب ؛ لأنّه يحول دون تحصيل القواعد النّحويّة ويؤدي إلى الاضطراب وإثارة الفوضى وتشويش ذهن المتلقي الذي يجد نفسه في حيرة من أمره بسبب تلك الآراء المتناقضة المتضاربة.

وقد التزم في منهجه هذا الأساس في نبذ الخلاف حتّى صار مظهرا من مظاهر تيسير النّحو عنده ، وهو الشيء الذي جعل أحد الباحثين يقول : "ومن مظاهر التيسير عنده نبذ الخلاف النحويّ في كثير من المسائل ، بحجّة أنّه خلاف شكليّ لا أثر له "[2].

بينما ينفي باحث آخر وهو العكيلي أن يكون الخلاف النّحوي يمثّل مشكلة ، لأنّه يرى فيه معينا ورافدا استغلّه النّحاة في تيسير النّحو وانتخاب الآراء الميسّرة والمناسبة ، فقال في هذا الشأن : " لقد اعتمد أصحاب محاولات التيسير النّحوي المعاصر على الخلاف النّحوي اعتمادا كبيراً ، وقد صرّح بعضهم بذلك ، وكانوا يبحثون في الخلاف النّحوي المتعدّد ليجدوا ما يناسب العصر ، ويتفق مع توجّههم في الدراسة ، فيأخذون به ويدعون إليه وإن كان رأياً غير مشهور ، ويهملون غيره وإن كان رأيا مشهورا تتناقله الكتب النحويّة ، ويأخذ به أكثر النّحاة ، ولاسيّما الذي يتناقض وما يهدفون إليه من إصلاح وتيسير"[3].

لذلك نجده ينتقد موقف عباس حسن من هذه الشائبة ويصفه بالموقف الغامض ، ذلك أنّ هذا الباحث يرى أنّ محاولة التيسير عند عبّاس حسن تقوم أساساً على استغلال الخلاف، وأنّ من أهمّ أسس التيسير لديه انتخاب الآراء النحوية الميسّرة ، وقد حمله ذلك على أن يقول: "والذي أراه أنّ موقف الأستاذ عبّاس حسن من هذه المشكلة أو الشائبة لم يكن واضحاً لسببين: الأول أنّ محاولته في جلّها قامت على هذا الخلاف وانتخاب الأنسب والأيسر والأفضل منه بعد دراسته واستخراج الدُرر من الآراء العبقرية القديمة لتيسير وتجديد النّحو وإحيائه ، ممّا يدلّ على أنّ الخلاف ليس عبئاً بل هو دليل حيويّة النّحو واللّغة وطواعيتهما وعدم جمودهما.

---

1 – عبّاس حسن : اللّغة والنّحو بين القديم والحديث ، ص 73

2 – عبد الله بن حمد بن عبد الله الحسين : تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي دراسة وتقويم ، ص5.

3 – حسن منديل العكيلي : دراسات نحويّة ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، 2012م ، ص191وص 192.

والثاني : أنّ الأستاذ عبّاس ومن خلال دراستي لآثاره وجدتُه كالبصريين يتشدّد أحيانا فيأخذ بالكثير الشائع وينبذ الشاذّ والنادر كما سنرى – وأحيانا يدعو ألاّ نضعّف لغةً وألاّ نردّ مسموعاً وإن انفرد به عربيّ واحد ، ولم يجز لنا الرفض أو التجريح وهو رأي ابن جني وأبي عمرو بن العلاء والشافعي وابن فارس وأبي حيان وغيرهم من علماء العربيّة"[1].

ويعتقد هذا الباحث أنّ التيسير لا يتحقّق بالاقتصار على الأخذ بمذهب من المذاهب ، وإنّما يتحقّق بانتخاب أفضل الآراء وأيسرها ، فيقول :" والذي أرى أنّ التيسير لا يكون بالأخذ بمذهب نحويّ دون آخر ، وقد أثبتنا قبلُ أنّ المذاهب النحويّة لم تقتصر على المذاهب الخمسة المعروفة ، بل هي متعدّدة بعدد أئمّة النّحو المشهورين . أمّا التيسير الحقيقي فيكون بدراسة التراث النّحوي بكلّ مذاهبه دراسة جديدة ، وتهذيبه باختيار الأفضل والأيسر وإبعاد غير ذلك ممّا علق بالنّحو خلال مسيرته الطويلة"[2].

ويصرّح عبّاس حسن باستغلاله لتعدّد الآراء أو المذاهب في التيسير إذ يقول : "و**من مظاهر النفع الاستعانة** "بالتعليل"، و**بتعدّد المذاهب في تيسير مفيد،** أو في تشريع لغويّ مأمون، أو تبصير المتخصصين – وحدهم – ببعض اللّغات واللّهجات التي تعينهم على فهم النّصوص القديمة الواردة بها، لا لمحاكاتها – فأكثرها لا يوائمنا اليوم كما سبق– ولكن ليدركوها، ويفسّروا بعض الظواهر اللّغوية الغامضة، ولا يقفوا أمام تفسيرها حائرين مضطربين "[3].

ويستفاد من كلامه السابق أنّه استفاد من تعدّد الآراء واختلافها في التيسير ، ما يعني أنّ ذلك التعدّد في الآراء واختلافها ليس مشكلة ولا عيباً ، بل هو صورة تعكس اختلاف لغات القبائل العربيّة التي عوّل عليها اللغويّون والنّحاة في جمع اللّغة وتقعيد النّحو ، وهو مظهر من مظاهر ثراء هذه اللّغة وتنوّعها.

2– منهج عباس حسن في الترجيح

1 – حسن منديل حسن العكيلي : محاولات التيسير النّحوي الحديثة ، ص119وص120.

2 – حسن منديل العكيلي : دراسات نحويّة ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، 2012م ، ص 193.

3 – عبّاس حسن : النّحو الوافي ،ج1 ، ص9.

لقد حدّد نحاة البصرة أسساً معيّنة ؛ التزموا بها في اختيار اللّغة الفصيحة الصحيحة ، فاقتصروا في أخذ اللّغة على السّماع عن ستّ قبائل اشتهرت بالفصاحة وهي قيس وأسد وتميم ، ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، فظلّت اللّغة التي نقلوها نقيّة سليمة من اللّحن. وأمّا الكوفيون فقد ترخّصوا في هذه الأسس ، و توسّعوا في السّماع والأخذ عن قبائل أخرى . وتبرز خديجة الحديثي هذا الاختلاف بين المدرستين قائلة :

"وأمّا نحاة الكوفة فقد توسّعوا في السّماع ، وقبلوا جميع ما روي من الشِّعر، وما أثر من كلام العرب، وسمعوا من القبائل التي أخذ عنها البصريون، وسمعوا قبائل أخرى رفض البصريّون الأخذ عنها"[1] .

ونشأ عن تشدّد البصرين ميل النّحاة إلى ترجيح مذهبهم وتقديم آرائهم ، إذ يقول السيوطي في "الاقتراح" : "اتفقوا على أنّ البصريين أصحّ قياسا لأنّهم لا يلتفتون إلى كلِّ مسموع ولا يقيسون على الشاذ والكوفيين أوسع رواية"[2].

وبالمقابل أشار صاحب الاقتراح إلى توسّع الكوفيين في السّماع واعتمادهم في القياس على الشّاذ قائلا : "وقال الأندلسيّ في (شرح المفصل): " الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه بخلاف البصريين "[3].

والآن يجدر بنا أن نسأل : أين يقف عباس حسن بين المدرستين ؟ وما هو المنهج الذي اتّبعه في الترجيح بينهما؟

كان عباس حسن حرّا في تفكيره وآرائه ، موضوعيّا في أحكامه ، لا يتعصَّب لأحد المذاهب على حساب غيره ، ولا يميل إلى مدرسة نحويّة بعينها ، بل كان ذا شخصيّة مستقلّة ، وقد شهد له بهذه المزايا كثير من الباحثين ، فقد جاء في مقدمة النتائج التي توصّل إليه أحدهم في نهاية دراسته حُكْمٌ هذا نصّه : "استقلاليّة شخصيّة عبّاس حسن النحويّة ، وهذه الاستقلاليّة دفعته إلى ألاّ يتأثّر بمذهب أو رأيّ لذاته ، وإنّما الغاية وصوله بذلك المنهج الذي اختطّه إلى رأي مجرّدٍ عن من تقوّل به"[4].

---

1 – خديجة الحديثي :الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م ، ص 81.

2 – السيوطي جلال الدين : الاقتراح في أصول النحو وجدله ، ص420

3 – المصدر نفسه ، ص423

4 – توفيق بن زايد محمد الفهمي: الرأي الكوفي في الفكر النحوي عند عبّاس حسن في كتابه النّحو الوافي ، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة ، 2012م ، ص 256

ويعتقد عباس حسن أنّ في تشدّد البصريين واقتصارهم في السماع على الأخذ عن القبائل الستّ عملا ينافي طبيعة اللّغة وتقصيراً منهم ؛ ممّا أدّى إلى قصور النّحو المؤسّس على تلك اللّغات ، فيصرّح منتقدا منهج البصريين : "وبدَيهٌ أنّ لغات القبائل الستّ و لهجاتهم لا تحوي جميع اللّغات و اللّهجات في باقي القبائل الكثيرة فذلك ينافي طبيعة اللّغة ويعارض القانون الواقعي الذي تسير عليه في نشأتها وتدرّجها و تفرّعها. من هنا ندّت كلمات أصيلة ، و أساليب كثيرة صحيحة عمّا جمعه اللّغويون .وفاتهم ذخر لغويٌّ وافر؛ بسبب اقتصارهم في جمع اللّغة على بعض القبائل دون بعض بل على القليل دون الكثير ؛ و من ثم فات الرعيل الأول من النّحاة كثير من منابع الأخذ و مراجع الاستنباط كشفت عنها الأيام بعد ذلك فأثبتت تقصير اللّغويين و قصور النّحو المؤسّس على ما جمعوه"[1] .

ولكنّ هذا القول لا يعني ألبتة أنّه ضدّ هذا المذهب أو مع ذاك المذهب ، فهو نفسُه ينفي انتماءه لمذهب من المذاهب ويدرأ عن نفسه شبهة التعصب لأيٍّ منها ، فيقول :" لسنا اليوم بالبصريين ، ولا الكوفيين ، ولا غيرهم من نحاة المشارقة والمغاربة وليست الدواعي التي كانت قائمة إذ ذاك بباقية اليوم ، وليست الدوافع التي تدفعنا إلى التجديد والتنقيح والتيسير حينا والتشدّد حينا ممّا يهمل أمره ، أو يغفل شأنه. فعلينا واجب يفرضه الحبّ للغتنا ، والحفاظ عليها ، والإخلاص لبلادنا و متعلمينا ، هو : أن نخلِّص النّحوَ من شوائبه في غير تسرّع ولا تخلّف ، وأن نقضي على ما ذاع وشاع ممّا أسأنا فهمه"[2].

ولم يكن منهج عباس حسن في تتبعه لآراء النّحاة السابقين مقتصرا على جمعها واستيعابها فقط، وإنّما كان يناقشها، فينقدها ويقوّمها ويبيّن الصحيحَ منها من الفاسد ، ويرجّح أفضلها وأيسرها ، وتتضح معالم هذا المنهج بجلاء في طيّات قول العكيلي الآتي :

" يقوم منهجه في معالجة مسائل النّحو على تقصّي الآراء كلّها في المسألة النحويّة التي يدرسها استقصاءً دقيقاً واعيّاً ، بعد عرضها عرضاً ميسّراً. فيرجّح ويردّ ويبيح ويمنع . متفحّصاً ، ناقداً، مقوّماً، مؤيّداً تارة ومعارضاً أخرى ، واضعاً الآراء النحويّة في درجات في ضوء المفاضلة والموازنة بينها، فيختار الأفضل والأنسب والأيسر إلى غير ذلك من المصطلحات التي يطلقها"[3].

---

1 – عبّاس حسن : اللّغة والنّحو بين القديم والحديث ، ص 76 وص 77.

2 – عباس حسن: **بعض الشوائب في النحو**،(اللّسان العربيّ) ، الرباط ،مج.45 ، ج1، 1977 ، ص197.

3 – حسن منديل حسن العكيلي : محاولات التيسير النّحوي الحديثة ، ص169.

ويقوم منهج عبّاس حسن في كتابه النّحو الوافي على رفض الخلاف وترديد الآراء المتضاربة إذا لم يكن وراء ذلك نفع وفائدة ، تجنّبا منه لفتح أبواب البلبلة والاضطراب والفوضى في التعبير ،" فهو لا يأخذ بالآراء كلّها في المسألة الواحدة بل يدرسها ثم يرجّح أفضلها ، وقد يردّها كلّها إذا دعت الضرورة ثم يقترح رأياً أنسب للمقاييس التي وضعها ، وربّما يرفض المسألة الخلافيّة كلّها ويعدّ الخلاف حولها خلافاً لا جدوى منه."[1]

1.2- أسس الترجيح عند عباس حسن

استعمل المؤلّف طائفة من التراكيب والصيغ التي تدلّ على ترجيحه لهذا الرأي على حساب الرأي الآخر، مثل صيغ التفضيل ونحوها ، وهذه نماذج لما يوظّفه من صيغ في الترجيح لا تكاد تخلو من مثلها مسألة من مسائل الكتاب[2] :

- ورأي الكوفيين هنا **أنسب**، وأدلتهم مقبولة.
- إلاّ أنّ الأول **أفصح وأقوى**.
- ولعلّ هذا الرأي هو **الأفضل** .
- غير أنّ المذهب البصري **أكثر** شهرة، و**أوسع** شيوعًا.
- والحقّ أنّ حجّة الكوفيين هي **الأقوى**؛ لاعتمادها على السماع الثابت
- الرأي الأول هو **الأنسب**.
- و**أقرب** الآراء إلى القبول هو الرأي البصري .

ويظهر من كلامه أنّه لا يكتفي بترجيح الرأي على غيره ، وإنّما يشفع الحكم بالتعليل والدليل المقنع ، كما يظهر تحرّره من اتباع مدرسة بعينها ، فتارة يرجّح الرأي الكوفي وتارة أخرى يرجّح الرأي البصري ، فآراؤه تقوم على أسس موضوعيّة علميّة ، ولا تخضع لعصبيّة مذهبيّة ولا لأهواء شخصيّة ، ويمكن القول بأنّه اعتمد في الترجيح بين المذاهب والآراء على الأسس الآتيّة :

أ- السّماع الأقوى والأشهر والكثير والشائع

---

1 - المرجع نفسه ، ص172.

2 - عباس حسن : النّحو الوافي ، ج1، ص163وص 368و524ص /ج3 ،ص14/ ج4 ،ص 302وص321.

اعتمد في الترجيح – أساساً – على ما يسنده السّماع القويّ ، ويأتي في مقدّمة مصادر السّماع القرآنُ الكريم والقراءات القرآنيّة ، ثمّ كلام العرب الشائع الأفصح فالفصيح ، وأشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب قائلا:

" والقرآنُ الكريم – بقراءاته الثابتة الواردة عن الثقات– في مكان الصدارة من هذا؛ لا نقبل في أسلوبه تأوّلاً ولا تمحّلاً، ثمّ الكلام العربي الذائع. والأفصح والفصيح هما الباعثان لنا على أن نردف بعض الأحكام النّحوية بأنّ الخير في اتباع رَأي دون آخر، وأنّ الأفضل إيثاره على سواه ، أوغير هذا من العبارات الدالة على الترجيح. وإنّما كان الخير وتمام الفضل في إيثاره؛ لأن يجمع الناطقين بلغة العرب على أنصع الأساليب وأسماها، ويوحّد بيانهم، ويريحهم من خُلف المذاهب، وبلبلة اللّهجات"[1] .

وقد التزم بهذا المبدأ في كتابه ، وبناء عليه دعا إلى إهمال الرأي الكوفي الذي يجيز جزم المضارع الواقع في جملة بعد جملة الصلة ، ولزيادة التوضيح نسوق نصّ قوله في ذلك وهو كالآتي : "يجيز الكوفيون جزم المضارع الواقع في جملة بعد جملة الصلة، بشرط أن تكون الجملة الفعلية المشتملة على هذا المضارع مترتبة على جملة الصلة كترتب الجملة الجوابية على الجملة الشرطية حين توجد أداة الشرط التي تحتاج للجملتين، فكأن الموصول بمنزلة أداة الشرط، والجملتان بعده بمنزلة جملة الشرط وجملة الجواب. ففي مثل: من يزورني أزُوره ؛ يجيزون: من يزورني أزرْه؛ بجزم المضارع: "أزرْ" على الاعتبار السالف. **لكنّ حجتهم هنا ضعيفة، والسماع القويّ لا يؤيّدهم، ولهذا يجب إهمال رأيهم**، والاكتفاء من معرفته بفهم المسموع الوارد، دون محاكاته"[2] .

ب – مراعاة أصول العربيّة

استند عباس حسن إلى هذا الأساس في ترجيح عديد الآراء ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه في ترجيحه لرأي البصريين القائل بوجوب تأخير الفاعل عن عامله خلافا لما ذهب إليه الكوفيون من القول بجواز تقدّم الفاعل على عامله ، فقال :

"هذا رأي فريق كبير من النّحاة، وخاصة البصريين ويرى غيرهم –ولا سيما الكوفيين– جواز تقدّم الفاعل على عامله، وهم يعربون الاسم الظاهر المرفوع من الأمثلة المذكورة فاعلا.

---

1 – عبّاس حسن : النّحو الوافي ،ج1 ، ص9.

2 – المصدر نفسه ، ص383.

وبالرغم من الميل للتيسير وتقليل الأقسام يبدو رأي البصريين هنا أقرب مسايرة للأُصول اللّغوية؛ ذلك أنّ مهمة "المبتدأ" البلاغية تختلف عن مهمة "الفاعل"، فلا معنى للخلط بينهما، وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المعنى"[1].

فكان المعوّل عليه في ترجيح وجوب تأخّر الفاعل عن عامله هو مراعاة أصول العربيّة، ذلك أنّ الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله ، فضلا عمّا يترتب من خلط بين المبتدأ والفاعل ووظيفة كلّ منهما نحويّا وبلاغيّاً إن جوّزنا تقديم الفاعل على فعله .

ج – الأسهل والأيسر

كان عباس حسن يميل إلى اختيار الرأي الأسهل والأيسر، من ذلك اختياره إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم بالكسرة الظاهرة ، وقال عن ذلك:

" الأحسن في هذه الحالة أن نقول: إنّها الكسرة الظاهرة قبل الياء، لأنّ الأخذ بهذا الرأي أيسر وأوضح. ولا داعي للتمسّك بالرأي الفلسفي المعقّد الذي يقول: إنّ الكسرة الظاهرة هي لمناسبة ياء المتكلم، وأنّ كسرة الإعراب مقدّرة بسبب الكسرة الظاهرة التي حلّت محلّها فأخفتها "[2].

والإعراب الذي يذهب إليه إعراب في غاية اليسر والسهولة ، فإذا كانت الحركة ظاهرةً فما الداعي إلى القول بأنّها مقدّرة ، وذلك في مثل قولنا : **اقتديت بأبي فى ذلك؟**

فليس غريباً أن يجنح الكاتب – وهو يتوخى التيسير– لاختيار أيسر الآراء وأكثرها سهولة ، فقد " كان هذا من أهمّ الأسس التي استند إليها التيسير الحديث ، وهو اختيار الأسهل من الآراء ، أو ابتكار رأي أسهل يقوم على الشاهد وتؤازره الحجّة "[3].

د – الوضوح وأمن اللّبس

يولي عباس حسن مبدأ "أمن اللّبس" عناية كبيرة ، ويجعل منه شرطا لجواز أحكام عديدة ، ممّا له أثره البيّن في التيسير ، ومن ذلك استحسانه للرأي الذي يجيز عطف الزمان على المكان وعكسه عند أمن اللبس ، فيقول: "هل يصح عطف الزمان على المكان وعكسه؟ الأحسن

---

1 – عبّاس حسن : النّحو الوافي ، ج2،ص 73.

2– المصدر نفسه ،ج1 ، ص109

3 – حسن منديل العكيلي : دراسات نحويّة ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، 2012م ، ص 192.

الأخذ بالرأي الذي يجيزه عند أمن اللبس؛ نحو قابلتك أمام بيتك هذا ويوم الخميس أو: قابلتك يوم الخميس وأمام بيتك"[1]

ويوافق الكوفيين في النسب إلى جمع التكسير إذا كان النسب إلى المفرد يوقع في اللبس ؛ إذ يقول: " أمّا الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التكسير الباقي على جمعيته مطلقا. وحجّتهم: أنّ السّماع الكثير يؤيّد دعواهم وقد نقلوا من أمثلته عشرات وأنّ النسب إلى المفرد يوقع في اللبس كثيرا ؛ ورأيهم حسن مفيد . وقد ارتضاه المجمع اللّغوي القاهري. فعندنا مذهبان صحيحان ؛ لا يفضل أحدهما الآخر في سياق معين إلاّ بالوضوح والبعد عن اللبس ؛ فإذا أمن اللبس فالأفضل محاكاة المذهب الشائع ؛ لأنّه أكثر في الوارد الفصيح"[2].

وبناء على ما تقدّم يكون أمام المستعمل مذهبان كلاهما جائز ، فإن شاء نسب إلى المفرد وإن شاء نسب إلى جمع التكسير ، ويتوقف الأمر في ذلك كلّه على مدى الوضوح وأمن اللبس ، أمّا إذا زال احتمال وقوع اللبس فالأفضل النسب إلى المفرد.

هـ – تماثل أساليب البيان اللّغوي وتوحّدها

أخذ عباس حسن بهذا الأساس في بعض المسائل حرصا منه على التيسير ، وقاده ذلك إلى مخالفة منهجه في الأخذ بالسّماع ، من ذلك أنّه يذهب إلى ترجيح الرأي الكوفي في قولهم بجواز دخول "أل" على المضاف إذا كان اسم عدد مضاف إلى معدود فيه "أل" نحو: " قرأت الثلاثة الكتب في الأربعة الأيام" لاعتمادهم على السّماع الثابت ، ومع ذلك نجده يدعو إلى الأخذ برأي البصريين الذي لا يجيز هذا لشهرته ، إذ يقول: "الحقّ أنّ حجّة الكوفيين هي الأقوى؛ لاعتمادها على السّماع الثابت ، وهو الأصل والأساس الذي له الأولويّة والتفضيل؛ فلا مانع من

1 – عبّاس حسن : النّحو الوافي ،ج3 ، ص661

2 – المصدر نفسه ،ج4 ، ص472وص473.

الأخذ به لمن شاء غير أنّ المذهب البصري أكثر شهرة، وأوسع شيوعا، فمن الخير الاكتفاء بمحاكاته ؛ لتتماثل أساليب البيان اللّغوي ، وتتوحّد، حيث يحسن التماثل والتوحّد"[1].

وأثار هذا الموقف انتباه أحد الباحثين الذي علّق عليه قائلا : "وعجيب أن ينتقد عباس حسن منهج البصريين في عدم قياسهم على السماع القليل ، مع أن حجّتهم هي ضبط اللّغة ، في حين نراه في هذه المسألة ، يخالف منهجه في الأخذ بالسماع بحجّة أنّ الرأي الآخر رأي شائع ؟ ! فهل تيسير اللّغة أولى من ضبطها ؟! "[2].

فهذا الباحث يتعجب من رأي صاحب النّحو الوافي ويتساءل عمّا إذا كان تيسير اللّغة أولى من ضبطها ، ولكنّ عباس حسن لم يمنع الأخذ بالرأي الكوفي ولم يتخلّ عن الأخذ بالسّماع ، ذلك أنّه يقرّ أنّ حجّة الكوفيين هي الأقوى لأنّ السّماع القويّ يسندها.

2.2- موقفه من بعض المسائل الخلافيّة

أ – ترجيح مذهب البصريين

رجّح مذهب البصريين في كثير من المسائل ؛ ومنها مسألة جمع المذكر السالم ؛ فذكر أنّ الاسم العلم المذكر العاقل المشتمل على تاء التأنيث الزائدة مثل: **حمزة**، و**جمعة**، لا يجمع جمع مذكر، في حين ذهب الكوفيون إلى القول بجواز جمعه بالواو والنون – أي: بعد حذف التاء حتما– وذلك نحو: **طلحة** و**طلحون**.

1 – عبّاس حسن : النّحو الوافي ، ج3 ، ص14.

2 – عبدالله بن حمد بن عبد الله الحسين: تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي دراسة وتقويم ، ص 418.

وكان الأنباري قد عرض لهذه المسألة في كتابه "الإنصاف" ؛ فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميتَ به رجلًا يجوز أن يجمع بالواو والنون، وذلك نحو طَلْحَة وطَلْحُون، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسَان، إلا أنه يفتح اللام فيقول الطَّلَحُون -بالفتح- كما قالوا "أَرَضُون" حملاً على أَرَضَاتٍ، وذهب البصريون إلى أنّ ذلك لا يجوز"[1].

ورفض عباس حسن هذا الرأي وانتصر لمذهب البصريين الذي لا يجيز ذلك قائلا : "والواجب الاقتصار- هنا – على المذهب البصري، لمسايرته الأعمَّ الأفصح ، ولخلوِّه من اللبس"[2].

ووافق البصريين في مسألة ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل ؛ إذْ " ذهب الكوفيون إلى أنّ لام "كي" هي النّاصبة للفعل من غير تقدير "أنْ" نحو "**جئتك لتكرمَني**". وذهب البصريّون إلى أنّ الناصب للفعل "أنْ" مقدّرةً بعدها، والتقدير: جئتك لأنْ تكرمَني"[3]

فرجّح عبّاس حسن الأخذ بمذهب جمهور البصريين ، وقال :" ونشير هنا إلى أسلوب فصيح شائع يقع فيه المضارع المسبوق بلام التعليل منصوبا؛ كقوله تعالى: ﴿**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً، لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ**﴾[الفتح:1] فما الذي نصب المضارع: "يغفر"؟ قيل منصوب "بأن" مضمرة جوازا بعد اللام، وقيل منصوب بـ"كي" مضمرة جوازا بعدها عند الكوفيين. وقد يكون الرأي الأول هو الأنسب؛ لأنّ الأكثر هو إضمار "أنْ"، ويشيع عملها ظاهرة، ومضمرة، وجوبا، أو جوازا "[4].

ويقول أحد الباحثين مؤيّدا هذا الرأي : " فالكثرة والشيوع معمول بهما في ميزان تقويم رأيٍّ على آخر ، وذلك بناءً على ما أثبته عبّاس حسن من أنّ للنّحويين في المسألة قولين ؛ يجمعهما الإضمار ، وتتجاذبه الأدتان (أنْ) و(كي)، ومعلوم أنّه لـ (أنْ) من كثرة الإضمار وشيوع العمل ما لا يتحصّل في الأداة (كي) ، وعليه تكون علّة الترجيح التي أقرّها عبّاس حسن صحيحةً"[5].

ومن الأمثلة على المسائل التي يرجّح فيها الرأي البصري مسألة تتعلق بترتيب عناصر الجملة الفعليّة — إذ يذهب البصريّون إلى عدم جواز تقدّم الفاعل على فعله مطلقاً ، بينما جوّز الكوفيّون ذلك ، أمّا عبّاس حسن فيميل إلى ترجيح الرأي البصريّ ، ويدلّ على ذلك قوله :

---

1 – أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين :البصريين والكوفيين ، تح : محي الدين عبد الحميد ، ج1 ،ص 34.

2 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج1 ، ص141.

3 – أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، ج2، ص469.

4– عباس حسن : النّحو الوافي ، ج4، ص 302.

5 – توفيق بن زايد محمد الفهمي: الرأي الكوفي في الفكر النحوي عند عبّاس حسن في كتابه النّحو الوافي ، ص 31.

"قد يوجد في بعض الأساليب الفصحى ما يوهم أنّ الفاعل متقدِّم، والواقع أنّه ليس بفاعل في الرأي الأرجح ففي مثل: "الخيرُ زَادَ"، لا نعرب كلمة: "الخير" فاعلًا مقدّمًا، وإنّما هي مبتدأ، وفاعل الفعل بعده ضمير مستتر تقديره: "هو" يعود على الخير، والجملة الفعلية خبر المبتدأ "[1].

ويعلّل ذلك باختلاف وظيفة الفاعل البلاغيّة عن وظيفة المبتدأ فيقول :"وبالرغم من الميل للتيسير وتقليل الأقسام يبدو رأي البصريين هنا أقرب مسايرة للأصول اللّغوية؛ ذلك أنّ مهمة "المبتدأ" البلاغيّة تختلف عن مهمّة "الفاعل"، فلا معنى للخلط بينهما، وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المعنى"[2].

ويَستحسِن أحدُ الباحثين هذا التعليل ويأتي بما يؤيّده فيقول : " وما ذكره عبّاس حسن من حسن في التعليل سبقه إليه من قبله الحريري في (شرح الملحة) حين يقول: " ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فتقول: (زيد خرج) ؛ لأنّه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ، ويقع اللّبس في الكلام"[3].

ب – ترجيح الرأي الكوفي

عرض عباس حسن لإعراب "ياء" المتكلّم ، و"كاف" الخطاب ، و"هاء" الغائب إذا وقع كلّ منها بعد كلمة : "لولا" الامتناعية ، وهي مسألة خلافيّة تناولها صاحب الإنصاف فقال :"ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في "لولاي، ولولاك" في موضع رفع ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جرٍّ بلولا"[4].

أمّا أبو العباس المبَرِّد فقد ذهب مذهبا مخالفا تماما إذ قال :" لا يجوز أن يقال "لولاي، ولولاك" ويجب أن يقال "لولا أنا، ولولا أنت" فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: 31] ولهذا لم يأتِ في التنزيل إلا منفصلاً"[5].

---

1 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج2، ص 73.

2 – المصدر نفسه .

3 – توفيق بن زايد محمد الفهمي: الرأي الكوفي في الفكر النحوي عند عبّاس حسن في كتابه النّحو الوافي ، ص 216.

4 – أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين :البصريين والكوفيين ، ج2 ، ص 564.

5 – المصدر نفسه.

إلاّ أنّ عباس حسن يميل إلى ترجيح المذهب الكوفي في هذه المسألة فيقول: "وهو أن أيسر وأوضح ما يقال في الضمائر الثلاثة أنّها – وإن كانت لا تقع فى محل رفع – تصلح بعد "لولا" خاصة أن تقع فى محلّ رفع ، فيُعْرَبَ كلُّ ضمير منها مبتدأ مبنيًّا على الحركة التى في آخره في محلّ رفع ، وخبره محذوف. وهذا الرأي فوق يسره ووضوحه يؤدي إلى النتيجة التي ترمي إليها الآراء الأخرى، من غير تعقيد – وفي مقدمتها رأي: سيبويه الذي يجعل: "لولا" في هذه الأمثلة وأشباهها حرف جر شبيه بالزائد، وما بعدها مجرور بها لفظًا مرفوع محلا؛ لأنّه مبتدأ"[1].

وبهذا فإنّ صاحب النّحو الوافي يرجّح الرأي الكوفي في هذه المسألة ، ولا يجد ما يعلّل به موقفه غير قوله إنّ هذا الرأي هو الأيسر والأوضح.

وفي مسألة أخرى اختار الرأي الكوفي الذي يبيح صياغة "أفعل التفضيل"صياغة مباشرة من الأفعال التي تدلّ على لون ظاهر مثل الفعل "خضر"، فقال : "ومن ثمّ كان المذهب الكوفي الذي يبيح الصياغة من الألوان والعيوب والعاهات أقرب للسداد واليسر"[2].

ورأى أنّ منع صياغة اسم التفضيل من كلّ ما يدلّ على لون تضييق لا داعي له ، واستند في تقويّة رأيه ببعض الأمثلة المسموعة التي جاء فيها اسم التفضيل من أفعال دالة على لون ظاهر وكان ذلك في قولهم: "**أسود من حلك الغراب**" و"**أبيض من اللّبن**".

ثانيّاً– اختيار الأمثلة

1– أثر الأمثلة والشواهد في تعلّم النّحو

تمثّل صعوبة الشواهد النّحوية مشكلة أخرى تضاف إلى مشكلات تعلّم النّحو نظرا لصعوبة لغتها ومعانيها؛ وشساعة الفارق الزمني بين عصرنا والعصور التي قيلت فيها ، وتجلّت انعكاسات هذه المشكلة في تذمّر المتعلمين والمعلمين ممّا تعجّ به المؤلفات النّحوية من تلك الشواهد التي لا تمتّ بصلة إلى واقع العصر ومستجداته ، فكان لزاماً أن يتنادى دعاة إصلاح النّحو للنظر فيها والاهتمام باختيار أمثلة الدرس النحويّ لتنسجم مع اهتمامات المتعلمين وروح العصر الذي يعيشون فيه ، وهذا ما عبّر عنه أحد الباحثين حين قال إنّ التيسير يحتاج إلى " التجديد في أمثلة الدرس النحويّ وجعلها تعاصر الحياة اليوميّة وتتفاعل معها ؛ فأمثلةُ الدرس النحويّ ما زالت

1 – عبّاس حسن : النّحو الوافي، ج1،ص 241وص242.

2 – المصدر نفسه ،ج3 ، ص398

تبقي على أمثلة القرون القديمة كعلاقة زيد وعمرو، كما أنَّ قاعدة "اجتماع فاعلين لفعل واحد " لا يزال يضرب لها مثال "أكلوني البراغيث" في زمان يكاد لا يوجد براغيث"[1].

وإذا كانت الدعوة إلى تجديد الأمثلة مطلبا معقولا ، فالواجب أن يراعى فيها انتقاء النّصوص الجيّدة التي تسترعي اهتمام الطلاّب وتحملهم على توظيفها ومحاكاتها بما يمكّنهم من اكتساب الملكة اللّغوية ، ذلك أنّ توجيهات المختصين تركّز على أثر محاكاة النماذج الأصيلة والتمرّس عليها في تعلّم اللّغة ، إذ يقول أحد الدارسين : " والطرائق الحديثة تلحُّ على ضرورة إيلاء العناية القصوى والتحرّي حين انتقاء الأمثلة الحيّة والنماذج الأصيلة المحتذاة التي ينسج المتعلّم على منوالها ، ذلك أنّ التراكيب الواردة عليها صورُ الجملة أو الوحدة الإسناديّة الوظيفيّة المرادُ تعلُّمُها هي أعلى ما يمكن محاكاته في تعلّم اللّغة"[2].

وقد أخذ عباس حسن على نفسه في دستور تأليف كتابه "النّحو الوافي" أن يكون حريصا على اختيار الأمثلة ؛ فقال : "اختيار الأمثلة ناصعة، بارعة فى أداء مهمتها؛ من توضيح القاعدة، وكشف غامضها فى سهولة ويسر، واقتراب، لهذا تركتُ كثيرًا من الشواهد القديمة، المتردّدة بين أغلب المراجع النحويّة؛ لأنّها مليئة بالألفاظ اللّغوية الصعبة، وبالمعانى البعيدة التى تتطلب اليوم من المتعلِّم عناء وجهدًا لا يطيقهما، ولا يتسع وقته لشىء منهما. فإن خلَت من هذا العيب، وتجملت بالوضوح والطرافة فقد نستبقيها"[3].

نجده هنا يعزو ترك الشواهد القديمة لأسباب موضوعيّة تكمن في صعوبة اللّغة وغموض المعنى لا غير ، فإن انتفت تلك الصعوبة والغموض ؛ لم يمنعه مانع من اعتماد ها والاستعانة بها ، إدراكا منه لأهميتها وجمال أسلوبها ، وهذا ما أقرّه واعترف به إذ قال :

"والحقّ أنّ كثيرًا من تلك الشواهد يحتلّ المكانة العليا من سموِّ التعبير، وجمال الأداء، وروعة الأسلوب ، وفتنة المعنى. لكنّها اختيرت فى عصور تباين عصرنا، ولدواع تخالف ما نحن فيه ؛ فقد كانت وسائل العيش حينذاك ميّسرة، والمطالب قليلة، والقصد استنباط قاعدة، أو تأييد مذهب"[4].

---

1 – عيسى متقي زاده : **دراسة المحاولات التيسيريّة في النّحو العربيّ عند المحدثين** ، (مجلة اللّغة العربيّة و آدابها)، جامعة طهران ، ع11 ، خريف وشتاء 2010-2011م ، ص116.

2 – رابح بومعزة : تيسير تعليميّة النّحو رؤية في أساليب تطوير العمليّة التعليميّة من منظور النّظريّة اللّغويّة ، ص 145.

3 – عباس حسن : النحو الوافي ، ج1 ،ص6.

4 – المصدر نفسه ، ص7.

فهو يعترف بمنزلة الشواهد النحويّة وقيمتها البلاغيّة ، ويبيّن وظيفتها التي تمتاز عن وظيفة الأمثلة المصنوعة ، إذ أنّها تقوم حجّة ودليلا على تقرير حكم أو استنباط قاعدة أو تأييد مذهب، وهو ما لا يتحقّق بغيرها من الأمثلة مهما بلغت من الفصاحة والبيان.

ولكنّه يظلّ متمسّكا بخيار التجديد في المنهج وطريقة عرض مادة النّحو ، فيعيب على المدرسين إفراطهم في الاعتماد على الشواهد القديمة واتخاذ مادتها موضوعا للتطبيق النحويّ ، ويرى أنّ هذا الأسلوب يختلف عن أسلوبه الذي يرمي إلى إصلاح النّحو وعرضه عرضا حديثا شائقاً فيقول : "وإنّ بعض معلمى اليوم ممنَّ يقومون بالتدريس لكبار المتعلمين – لَيُسْرف فى اتخاذ تلك الشواهد مجالا لما يسمِّيه: "التطبيق النّحوي"، ومادة مهيّأة لدروسه. وليس هذا من وكْدي، ولا وكْد من احتشد للمهمّة الكبرى، مهمة: "النّحو الأصيل" التى تتلخّص فى إعداد مادته إعدادًا وافيًا شاملا، وعرضها عرضًا حديثًا شائقًا، وكتابتها كتابة مشرقة بهيّة، مع استصفاء أصولها النافعة. واستخلاص قواعدها وفروعها ممّا ران عليها، وارتفعت بسببه صيحات الشكوى ، ودعوات الإصلاح، وتهيئتها لتلائم طبقات كثيرة، وأجيالا متعاقبة فى بلدان متباينة"[1].

إنّ في تهجّم عباس حسن على الشواهد القديمة شيئاً من المغالاة التي لا مسوّغ لها ، والحقيقة أنّ آراء كثير من العلماء والمشتغلين في مجال اللّغة تذهب إلى الإشادة بأهميّة تلك الشواهد وإبراز فضلها في تحصيل الملكة اللّغويّة والمساهمة في تقويّتها وصقلها ، ومن بينهم ابن خلدون الذي يشير إلى أثر حفظ كلام العرب في تحقيق هذه الغاية ، فيقول:

" ووجه التعليم لمن يبتغي هذه الملكة ويروم تحصيلها أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم الجاري على أساليبهم من القرآن والحديث، وكلام السلف، ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم، وكلمات المولّدين أيضاً في سائر فنونهم، حتىّ يتنزّل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور منزلة من نشأ بينهم ولَقِنَ العبارة عن المقاصد منهم، ثم يتصرّف بعد ذلك في التعبير عمّا في ضميره على حسب عباراتهم، وتآليف كلماتهم، وما وعاه وحفظه من أساليبهم وترتيب ألفاظهم، فتحصل له هذه الملكة بهذا الحفظ والاستعمال، ويزداد بكثرتهما رسوخاً وقوّة"[2].

---

1 – المصدر نفسه ، ج1 ،ص7.

2 – ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد : مقدمة ابن خلدون، تح: محمد عبد الله الدرويش ، دار يعرب ، دمشق ، 2004م ، ج2 ، ص384.

ففي كلام ابن خلدون توجيه صريح إلى الاهتمام بكلام العرب القديم وحفظه والتمرّس به لمن كان يروم تحصيل ملكة اللّغة العربيّة ، وهل الشواهد النّحوية القديمة إلاّ نماذج من هذا الكلام العربيّ وأفصحه؟

و يتمسّك كثير من المحافظين في هذا العصر بهذا الرأي ويؤيّدون فكرة الاهتمام بالشواهد التراثيّة دراسة وحفظاً ، ولعلّنا نجد في آراء محمد محمود الطناحي ما يمثّل نموذجا واضحا لهذا الاتجاه الذي يحتفي بالشاهد التراثي ، إذ يقول: " وقد احتلّ الشاهد منزلة كبرى في علم النّحو. وقال الجاحظ: « ومدار العلم على الشاهد والمثل». وقال الشيخ محمد الطنطاوي : « الشاهد في علم النّحو هو النّحو». ويقول الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: « وفي اعتقادي أنّ البحوث النحويّة إن لم ترتكز على النّصوص كانت كلاما إنشائيّاً أجوف لا غناءَ فيه»، وكانوا يمتدحون بكثرة المحفوظ من الشواهد"[1].

فالطناحي ينتصر للشواهد التراثيّة ، ويحشد آراء لأعلام في اللّغة والأدب من القدامى والمحدثين لدعم موقفه ، ويستمرّ في الإشادة بفضل تلك الشواهد منتهجا الأسلوب نفسه ، فيذكّر بأثر القرآن الكريم في تثبيت القواعد وحفظ اللّغة العربيّة قائلاً :" على أنّ الأثر الضخم للشاهد التراثي ، إنّما كان للقرآن الكريم تثبيتاً للقاعدة اللّغوية والنحويّة ، وتمكيناً لها في النفس ، فإنّ القرآن العزيز–كما قال مصطفى صادق الرافعي ، رحمه الله :« يدفع عن هذه اللّغة العربيّة النسيان الذي لا يُدفع عن شيء ، وهذا وحده إعجاز»"[3] .

ومقابل هذا الاتجاه المناصر للشواهد القديمة وما لها من أثر إيجابيّ في تعليم اللّغة العربيّة ، يأتي موقف عباس حسن مخالفاً لهذا التصوّر ، إذ يزعم أنّ تلك الشواهد لا تفي بذلك الغرض الجليل لأنّها مبتورة ومعقّدة والأَوْلَى في نظره أن يكون الانطلاق في التطبيق النّحويّ من نصّ أدبيّ كامل ، إذ يقول : **"وإنّ مناقشةً لنصٍّ أدبيٍّ كامل ، أو صفحة من كتاب مستقيم الأسلوب، أو مقال أدبيّ – لهي أجدى فى التطبيق، وأوسع إفادةً فى النواحي اللّغوية المتعدّدة، وأعمق أثرًا فى علومها وآدابها – من أكثر تلك الشواهد المبتورة المعقدة. فليتنا نلتفت لهذا ، وندرك قيمته العمليّة ، فنحرص على مراعاته ، ونستمسك باتّباعه مع كبار المتعلمين"**[2].

---

1 – محمد محمود الطناحي: في اللغة والأدب دراسات وبحوث ، مج 2 ، ص 507 وص 508.

2 – عباس حسن : النحو الوافي ، ج1 ،ص8.

ولا شكّ أنّ اعتماد النّص الكامل في التطبيق النّحوى أجدى وأوسع إفادة مثلما يقول المؤلّف ، وقد يكون ذلك سبباً في اهتمام الطرائق الحديثة في تعليم اللّغة ومواردها بما يعرف بالمقاربة النّصيّة ، ولكنّ لهذه الطريقة ما يجعلها غير إجرائيّة في كلّ الظروف ، إذ لا يتّسع لاعتمادها الوقت المحدود المخصّص لدرس النّحو ، ومهما يكن من أمر فإنّه لا غنى عن الشواهد لا سيّما وأنّها نماذجُ فصيحةٌ ممّا جرى على ألسنة العرب الذين يحتجّ بكلامهم.

2- مدى توظيف عباس حسن للشواهد

إنّ المتأمّل فيما اعتمده عباس حسن من أمثلة وشواهد في كتابه "النّحو الوافي" ليدرك مدى استخدامه للشواهد القديمة خاصّة وأنّه كان يميّز بين وظيفتها؛ ووظيفة الأمثلة ، ولا سيّما الشاهد القرآني الذي يحظى عنده بالأهميّة القصوى ، فهو أول ما يستشهد به لإثبات قاعدة أوتأييد مذهب ما. ويقدّمه على الحديث الشريف وعلى الشعر وكلام البدو ، ونسوق هذا النموذج على سبيل التمثيل ليس إلاّ ؛ إذ يقول في استشهاده على جواز بدل الفعل من الفعل :

" يبدل الفعل من الفعل بدل كلّ من كلّ بشرط اتحادهما في الزمان ولو لم يتحدا في النّوع ، وأن يستفيد المتبوع من ذلك زيادة بيان؛ كقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴾ [الفرقان :68و69] . فالفعل: "يضاعف" بدل كلّ من الفعل: "يلق" لأنّ مضاعفة العذاب هي البيان الذي يزيد معنى الفعل: "يلق" وضوحا، ويكشف المراد منه"[1]

ومن نماذج الشاهد التراثي الذي يوظّفه عبّاس حسن باستمرار ما استدلّ به على المواضع التي يجوز فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه أين ساق شواهد شعريّة تراثيّة عديدة ، فذكر قول الشاعر ذي الرّمّة في استدلاله على جواز الفصل بين المتضايفين بالجار مع مجروره الأجنبيين، فقال :" وقول الآخر:

كَأَنَّ أَصواتَ مِن إيغالِهِنَّ بِنا أَواخِرِ الميسِ أصواتُ الفَراريجِ

يريد: كأنّ أصوات أواخر الميس"[2].

1 - عباس حسن : النحو الوافي ، ج3 ،ص685.

2 - المصدر نفسه ، ص57.

أمّا الشواهد الغريبة والشاذة فكان يتعامل معها بمنتهى الحيطة والحذر ، فهو يرفض الأخذ بها ومحاكاتها ، ولكنّه يذكرها في مواضعها لينبّه المتخصصّين لها فقط حتّى يكونوا على بيّنة من أمرها فلا تربكهم مصادفتها ، ويوضّح هذا الجانب بقوله :"قد نسجّل – أحيانًا مع الحيطة والحذر – بعض الشواهد الغريبة، أو الشاذة، وبعض الآراء الضعيفة، لا لمحاكاتها، ولا للأخذ بها – ولكن ليتنبه لها المتخصّصون، فيستطيعوا فهم النصوص القديمة الواردة بها حين تصادفهم، ولا تصيبهم أمامها حيرة، أو توقف فى فهمها"[1].

3– طبيعة الأمثلة في "النّحو الوافي"

تتّسم أمثلة عباس حسن بالجدّة وبساطة اللّغة ووضوح المعنى ومسايرة الحياة المعاصرة ، فقد كان ينسج على منوال الشواهد القديمة أمثلة سهلة لا تعقيد فيها ولا التواء ، وكان أحياناً يزاوج بين هذه الأمثلة والشواهد القديمة ، ويشير أحد الدارسين إلى طابع التجديد الذي يميّز أمثلة عباس حسن ، وتنوّع طبيعتها بقوله : "لقد جاء الأستاذ عباس حسن بأمثلة جديدة لم يسبقه إليها أحد، ولا يخفى أثر ذلك في تيسير النّحو، فقد قاس أمثلة معاصرة على الشواهد القديمة، وألبسها ثوباً معاصراً، فضلاً عن استشهاده بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والنثر والشعر القديمين والمعاصرين"[2]

لقد تنوّعت أمثلة الدرس النحوي عند عباس حسن في كتابه" النّحو الوافي" وتعدّدت صورها ، فلم يلزم نفسه باتّباع نمط واحد في كلّ المسائل ، فكان ينطلق أحيانا من مقطوعة شعريّة ، وينطلق أحيانا أخرى من نصّ ذي طابع قصصي ، ويكتفي في بعض المسائل بما يصوغه من أمثلة بسيطة ، وقد يلجأ إلى الجمع بين الشواهد القديمة و ما يأتي به من أمثلة ، ومن نماذج هذه الصورة الأخيرة ما نقف عليه في معرض حديثه عن دخول لام الابتداء على خبر"إنّ" ، إذ ساق طائفة متنوّعة من الشواهد والأمثلة شملت القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر القديم فضلا عن بعض الأمثلة البسيطة فقال : " ومن أمثلة دخولها قوله تعالى فى أهل الديانات المختلفة: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النّحل:124] ، وقوله عليه

1 – المصدر نفسه ، ج1 ،ص8.

2 – حسن منديل العكيلي: محاولات التيسير النحوي الحديثة دراسة وتصنيف وتطبيق ، ص 123.

السّلام[1]: "إنَّ الُعجْبَ ليَأكل الحسنات كما تَأكلُ النّارُ الحطبَ"، وقول الشاعر: إنَّ الكَريمَ لَيُخْفِي عَنك عُسْرَتَهُ حَتّى تَراهُ غَنِيّاً وَهوَ مَجهودُ [2]

وإنْ كان الخبر جملةً اسميةً جاز دخول اللام على مبتدئها – وهو الأنسب – أوعلى خبره ؛ نحو: **إنّ الكهرَبا لأثرُها عميق فى حياتنا** ، أو: **إنّ الكهرَبا أثرُها لعميقٌ فى حياتنا**"[3].

ومن صور أمثلته اتخاذه لنصّ ذي طابع قصصي منطلقاً لدراسة المسألة النحويّة ، ويستوقفنا هذا النوع في مستهل حديثه عن عطف البيان عند قوله : " نسوق بعض الأمثلة لإيضاحه: قال أحد المؤرخين "طَرَقَ الحسينُ بنُ عليّ –رضي الله عنهما– باب سيّد كريم في قومه؛ هو: "امرؤ القيس الكلبيّ" وخطب بنته: "الرَّبَاب" فرحب به أبوها، وملأت الفرحة جوانب نفسه؛ لعلمه أنّ هذه المصاهرة ستربطه ببيت الرّسول: "محمد" عليه السّلام، وتسجّل له شرفًا خالدًا على الأيام.. وتمَّ الزواج، وأنجبت الرَّبَاب فكان من ذريتها: الأديبةُ المتفقهة "سُكَينةُ" إحدى شهيرات النّساء في الصدر الأول والتي قيل فيها:

كَانَتْ "سُكَيْنةُ" تملأُ الـدُّنيا وتَهْزَأُ بالرُّوَاةِ
رَوَتِ الحديثَ وفَسَّرَتْ ... آيَ الكِتَابِ البَيِّنَاتِ "[4]

ويعتمد في كثير من الأحيان على أمثلة يستمدّها من الشعر الحديث ، فقد انطلق من أبيات للشاعر أحمد شوقي (1886م-1932م) في تناول مسألة جمع التكسير التي استهلّها بقوله: "في الأبيات الآتية التي يصف بها الشاعر أسباب العظمة، وخلود السيرة –أمثلة مختلفة ممّا يسميه النّحاة: "جمع التكسير"، قال:

---

1 – البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين : شعب الإيمان ، تح :محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة ، 1410هـ ، ج5 ، ص 452.

2 – بشار بن برد : ديوان بشار بن برد ، شرح محمد الطاهر بن عاشور ، تح: محمد شوقي أمين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1957م ،ج3 ، ص128.

3 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج1 ، ص 662وص663.

4 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج3 ،ص538.

وَلَيسَ الخُلدُ مَرتَبَةً تَلَقّى وَتُؤخَذُ مِن شِفاهِ الجاهِلينا
وَلَكِن مُنتَهى هِمَمٍ كِبارٍ إِذا ذَهَبَت مَصادِرُها بَقينا
وسرُّ العَبْقَرِيَّةِ حينَ يَسْرِي فينْتَظِمُ الصَّنَائِع والفُنُونَا
وآثارُ الرِّجَالِ إذا تَنَاهَتْ إلى التَّاريخِ خَيْرِ الحَاكِمِينَا
وأَخْذُكَ مِنْ فَمِ الدُّنْيَا ثَنَاءً وتَرْكُكَ في مَسَامِعِهَا طنيناً"[1]

أمّا الأمثلة البسيطة التي ينطلق منها عباس حسن فهي الصورة الغالبة في الكتاب ، ونكتفي منها بعرض هذا النموذج الذي يستهلّ به مسألة الإعراب والبناء أين يسوق أمثلة في غاية الوضوح والبساطة لشرح معنى مصطلحات الإعراب والبناء والمعرب والمبني ، فيقول: " معنى المصطلحات السابقة :

" أ"- **طلع الهلالُ. شاهد النَّاسُ الهلالَ. فرح القوم بالهلالِ.**

"ب"- **يكثُرُ النّدَى شتاءً . يمتصُّ النباتُ النّدى. يرتوي بعضُ النباتِ بالنّدى.**

"جـ"- **زاد هؤلاءِ علماً. سمعتُ هؤلاءِ يتكلَّمون. أصغَيتُ إلى هؤلاءِ**"[2].

فقد جمع بين الشواهد القديمة والأمثلة الحديثة ، وإذا كان شوقي المعرّي يقول: " إنّ شواهد عباس حسن جمل حديثة، بل أشعار حديثة ولّما لم يُسعفه الأمر كان يستشهد بالقديم"[3].

ففي الحقيقة أنّ هذه الأشعار الحديثة وغيرها من الكلام الذي قيل بعد عصور الاحتجاج نثره وشعره ليس إلاّ أمثلةً يسوقها الكاتب على سبيل الاستئناس والإيضاح ، ولا يمكن أن تعدّ شواهد أو تحلّ محلّ الشواهد.

1 - المصدر نفسه ، ج4 ،ص625.

2 - المصدر نفسه ، ج1 ،ص72.

3 - شوقي المعرّي : قراءات معاصرة في تيسير النّحو العربيّ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ن 2006م ، ص16

ثالثاً – اختيار القرآن الكريم مثلاً لغوياً بلاغياً أسمى

يَعُدُّ عباس حسن مشكلةَ خلافِ النُّحاة وتعدّد آرائهم في المسألة الواحدة من أكبر المشكلات النحويّة التي يشكو منها أنصار اللّغة ، بسبب ما أدّت إليه من فوضى في التعبير وبلبلة لغويّة واضطراب في القواعد ؛ أرهق كاهل المتعلمين وصرفهم عن الاستيعاب والتحصيل ، ومردّ ذلك كلّه إلى تباين لغات القبائل العربيّة التي اعتُمِدَ عليها في جمع المادة اللّغوية وظهور آثار هذا التباين والخلاف اللّغوي في النّحو ، و من أجل تخليص النّحو من هذه الشائبة دعا إلى اختيار مثل لغويّ بلاغيّ أسمى ، ليكون وحده المرجع الذي تستنبط منه القواعد النّحويّة الموحّدة ، ورأى أنّ هذا المثل اللّغوي الأسمى لن يكون سوى القرآن الكريم ، فقال : " فنختار القرآنَ نفسَه لذلك ، ونجعل لغته المسجّلة في المصحف هي وحدها اللّغة الأثيرة التي نتخذها إماماً . مقتصرين فيها على قراءة واحدة من أشهر قراءاته لا نتعداها هي القراءة المدوّنة في المصحف دون غيرها"[1] .

1 – عبّاس حسن : اللّغة والنّحو بين القديم والحديث ، ص117.

ويعتقد أنّ اختيار القرآن الكريم لهذه المهمّة كفيل بحسم مشكلة الخلاف النّحوي ، وإراحة المتعلمين ممّا يكابدونه من مشّاق الاستيعاب والتحصيل ، فيقول: "وإنّما كان الخير وتمام الفضل في إيثاره؛ لأنّه يجمع الناطقين بلغة العرب على أنصع الأساليب وأسماها، ويوحّد بيانهم، ويريحهم من خُلف المذاهب، وبلبلة اللّهجات"[1].

وقد بالغ النّحاة القدامى في الاعتماد على الشعر مع ما يعتريه من النقائص التي ساهمت في بروز الخلاف وتعدّد الآراء ، ولم يرتض كثير من الدارسين هذا المنهج الذي سلكوه حتّى قيل إنّهم " اعتسفوا الطريق حين اعتمدوا قبل كلّ شيء على الشعر ، مع ما ينتاب الشعر من الضرورات وشارد الروايات ، والوضع ، ومجهوليّة القائل ، فضلا عن أنّ جانبا ممّا في تراكيبه وأساليبه يرجع إلى لهجات في بيئات محدودة ، بل قبائل معيّنة "[2].

وربّما يكون عبّاس حسن قد أحرز فضل السبق بين معاصريه في الدعوة إلى اتخاذ القرآن الكريم مرجعا وحيداً لاستنباط القواعد النّحوية ، غير أنّ أمر هذه الدعوة لم يكن ليقتصر عليه وحده ؛ إذ تعالت حديثا كثير من الأصوات الداعيّة إلى النّحو القرآني ، ويقول العكيلي في هذا الشأن : "وهي دعوة دعا إليها غيرُ واحد ولاسيّما بعده، ولم يشر إليه كالجواري وأحمد مكي الأنصاري و د. محمد عبد الخالق عضيمة، ود. عبد العال سالم مكرم، ود. محمود سليمان ياقوت"[3].

وهكذا صار لهذا الاتجاه دعاة وأنصار ينادون بالعودة إلى القرآن الكريم و قراءاته المختلفة لترسم لنا وجوه النّحو ، وهذا ما نلمسه في قول بعضهم :

" فإنّ الدعوة إلى اعتماد نحو القرآن للتقعيد النّحوي ، ليست إلاّ دعوة الحقّ الذي لا حقَّ سواه في هذا المضمار. وهو أن نعود إلى القرآن الكريم بقراءاته ، ونخصّ منها المشهورة – عند وضع القواعد– لئلا تتعدّد وتتشعب لو أدخلنا الآحاد والشواذ معها ؛ إذ في المشهورة منها_ وهي العشر– كفاية. ولا عبرة بمن غلّط قارئاً كحمزة، أو ابن عامر أو غيرهما من القرّاء السّبعة المشهورين الذين أجمع عليهم أهل أمصارهم ، وعُرفوا بالأمانة والوثاقة والاتقان"[4].

---

1 – عبّاس حسن : النحو الوافي ، ج1 ، ص9.

2 – كاصد ياسر اليزيدي : دراسات نقديّة في اللّغة والنّحو ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان ، 2003م ، ص 87.

3 – حسن منديل العكيلي : محاولات التيسير الحديثة دراسة وتصنيف وتطبيق ، ص127.

4 – كاصد ياسر اليزيدي : دراسات نقديّة في اللّغة والنّحو ، ص 151.

ومن الذين حملوا لواء الدعوة إلى نظريّة النّحو القرآني أحمد مكي الأنصاري ؛ إذ يقول : "وإنّما الذي نتمناه ، وندعو إليه هو استنباط جميع القواعد من القرآن الكريم وقراءاته المحكمة كلّما أمكن ذلك ، بمعنى أنّنا نجعل القرآن الكريم هو المصدر الأول في التقعيد قبل الشعر"[1].

ويأخذ على النّحاة القدامى تقديمهم الشعر على القرآن ، ويرجع سبب ما حصل من تعارض بين النّحو والقراءات القرآنيّة إلى هذا الخيار ؛ فيرى أنّ " القواعد النّحويّة ينبغي أن تستنبط أولا من النصوص القرآنيّة ، ثمّ يأتي بعد ذلك الشعر وغيره من مصادر السّماع ، ولو فعلنا ذلك ما كان هناك تعارض على الإطلاق بين النّحو والقراءات"[2].

ويتّفق هذا الكلام مع ما ذهب إليه عباس حسن في اعتقاده بأنّ القرآن الكريم مقدّم على غيره من المصادر ، وهذا الاتجاه نلمسه في مواضع شتّى من كتابه "النّحو الوافي" ، ومن ذلك قوله : " **قد وردت أمثلة لذلك في الكلام الفصيح– وفي مقدمته القرآن الكريم– تؤيّد هذا الرأي**"[3].

ومن هذا المنطلق كان يدعو إلى محاكاة ما ورد في القرآن الكريم من شواهد دون تردّد ولا تأويل ، فيقول :"وورود تلك الشواهد في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم– يبيح لنا محاكاتها على الوجه الواردة به من غير تردّد"[4].

وليس هذا الكلام مجرد آراء نظريّة لم تجد سبيلها إلى التطبيق ، بل يمكن القول إنّ كتابه (النّحو الوافي) يمثّل المجال التطبيقي لدعوته تلك ، والأمثلة على ذلك كثيرة من ذلك ما استدلّ به من آيات كريمة على جواز تأخّر المصدر عن معموله إذا كان شبه جملة ، فقال :" أمّا المعمول شبه الجملة فالأحسن الأخذ بالرأي الذي يبيح تقديمه؛ لوروده في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ [الصّافات:102] ، وقوله تعالى: ﴿لا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً﴾ [الكهف :108] ، وقوله تعالى: ﴿وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا، رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾[النّور :2]"[5].

---

1 – أحمد مكي الأنصاري :نظريّة النّحو القرآني نشأتها وتطوّرها وتكوينها، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة)، القاهرة ، ج57 ، نوفمبر 1985م ، ص73.

2 – المرجع نفسه.

3 – عبّاس حسن : النّحو الوافي ، ج1 ، ص380.

4 – عبّاس حسن : النّحو الوافي ، ج1 ، ص380.

5 – المصدر نفسه ، ج3 ، ص216.

فنراه في هذا الموضع كما في غيره من المواضع يستند في تعليل ما يذهب إليه من أحكام وآراء إلى نصوص القرآن الكريم ، ويقدّمها على غيرها من كلام العرب وشواهدهم.

رابعاً– رفض التأويل

1– حقيقة التأويل وأثره في الدرس النحويّ

حدَّ اللّغويّون لمصطلح التأويل حدودا كثيرة ، تكاد تتفق في مجملها على مفهوم واحد ينحصر في "صرف اللّفظ عن ظاهر معناه إلى معنى محتمل" وهذا ما اختاره الجرجاني في كتابه "التعريفات"[1].

وتطرّق المحدثون إلى مفهوم التأويل النّحوي؛ ومنهم محمد عيد الذي يقول في تعريفه: "معنى التأويل عامة هو: صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفيّة تحتاج لتقدير وتدبّر، وأنّ النّحاة قد أوّلوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النّحو وأحكامه "[1].

1 – الجرجاني الشريف : كتاب التعريفات ، ص50.

والتعريف السابق يتضمن دواعي التأويل وأسباب لجوء النّحاة إليه ، ويوافق هذا الكلام ما جاء على لسان علي أبي المكارم الذي يرى أنّ التأويل النحويّ مفهوم " أصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد . وصار – كظاهرة نحوية– يعني صبّ ظواهر اللّغة المنافيّة للقواعد في قوالب هذه القواعد"[2].

ويتضح لنا ممّا سبق أنّ الغاية من التأويل ما هي إلاّ محاولة إثبات صحّة القواعد النّحوية وتعميمها لتنسحب على الشواهد الفصيحة ، ويبيّن لنا علي أبو المكارم السبب الذي دفع النّحاة إلى التأويل؛ فيقول :" التأويل كان الوسيلة التي لجأ إليها النّحاة للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها ، المنسوبة – في الوقت نفسه – إلى عصر الاستشهاد"[3].

ويعزّز هذا التعليل ما جاء على لسان باحث آخر في بيان وظيفة التأويل ودواعي لجوء النّحاة إليه ، فيقول :" فالتحويل يحصل عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنيّة الملبِسة التي لم تأت على بناء نظائرها "[4].

وظاهر كلامه أنّ التأويل وسيلة لتفسير أبنيّة وتعابير لم تأت موافقة للمطّرد وما جرى عليه القياس .

ومن أهم مظاهر التأويل في النّحو الحذف والإضمار والتقدير والحمل على المعنى وغير ذلك ، وأمامنا أمثلة عديدة تقوم دليلا على وجود ظاهرة الحذف في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى :﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ [النحل:30] أي : أنزل خيراً

ونحو قوله تعالى :﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ [النساء:171] ، أي : يكن انتهاؤكم خيراً

وأمّا من أمثلته في الشعر ؛ فنورد كمثال هذا البيت الذي ينسب إلى قيس بن الخطيم :

نَحنُ بِما عِندَنا وَأَنتَ بِما عِندَكَ راضٍ وَالرَأيُ مُختَلِفُ[5]

والمقصود نحن بما عندنا راضون

---

1 – محمد عيد : الكتاب، أصول النحو العربيّ في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث ، ص157.

2 – علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي ، ص232.

3 – المرجع نفسه ، ص231.

4 – رابح بومعزة : تيسير تعليميّة النّحو رؤية في أساليب تطوير العمليّة التعليميّة من منظور النّظريّة اللّغويّة ، ص57 وص58.

5 – قيس بن الخطيم : ديوان قيس بن الخطيم ، تح: ناصر الدين الأسد ، دار صادر، بيروت ، (دت) ،ص 115.

وكان الفرّاء قد عرض للإضمار في "معاني القرآن" ؛ فقال : "وقوله تعالى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلى قُلُوبِهِمْ وَعَلى سَمْعِهِمْ وَعَلى أَبْصارِهِمْ غِشاوَةٌ ﴾ [البقرة:7] انقطع معنى الختم عند قوله: «وَعَلى سَمْعِهِمْ» . ورفعت «الغشاوة» ب «عَلى» ، ولو نصبتها **بإضمار** «**وجعل**» لكان صواباً. **وإنمّا يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويدلّ أوله على آخره** كقولك: قد أصاب فلان المال، فبنى الدور والعبيد والإماء واللّباس الحسن فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ولا على الدواب ولا على الثياب، ولكنّه من صفات اليسار"[1].

ومع ما نرى في كلام العرب وأفصحه من ظواهر الحذف والإضمار التي لا يستقيم المعنى إلاّ بتأويلها ، فإنّنا نجد بين النّحاة من يرفض هذا التأويل ويدعو إلى إهماله بدعوى أنّه يشكّل مشكلة من مشكلات النّحو الأساسيّة التي تواجه المعلمين والمتعلّمين ، في ظلّ ما يجدونه من صعوبة في تقدير ما يقع في الكلام من حذف وإضمار ، وكان عبد الستار الجواري قد تطرّق إلى هذه المشكلة مبيّنا مظاهرها وآثارها ؛ فقال: " وإنّ من أشدّ المشاق في تعليم النّحو ما يلقاه الدارس والمدرّس معاً في تقدير ما يقدّرونه محذوفاً. وهو بابٌ واسعٌ لا يكاد يعرف مبدؤه من منتهاه. فالفاعل يُقَدَّر والفعل يقدَّر ، ومتعلّق الجار والمجرور يقدَّر وغير ذلك كثير ممّا يحذف في الكلام ، فلا بدّ لإجراء الإعراب أن يقدّر. ومنه ما هو واجب الحذف وهو أيضا واجب التقدير– حتّى إنّ هذا التقدير صار معياراً لقدرة المعرب النّحوي وبراعته"[2].

فلم يقتصر أثر التأويل والتقدير على ما يشكّله من صعوبة في تعلّم النّحو ، بل تجاوز ذلك ليصبح مقياساً دالاً على مدى تفوّق المعرب وبراعته ، بل إنّ مِنَ الباحثين مَنْ يردّ جلّ خلافات النّحويين إلى مشكلة التقدير تلك ، إذ يقول رابح بومعزة في هذا الشأن:

" ومعظم خلافات النّحويين كانت حول تقدير البنيّة العميقة أو حول القواعد التحويليّة التي تحكم تحوّل البنيّة العميقة المقدّرة إلى البنيّة السطحيّة "[3].

2– موقف عباس حسن من التأويل

1 – الفرّاء أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله : معاني القرآن ، تح : أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار ،عالم الكتب ، بيروت ، ط3 ، 1983م ،ج1 ، ص13

2 – عبد الستار الجواري : رأي في تيسير تعليم النّحو (مجلة مجمع اللّغة العربيّة) ، القاهرة ، ج53 ، فبراير 1984 م ، ص 163.

3 – رابح بومعزة : تيسير تعليميّة النّحو رؤية في أساليب تطوير العمليّة التعليميّة من منظور النّظريّة اللّغويّة ، ص 60.

عبّر عباس حسن عن موقفه الرافض لتأويل الكلام المسموع الصحيح الصادر عمّن يصحّ الاحتجاج بكلامه امتثالا لما تفرضه نظريّة العامل من أحكام ، بل دعا إلى محاكاته والقياس عليه ، فقال : "والوسيلة الصحيحة لذلك أن ندع كل تأويل وتخريج على الطراز المعيب السالف، وأن نجري في الأمور على ظواهر الألفاظ الصحيحة الصادرة عمّن يصح الاحتجاج والاستشهاد بكلامه، كما رويت ونقلت إلينا، ونبيح القياس عليها ومحاكاتها"[1]

وحمله هذا الموقف على انتقاد ما عمد إليه النّحاة من تأويل وتقدير للأمثلة التي وقع فيها المستثنى غير منصوب، مع أنّ الكلام تام موجب ؛ لجعله تامًا غير موجب، بغية الوصول إلى جواز البدل ، فقال منكرا عليهم هذا الفعل :" وإذا كان التأويل على هذا النمط معيبا، وواجبنا الفرار منه جهد استطاعتنا، فإنّ الأنسب لنا اليوم أن نتخير عند الضبط اللّغة الضاربة في الفصاحة، الشائعة بين اللّغات المتعددة؛ لنقتصر عليها في استعمالنا تاركين غيرها من اللّغات واللّهجات القليلة، توحيدًا للتفاهم، وفرارًا من البلبلة الناشئة من تعدّد اللّهجات واللّغات بغير حاجة ماسة "[2]

وممّا يظهر رفضه للتأويل اعتراضه على من يرفض رفع الاسم المعطوف على اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر ؛ مستشهدا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ [المائدة:69]؟ إذ وقعت كلمة: "الصابئون" مرفوعة بعد العاطف وقبل مجيء خبر "إنّ" ، ولكنّ النّحاة حاولوا تأويلها بما يجعلها توافق الأصل النّحوي . فتعجّب من جرأتهم على تأويل الآية دون التفكير في إصلاح القاعدة ، قائلا: "كيف يقبلون أن تؤوّل الآية – بغير داع لتطابق القاعدة ولا يتصرفون في القاعدة تصرفا صريحا يساير الآية، مع اعتقادهم أن القرآن أفصح كلام عربي وأعلاه؟ ولم التمحّل في الأمثلة العربية الأخرى – وهي كثيرة – وترك القاعدة بغير إصلاح؟ "[3].

وممّا يقدّم صورة عن رفضه للتقدير والتأويل دعوته إلى إهمال متعلّق شبه الجملة ، فهو يفضّل إعراب الظرف أو الجار والمجرور في قولنا "**زيدٌ في الدّار**" ونحو ذلك خبراً مباشرة ، ولا يرى داعيّاً للقول بأنّ شبه الجملة متعلّق بخبر محذوف تقديره مستقرٌّ ،وهذا نصّ حديثه في هذه المسألة : "

1 – عباس حسن : اللغة والنّحو بين القديم والحديث ، ص 215

2 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج2 ، ص 331.

3 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج1 ، ص 669.

فلو قلنا: "ظرف منصوب خبر المبتدأ" أو: "جار مع مجروره خبر المبتدأ"، من غير أن نزيد شيئا ما حصل قصور، ولا وقعنا في خطأ، ولكان مساويا في صحته لقولنا: إنّ شبهي الجملة متعلقان بمحذوف هو الخبر، لكن قد يكون الأخذ بالإعراب الأول أنسب، لأنّه أوضح ظهورا، لمراعاة الأصل، والغالب فيه"[1].

ويظهر في هذه المسألة متأثّراً بابن مضاء الذي سبقه إلى هذا الرأي ، إذ كان يعتقد أنّه لا حاجة إلى تقدير متعلّق الجار والمجرور، فقال : "فيزعم النّحويون أنّ قولنا "في الدار" متعلق بمحذوف تقديره : زيدٌ مستقرٌّ في الدّار، وهذا كلّه كلام تامٌ لا يفتقر السّامع له إلى زيادة :كائنٌ ولا مستقرٌّ "[2].

وفي باب الاستثناء صورة أخرى من صور رفضه للتأويل ، أين يعبّر عن رفضه لاجتهاد بعضهم في تخريج وقوع المستثنى مرفوعا في استثناء تام موجب ، فيقول : " وردت أمثلة مسموعة وقع فيها المستثنى غير منصوب ، مع أنّ الكلام تام موجب ؛ ومنها قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُم﴾ [البقرة: 249] في قراءة كلمة: "قليلٌ" بالرفع . وقد كلّف النّحاة أنفسهم عناء التأويل والتقدير؛ ليجلعوا الكلام تامًا غير موجب، فيصلوا من هذا إلى جواز البدل ، وإلى أنّ الأمثلة مسايرة للقاعدة عندهم ، فممّا قالوه في الآية: إنّ نصّها على لسان طالوت هو: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ . ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾ فمعنى : "شربوا منه" : لم يكونوا منّي ولا من أنصاري ، فهي في تأويل كلام منفي في تقديرهم"[3].

وما ذهب إليه عبّاس حسن له ما يؤيّده عند بعض الباحثين ممّن يعدّون هذا النوع من التأويل تكلّفا لا يخلو من الغلوّ ، إذ يقول صلاح الدين الزعبلاوي: "غلا الزمخشري في تكلّفه حين خرّج قراءة الرفع من قوله تعالى :﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُم﴾ [البقرة: 249] برفع قليل مع كونه مستثنى من كلام تام موجب ، حين خرّجه حمْلاً على المعنى ، والرفع قراءة أبيّ والأعمش. فقد جاء في الكشّاف (381/1) أنّ قوله تعالى:﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُم﴾ كأنّه قيل (فلم يطيعوه إلاّ قليلٌ) "[4].

---

1 – المصدر نفسه ، ص475.

2 – ابن مضاء القرطبي : الردّ على النّحاة ، تح : محمد إبراهين البنا ، ص 79.

3 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج2 ، ص 329.

4 – صلاح الدين الزعبلاوي : مع النّحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللّغة وأسرارها ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1992م ، ص22.

وهكذا نجد عباس حسن يعرض لتأويل النّحاة لكثير من النصوص التي بدا أنّها على غير القياس وتوجيهها لتساير القواعد النّحوية كلّما وجد مناسبة مواتية ، فيجدّد رفضه للتأويل داعيا إلى الفرار منه قدر المستطاع ، ولا يرى في الجري وراءه إلاّ عناء وتكلّفاً.

ومن مظاهر رفضه للتقدير إعرابه للاسم المضاف إلى ياء المتكلّم في حالة الجرّ بالعلامة الظاهرة ، وتفضيله لهذا الإعراب على إعرابه بالعلامة المقدّرة ، فقال :

" أمّا في حالة الجرّ – نحو (أتعلّم من تجاربي ما لا أتعلّمه من كتبي – الصوت العذب يخفّف من شجوي فقد نقول : إنّه مجرور بكسرة مقدّرة على آخره منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء ، أو نقول : إنّه مجرور بالكسرة الظاهرة مباشرة ، ولا داعي لتقدير كسرة مع وجود أخرى ظاهرة. وهذا أنسب ، لبعده من التكلّف والتعقيد. والأخذ به أولى في هذه الصورة وأشباهها ؛ لأنّه يغنينا عن التقدير قدر الاستطاعة"[1].

فعرض وجهين مختلفين لإعراب المضاف المجرور إلى ياء المتكلّم ، إلاّ أنّه رجّح الوجه الذي يخلو من الإعراب التقديري ، بحجّة أنّه بعيد من التكلّف والتعقيد ، فالأولى عنده إذا كانت العلامة الظاهرة تشبه العلامة المقدّرة اختيار العلامة الظاهرة ، وهذا الرأي هو الأنسب لما فيه من التيسير والبعد عن التعقيد.

غير أنّ عباس حسن لا يرفض التقدير والتأويل رفضا مطلقا وفي كلّ الحالات ، إذ أنّه يميل إلى قبوله والأخذ به إذا كان لا يؤدّي إلى التعقيد والغموض، وصدر عمّن يحسن استخدامه ويثبت هذا قوله : " على أنّ "التقدير"باب واسع وأصيل في لغتنا، ولكنّه محكم، وسائغ ممّن يحسن استخدامه – عند مسيس الحاجة- على النّمط الوارد الفصيح الذي يحتجّ به، والذي لا يؤدّي إلى خلط أو اضطراب"[2].

ويعكس هذا الاتجاه عنده في قبول التأويل ما ذهب إليه في إعراب الاسم السابق لعامله، إذا وقع بعد أداة لا يليها إلاّ الفعل ، أين يوافق مذهب جمهور النّحاة في جواز رفعه على أنّه فاعل مرفوع لفعل محذوف ، وذلك مثل "أَحَدٌ" في قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ۝﴾ [التوبة: 6].

1 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج3 ، ص 170وص171.

2 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج2 ، ص147.

فيختار هذا الإعراب القائم على تقدير فعل محذوف يفسّره الفعل الذي بعده، ممّا يعني أنّه لا يرفض التقدير والتأويل إذا كان لا يؤدّي إلى التعقيد والغموض.

هذا ولم تسلم آراء عبّاس حسن بخصوص قبول التأويل ورفضه من الاضطراب والتناقض ففي معرض حديثه عن "لا" النّافيّة للجنس ذهب إلى موافقة الكوفيين في جواز عمل "لا" في العلم رافضا تأويلات النّحاة ، فقال : " من شروط إعمال "لا": تنكير معموليها. وقد وردت أمثلة فصيحة وقعت فيها عاملة مع أنّ اسمها معرفة. من ذلك قوله عليه السّلام: (**إذا هلك كِسْرِى فلا كسرَى بعدَه، وإذا هَلَك قَيْصَرُ فلا قيصرَ بعده**)[1]. ومن ذلك قولهم : **قضيةٌ ولا أبا حسن لها**، وقد تناولها النّحاة بالتأويل كي يخضعوها لشرط التنكير. وهو تأويل لا داعي لتكلّفه مع ورود تلك الأمثلة الصريحة، الدّالة على أنّ فريقاً من العرب لا يلتزم التنكير "[2].

ولكنّه في موضع آخر يعدّ العلم الواقع اسما لـ "لا" النّافية للجنس نكرة ، فيقول : " قد يكون من الدواعي البلاغية ، "كالمدح والذمّ ؛ ما يقتضي تنكير العلم ، إمّا تنكيرا صريحا ، نحو: **رأيت محمدا من المحمدين** ، "**وما من زيد كزيد بن ثابت**"، وإما تنكيرا ملحوظا ، أي: "مقدّرا" كقول أبي سفيان : **لا قريشَ بعد اليوم**. وقول بعض العرب : "**لا بصرة لكم**" : "فوقوعه فيهما اسم "لا"، دليل على تنكيره ، لأن اسمها المفرد نكرة"[3].

وقد وقع في مثل هذا الاضطراب والخلط في مواضع أخرى بسبب عدم انسجام موقفه من التأويل مع موقفه من العامل ، ذلك أنّه رفض التأويل ودعا إلى إهماله ، وفي الوقت نفسه أخذ بنظريّة العامل وتغاضى عن العلاقة القويّة التي تربطهما، إذ أنّ التقدير والتأويل ليس إلاّ تطبيقا لقوانين نظريّة العامل وأخذا بما تقتضيه .

---

1 – البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي : الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، تح : محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ، 1422هـ ، ج4 ،ص63 ، باب الحرب خدعة ، رقم الحديث 3027.

2 – عباس حسن : النحو الوافي ، ج1 ،ص695

3– عباس حسن : النحو الوافي ، ج1 ، ص294.

خامساً– الاستعانة بطرائق التعليم

1– علاقة طريقة تعليم النّحو بتيسره

لا شكّ أنّ ثمّة علاقةً وطيدةً بين التيسير النحويّ وطرائق تدريسه ، فليس غريباً أن تتّجه أنظار أصحاب التيسير إلى الاهتمام بطريقة تقديم المادة وأسلوب عرضها ، وما التيسير النّحويّ عند بعضهم إلاّ "عرض جديد لموضوعات النّحو ، وترسيخ لها بطرائق حيّة جذّابة فيها إبداع وابتكار ، وعلى هذا ينبغي أن تنصبَّ جهودُ التيسير"[1] .

ومن هنا دعا بعض الدارسين والباحثين في مجال تيسير النّحو إلى " التجديد في طرائق التدريس لأنّ القضيّة الرئيسيّة تكمن في طريقة تدريس هذه القواعد واللّغة في المدارس بصورة جافّة وتعلّمها من جانب الطالب بصورة الحفظ الخالص ، دون تحليل وتطبيق للنّصوص"[2].

---

1 – عيسى متقي زاده : **دراسة المحاولات التيسيريّة في النّحو العربيّ عند المحدثين** ، (مجلة اللّغة العربيّة وآدابها) ، جامعة طهران ، ع11 ، خريف وشتاء 2010-2011م ، ص116.

2 – المرجع نفسه ، ص117.

وتكاد تتوحّد الرؤى والتصورات لطبيعة التيسير وما ينبغي أن ينصبّ عليه الاهتمام في هذا المضمار ، فيذهب بعضهم إلى الاعتقاد بأنّ جوهر التيسير يكمن في الطريقة ، فيقول : " أمّا تيسير تعليم النّحو – في إطار تيسير تدريس اللّغات ككلّ – ضرورة ملحّة تقتضيها حاجات النّاس في كلّ زمان . ولذا ، فإنّ جوهر التيسير ينبغي أن يقوم على الطريقة"[1] .

ويربط رابح بومعزة بين حسن اختيار الطريقة والنّجاح في تحقيق الأهداف المسطّرة ، فيقول: " فالمحتوى المختار لا يحقّقُ هدفَه إلاّ إذا اختيرت له الطريقةُ الفاعلة المؤمِّنَة تبليغَه ، فعلى قدر حسن اختيار المدرّس الطريقة المناسبة يكون نجاحُه في مهمّته أوفرَ"[2].

بل ويذهب هذا الباحث إلى أبعد من ذلك حين يقصر مفهوم تيسير النّحو على طريقة تعليمه ، ويستفاد ذلك من قوله الآتي : "وحتى لا نخطئ الوجهة من البداية ، فيضيع الوقت والجهد ، وجب تحديد المفهوم الإجرائي لمصطلح تيسير النحو، وهذا المفهوم يحدده العلماء كالآتي : هو تكييف النّحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربيّة الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلّمين . فعلى هذا ، ينحصر التيسير في كيفيّة تعليم النّحو ، لا في النّحو ذاته"[3].

ويمكن أن نفهم من كلامه أنّه يميّز بين نوعين من النّحو : نحو يقدّم للمتعلّمين وهو الذي يطاله التيسير ويتحقّق ذلك بفضل تبسيط الطرائق التعليميّة ، و نحو علميّ لا يمكن المساس به. ولم تكن هذه الفكرة جديدة ، إذ كان النّحاة القدامى يميّزون بين النّحو العلمي والنّحو التعليمي الموجّه للمتعلّم ، ونستطيع أن نقف على هذه الحقيقة في ثنايا كتبهم ، فهذا ابن السراج يقول في كتاب "الأصول في النّحو" :" ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلّم , احتجت إلى أن أذكر ما يقرّب على المتعلّم"[4].

ويدلّ هذا على مراعاة النّحاة في مؤلفاتهم للمستوى المعرفي للمتلقي وقدراته التحصيليّة ، وهو ما تنبّه له عباس حسن ، فميّز في كتابه بين فئتين متفاوتتي المستوى والحاجة ، وتوجّه إلى كلّ فئة بما يناسب مستواها ، ويقول أحد الباحثين عن هذه الطريقة :

1- محمد صاري : **تيسير النّحو: ترف أم ضرورة؟**(مجلة الدراسات اللغوية)، الرياض ، مج 3،ع2 ،(يوليو-سبتمبر 2001)، ص 178.

2 – رابح بومعزة : تيسير تعليميّة النّحو رؤية في أساليب تطوير العمليّة التعليميّة من منظور النّظريّة اللّغويّة ، ص 151.

3 – رابح بومعزة : تيسير تعليميّة النّحو رؤية في أساليب تطوير العمليّة التعليميّة من منظور النّظريّة اللّغويّة ، ص 151وص152.

4 – ابن السراج أبو بكر محمد بن السري : الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، مج1 ، ص37

" لقد ميّز عباس حسن بين طائفتين من المعنيين بالنّحو، طائفة تحتاج إلى تيسيره وهم طلبة الجامعة، والأخرى: أساتذتهم المتخصصون، ففي القسم الأول المختصر الموجَّه لطلبة الجامعة يستخدم أيسر الطرائق التربوية التي يراها الأنسب للموضوع من دون اقتراحات أو تعدّد آراء واختيارات الآراء بل يقصره على الرأي المشهور واللّغة الفصحى.

أمّا في القسم الآخر (الزيادة والتفصيل) الموجّه للأساتذة المتخصصين، فيعرض فيه الآراء والخلافات والتفصيلات. وينقد ويقترح ويدرس ويستقصي، ويرّد ويوضّح"

إنّ استعانة عبّاس حسن بطرائق التعليم وجعلها أساسا من أسس التيسير يقودنا إلى معرفة أهم طرائق تعليم النّحو ، وكيفيّة تعامل المؤلِّف معها ومدى نجاحه في استغلالها .

2- طرائق تعليم النّحو

يعتقد أكثر الباحثين أنّ لتدريس النّحو ثلاث طرائق أساسيّة وهي: الطريقة القياسيّة، والطريقة الاستقرائية، والطريقة المتكاملة.

1.2- الطريقة القياسية

فأمّا الطريقة الأولى فهي الطريقة القياسيّة ، ويبيّن معالمها محمود أحمد السيّد بقوله :" ثمّة ثلاث طرائق لتدريس القواعد النحويّة، الطريقة الأولى هي الطريقة القياسيّة وكانت سائدة في مطلع القرن الماضي والأساس الذي تقوم عليه ذكر القاعدة أولاً أو المبدأ العام ثمّ توضّح القاعدة بالأمثلة ليجيء التطبيق على القاعدة أخيرا"[1].

وتتّضح لنا أسس هذه الطريقة التي تقوم على التلقين والإلقاء ، وتهميش دور المتعلّم في بناء معارفه وتعلّماته ، وقد عجّلت هذه العيوب بالتفكير في العدول عنها و اعتماد طريقة جديدة هي الطريقة الاستقرائيّة.

2.2- الطريقة الاستقرائية

1 - محمود أحمد السيّد ، من مواضع تيسير تعليم النحو وحلول مقترحة،(بحوث مؤتمر تيسير النحو)، مجمع اللغة العربية، دمشق، 2002م ، ص47.

جاءت الطريقة الاستقرائيّة لتصحّح العيوب التي شابت الطريقة القياسية ، وتقوم على أساس خمس مراحل ، وهي : المقدمة والعرض والربط والقاعدة والتطبيق ، ومن مزايا هذه الطريقة أنّها تشجع المتعلّمين على اكتشاف القاعدة اعتمادا على أنفسهم وتوجيهات المعلّم ، انطلاقا من ملاحظة الأمثلة وتأمّل الظاهرة النّحوية المدروسة ، وصولاً إلى استنتاج القاعدة عن طريق الاستقراء ، لتنتهي بمرحلة إجراء التطبيقات والتمارين.

ولهذه الطريقة مزايا عديدة ، من أهمّها تفعيل دور المتعلّم في استنتاج القاعدة النّحوية ، ممّا يساعد كثيرا على ترسيخها في ذهنه وضمان نجاح أكبر ، إلاّ أنّها كسابقتها لم تسلم من النقد ، إذ يعاب عليها حاجتها إلى استهلاك وقت أطول قد يكون على حساب إجراء التطبيقات التي تمثّل ثمرة الدّرس ووسيلة التقويم للوقوف على مدى تحصيل المتعلمين وتحقيق الأهداف.

3.2- الطريقة المتكاملة

دعا التطوّر المستمرّ في مجال علوم التربيّة إلى البحث عن طرائق بديلة أمام سهام النّقد الموجّهة إلى الطرائق السابقة ، فظهرت الطريقة المتكاملة التي تعتمد على سند نثريّ أو شعريّ متكامل ، إذ تنطلق عمليّة التعلّم من " نصٍّ يقرؤه المتعلمون ويفهمون معناه، ثمّ يشار إلى الجمل وما فيها من خصائص ويعقب استنباط القاعدة منها ، ثمّ يجيء التطبيق على القاعدة"[1].

ولهذه الطريقة المتكاملة أو التكامليّة كغيرها من الطرائق مزاياها وعيوبها، و إنّما الفضل للمؤلّف أو المعلّم الكفء الذي يحسن اختيار الطريقة المناسبة التي تستجيب لحاجيات المتعلّمين وتحقّق الغرض المنشود من تدريس النّحو.

وإذا كانت هذه هي أهمّ الطرائق المتّبعة في تعليم النّحو ، فما هي الطريقة التي اختارها عباس حسن في كتابه "النّحو الوافي" ؟

لقد تكفّل محمود أحمد السيّد بالإجابة عن هذا السؤال ، إذ صنّف هذا الباحثُ كتابَ "النّحو الوافي" لعباس حسن ضمن كتب النّحو التعليميّة التي أُلِّفَتْ وفق الطريقة الأولى (أي: القياسيّة) ، فقال : "وأُلِّفَت الكتب النحويّة التعليميّة وفق هذه الطريقة ككتاب "قواعد اللّغة العربيّة لتلاميذ المدارس الثانوية" لحفني ناصف وآخرين ، وكتاب "النّحو الوافي" لعباس حسن"[2].

---

1 - محمود أحمد السيّد ، من مواضع تيسير تعليم النحو وحلول مقترحة،(بحوث مؤتمر تيسير النحو)، ص48.

2 - المرجع نفسه ، ص47.

غير أنّ المتتبع لطريقة عباس حسن في الكتاب المذكور لا يقف على طريقة واحدة ، بل يجد طرائق مختلفة تتنوّع من موضوع إلى آخر . وهو ما صرّح به المؤلّف نفسُه في مقدّمة كتابه مبيّناً بأنّه لم يلتزم في التأليف طريقة تربويّة معيّنة ، فكان من أهمّ بنود دستور تأليف الكتاب التي حدّدها :"عدم التزام طريقة تربويّة معيّنة فى التأليف ، فقد تكون الطريقة استنباطية، وقد تكون إلقائية ، وقد تكون حوارًا، أو غير ذلك مما يقتضيه صادق الخبرة، وملاءمة الموضوع. وإذا عرفنا أنّ الكتاب لكبار الطلاب، وللأساتذة المتخصصين، وأنّ موضوعاتِه كثيرةٌ متبايّنةٌ – أدركنا الحكمة في اختلاف الطرائق باختلاف تلك الموضوعات وقرّائها. على أن تكون الطريقة محكومة بحسن الاختيار، وصدق التقدير، وضمان النجح من أيسر السبل وأقربها"[1].

وهذا التنويع في طريقة عرض المادة ميزة يجب التنويه بها لما لها من عظيم الأثر في التيسير ودفع الرتابة والملل عن القارىء ، وأشار العكيلي إلى أسلوب عباس حسن في اعتماده على طرائق مختلفة فقال : "ولم يؤثر طريقة واحدة على الطرائق الأخرى ، فقد تكون استنباطية أو استقرائية أو إلقائية وقد تكون حواراً وغير ذلك ممّا يلائم الموضوع النحويّ الذي يعالجه وما توصله إلى أهدافه في تيسير الموضوع"[2].

واختيار طريقة من الطرائق ليس بالأمر السهل ، ولا ممّا يترك للصدف ، وإنّما يكون استجابة لدواع وأهداف تربويّة معيّنة ، وهذا ما يوضّحه أحد الباحثين بقوله :

" إنّ الطرائق التربويّة تتفاضل فيما بينها تبعاً لما تحقّقه من أغراض ، ونستطيع أن نظفر بالطريقة الفاعلة المثلى متى أدركنا الغاية منها وعرفنا الباعث إليها"[3].

ولم يكن عباس حسن يجهل هذه الحقيقة ، لذلك تنوعت طرائقه من باب إلى باب ومن مسألة إلى أخرى تبعاً لطبيعة الموضوع ، وما تمليه عليه خبرته الواسعة في ميدان التعليم.

وقد كان عباس حسن ينزع في اختيار طريقته وتنويعها إلى التحرّر من التقليد والابتعاد عن طريقة القدماء ، فقد قال عن هذا الاتجاه :

"ومهما اختلفت فلن تكون من طرائق القدماء التى أساسها: المتن، فالشرح، فالحاشية، فالتقرير. فما يصاحب هذا من جدل، ونقاش، وكثرة خلاف، وتباين تعليل، وما إلى ذلك ممّا دعت إليه

---

1 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج1 ، ص 10.

2 – حسن منديل حسن العكيلي : محاولات التيسير النّحوي الحديثة ، ص149.

3 – رابح بومعزة : تيسير تعليميّة النّحو رؤية في أساليب تطوير العمليّة التعليميّة من منظور النّظريّة اللّغويّة ، ص 150.

حاجات عصور خلت ، ودواعي حقب انقضت، ولم يبق من تلك الحاجات والدواعي ما يغرينا بالتمسك به، أو بتجديد عهده"[1].

إنّ نظرته لطريقة تعليم النّحو تعبّر عن مدى توقه إلى تطبيق آرائه الإصلاحيّة التي تنبذ الخلاف والجدل والعلل الزائفة وتضيق ذرعا بالطرائق العتيقة تطبيقاً عمليّاً يقرّب النّحو من طالبيه ويرغّبهم فيه.

ولا ينبغي أن نفهم من قول أحد الباحثين أنّ كتاب "النّحو الوافي" قد ألِّف وفق الطريقة القياسيّة أكثر من أنّها هي الطريقة الغالبة أو السائدة في الكتاب ، وإلاّ فإنّ دارس الكتاب يقف على نماذج عديدة لغيرها من الطرائق ، ولعلّ في طريقة تناوله لمسألة جمع التكسير ما يمكن أن نعدّه نموذجا مقارباً للطريقة التكاملية ، إذ انطلق من نصّ شعري لأحمد شوقي يتضمن أمثلة لصيغ "جمع التكسير"، حدّد على ضوئها تعريف هذا المصطلح، ثمّ تكلّم عن قسميه(جمع القلّة و جمع الكثرة)، والفرق بينه وبين جمعي التصحيح، ثمّ قدّم الأوزان والصيغ المطّردة لجمع التكسير بقسميه والشروط التي يجب أن تتحقق في المفرد المراد جمعه على إحدى تلك الصيغ، منبّها إلى وجود كثير من صيغ الجمع المسموعة إلى جانب تلك الصيغ القياسيّة.

وفي نهاية الباب تطرّق إلى أحكام عامة، تتعلق بجمع التكسير منها تثنيته وجمعه، وكيفيّة تثنيّة وجمع المركب الإضافيّ، و المركب الإسناديّ، و المركب المزجيّ، والفرق بين جمع التكسير، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي.

أمّا الطريقة الاستقرائيّة فقد اعتمدها في عرض كثير من المسائل ، وسنقتصر على التمثيل لها بالطريقة التي عالج بها المؤلِّف مسألة التمييز، إذ انطلق من أمثلة دقيقة تشتمل على أنواع التمييز، وبعد مناقشتها شرع في تقديم الأحكام والقواعد ، فبيّن انقسام التمييز إلى قسمين: تمييز المفرد أو الذات ، وتمييز الجملة أو النسبة، وما يختصّ به كلُّ قسم من أحكام ، وفي آخر المطاف عقد موازنة بين الحال والتمييز، أبرز فيها ما يتفقان فيه ، وما يختلفان فيه من أمور.

1 – عباس حسن : النّحو الوافي ، ج1 ، ص 10.

3- إغفال التقويم والتطبيقات

يلاحظ على طريقة عباس حسن في معالجة المسائل أنّها أغفلت جانب التقويم ونشاط التطبيقات ، ولو أنّه أدرج في نهاية كلّ باب بعض التمارين التي يقيس بها المتعلّم مدى تحصيله للمادة النّحويّة وقدرته على توظيفها واستثمارها في إنتاجه الكتابي لكانت الفائدة أكبر ، لأنّ التطبيقات تنقل المتعلّم من المجال النظري إلى مجال الممارسة الفعليّة للّغة ، فلم يكن غريباً أن يعيب ابن خلدون على النّحاة تركيزهم على التعليل والمنطق وغفلتهم عن الاهتمام بجانب الممارسة والمران عند المتعلّم ، فينتقد هذا المنهج قائلا: "فأصبحت صناعة العربية كأنّها من جملة قوانين المنطق العقليّة أو الجدل. وبعدت عن مناحي اللّسان وملكته ؛ وأفاد ذلك حملتها في هذه الأمصار وآفاقها البعد عن الملكة بالكليّة، وكأنّهم لا ينظرون في كلام العرب، وما ذلك إلاّ لعدولهم عن البحث في شواهد اللّسان وتراكيبه وتمييز أساليبه، وغفلتهم عن المران في ذلك للمتعلّم؛ فهو أحسن ما تفيده الملكة في اللّسان ؛ وتلك القوانين إنّما هي وسائل للتعليم"[1].

1 - ابن خلدون عبد الرحمن : مقدمة ابن خلدون ، ج2 ، ص 386.

ويعلّق رابح بومعزة على هذا الكلام لابن خلدون بقوله : " إنّ العيب ليس في معرفة قوانين وقواعد الانتحاء ، وإنّما العيب في إغفال عنصر الممارسة والمران على تلك القواعد ، لأنّ الكفاية لا تتبيّن ، ولا يصدق وجودها إلاّ من خلال شتّى الممارسات الفعليّة"[1].

ويرجع هذا الباحثُ عجز استيعاب المتعلّمين وضعف أدائهم اللّغوي إلى سببين : فأمّا السبب الأول فهو عدم تحقيق الانغماس اللّغوي الكافي ، وأمّا السبب الثاني – وهو الذي يهمّنا هنا– فهو إغفال عامل " التصحيح الارتجاعي"، الذي يتحقّق بفضل التقويم وإدخال المعارف النّظريّة المكتسبة حيّز التنفيذ والتطبيق والممارسة ، فيقول : " فالدرس حين يتخذ مسارا واحداً (ذهاب بلا إياب) ينعدم دور المتعلّم . واستيعاب المتعلمين صور الجملة أو الوحدة الإسناديّة يعاني نوعا من العنت يمكن إرجاع سببه إلى ما يلي :

أ– عدم تحقيق الانغماس اللّغوي الكافي وهو ما يؤدي إلى الخلل في العمليّة التعلّميّة.

ب– عدم وجود أهمّ عنصر من العناصر المحقِّقة الإفادةَ والمردوديّة في العمليّة التعلّميّة وهو "التصحيح الارتجاعي" فنادرا ما يطرح هذا المفهوم التربويّ على الرغم من أهميته في العمليّة التعلّميّة"[2].

وهذا رأي سديد ؛ ذلك أنّ إجراءً من هذا القبيل من شأنه أن يتيح للمتعلّم أن يقوم بتقويم ذاتيٍّ يساعده على قياس مدى تحسّن تعلّمه واستيعابه ويشخّص المشكلات التي تعيق عمليّة التعلّم تلك ، ومن ثمّ يسعى لإيجاد العلاج والحلول للنقائص التي يقف عليها.

ولما كان النّحو هو الانتحاء ومحاكاة العرب في طريقة كلامها ، فإنّ تعليم قواعد النّحو ليس غاية في حدّ ذاته ، بل هو وسيلة لتعلّم اللّغة وتقويم اللّسان ، ويشير ابن خلدون إلى هذه الحقيقة فيقول: "ملكة هذا اللّسان غير صناعة العربيّة ومستغنيّة عنها في التعليم والسبب في ذلك أنّ صناعة العربيّة إنّما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة. فهو علم بكيفيّة، لا نفس كيفيّة. فليست نفس الملكة، إنّما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علماً، ولا يحكمها عملاً"[3].

---

1 – رابح بومعزة : تيسير تعليميّة النّحو رؤية في أساليب تطوير العمليّة التعليميّة من منظور النّظريّة اللّغويّة ، ص 155.

2 – رابح بومعزة : تيسير تعليميّة النّحو رؤية في أساليب تطوير العمليّة التعليميّة من منظور النّظريّة اللّغويّة ، ص 152.

3 – ابن خلدون عبد الرحمّن محمد : مقدمة ابن خلدون، ، ج2 ، ص385

ومن هنا يتبيّن لنا أنّ معرفة المتعلّم للقاعدة النّحوية غير كافيّة لتقويّة ملكته اللّغويّة ولا لعصمة لسانه من الخطأ ما لم تتحوّل هذه المعرفة إلى مهارة ، ولا يتحقق ذلك إلاّ بكثرة الممارسة والمران ، وبناءً على ذلك تتأكّد أمامنا أهميّة التطبيقات وتكثيف التمارين في إكساب المتعلّم مهارة الأداء اللّغوي بالكفاءة المطلوبة.

الملاحق

1- ملحق الشواهد القرآنيّة

2- ملحق الأحاديث

3- الأشعار

1- ملحق الشواهد القرآنيّة

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلى قُلُوبِهِمْ وَعَلى سَمْعِهِمْ وَعَلى أَبْصارِهِمْ غِشاوَةٌ ﴾	7	190
﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾	91	74
﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُم﴾	249	193-192-87
﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾	260	122
﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً﴾	274	122
سورة النّساء		
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً﴾	10	122
﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ﴾	171	190
﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾	176	78
سورة المائدة		
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾	69	192-85-48
﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾	71	88
﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ﴾	115	84
سورة الأنعام		
﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	48	87
﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾	153	74
﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾	154	85

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأعراف		
﴿ وقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾	21	85
سورة التوبة		
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	6	194 -54
سورة يوسف		
﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾	20	85
﴿واسأل القرية﴾	82	69
سورة إبراهيم		
﴿ أَفِي اللّهِ شَكٌّ ﴾	10	26
سورة النحل		
﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾	30	190
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾	124	183
سورة الكهف		
﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	96	78
﴿لا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً﴾	108	188 - 84
سورة الأنبياء		
﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾	3	88
﴿ وَأَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾	56	85
﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾	92	74
سورة النّور		
﴿وَلا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا، رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾	2	188-84-72
﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾	40	48

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفرقان		
﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾	68و69	182
سورة السّجدة		
﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾	16	122
سورة الأحزاب		
﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾	56	86-85
سورة سبأ		
﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ ﴾	28	87
﴿ لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾	31	177
سورة الصافات		
﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾	102	188-84-72
سورة القمر		
﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾	49	163
سورة الفتح		
﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً، لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾	1	175
سورة نوح		
﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً﴾	8	122
سورة الطارق		
﴿ إنّه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر ﴾	8و9	72

2-ملحق الأحاديث

الحديث أوالأثر	الصفحة
- " الدينُ النّصيحة"	18
-"من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة، إلاّ امرأةٌ، أو مسافرٌ، أو مريضٌ"	87 - 94
-"فتفرّقوا كلّهم إلاّ قتادة "	87 – 94
-"هل أنتم تاركو - لي - صاحبي"	93
-"من يَقُمْ ليلة القدر إيمانا واحتسابا غُفِرَ له"	94
-"إنّ أبا بكر رجلٌ أَسِيفٌ؛ متى يَقُمْ مقامك رقَّ"	94
-"لا تدخلوا الجنّة حتّى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تَحَابُّوا"	94
-"كما تكونوا يولَّى عليكم"	95
-"كُنَّا نكري الأرض بالنّاحية، منها مسمى لسيّد الأرض، قال فممّا يصاب ذلك وتسلم الأرض، وممّا تصاب الأرض ويسلم ذلك".	95
-"إنّ رسول الله كان ممّا يقول لأصحابه: "من رأى منكم رؤيا فليقُصَّها أَعْبُرْهَا له".	95
-"كنّا إذا صلَّينا خلْفَ رسولِ الله ممّا نحبُّ أنْ نكونَ عن يمينه"	
- " إنّ من أشدّ النّاس عذابا يوم القيامة المصوِّرون".	95
-"إِنَّ الْعجْبَ ليَأكل الحسنات كما تَأكلُ النّارُ الحطبَ"	95
-" إذا هلك كِسْرِى فلا كسرَى بعده، وإذا هَلَك قَيْصَرُ فلا قيصرَ بعده"	183
- قضيّةٌ ولا أباحسن لها.	194
	194

3- الأشعار

البيت	البحر	القائل	الصفحة
الباء			
فَمَنْ يَكُ أَمْسَى في المدينةِ رحلُه فإنّي وقيّارٌ بها لغريبُ	الطويل	ضابئ البرجمي	86،48
يا هندُ دعوةَ صبٍّ دائم دنف [مُنِّي بوصلٍ وإلاَّ مات أو كربا]	البسيط	مجهول	77
الجيم			
كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالهن بنا أَوَاخرِ الميسِ أصواتُ الفراريجِ	البسيط	ذو الرّمة	182،100
الحاء			
إذا غيَّرَ النأيُ المحبّينَ لم يكَدْ رسيسُ الهوى من حبِّ ميّةَ يبرحُ	الطويل	ذو الرّمة	48
الدّال			
ألَمْ يأتيكَ والأَنباءُ تنْمي بما لاقَتْ لبونُ بني زياد	الوافر	قيس بن زهير	102
إنّ الكريم ليُخْفِي عنك عُسْرَته حتىّ تراه غنيًّا وهو مجهودُ	البسيط	بشار بن برد	183
الراء			
أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي وهل بدارة يا للنّاس مِنْ عار	البسيط	سالم بن دارة	74
وِفَاقُ كَعبُ بُجَيرٍ مُنقِذٌ لَكَ مِن تَعجِيلِ تَهْلُكَةٍ والخُلدِ فِي سَقَرا	البسيط	بجير بن زهير	101
لَنِعمَ الفَتى تَعشو إِلى ضَوءِ نارِهِ طَريفُ بنُ مالٍ لَيلَةَ الجوعِ وَالخَصرِ	الطويل	امرؤ القيس	102
العين			
إنّما النَّحوُ قياسٌ يُتّبع وبه في كلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَع	الرمل	الكسائي	107
الفاء			
تَسقي اِمتِياحاً نَدى المِسواكِ ريقَتَها كَما تَضَمَّنَ ماءَ المزنَةِ الرَصَفُ	البسيط	جرير	101
نَحنُ بِما عِندَنا وَأَنتَ بِما عِندَكَ راضٍ وَالرَأيُ مُختَلِفُ	المنسرح	قيس بن الخطيم	190
القاف			
يا للرجالِ لقَومٍ عزَّ جانِبُهُم واستلهَمُوا المجدَ من أصْلٍ وأعْراقِ	البسيط	مجهول	76
وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق	الوافر	بشر الأسدي	86

الكاف

يا دارُ بين النقا والحزْن ما صَنعتْ يدُ النوى بالألى كانوا أهاليك	البسيط	مجهول	76

اللام

كما خطَّ الكتاب بكفٍّ يومًا يهوديٍّ يقارب أو يزيلُ	الوافر	أبو حيّة النميري	100
لميّةَ موحشًا طللُ [يلوح كأنّه خلل] م	. الوافر	كثيّر عزة	75
فلو أنَّ ما أسعى لأَدْنى معيشةٍ كفاني ولم أطْلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ	الطويل	امرؤ القيس	62
المنُّ للذمّ داعٍ بالعطاءِ فلا تمننْ فتلفَى بلا حمدٍ ولا مالِ	البسيط	مجهول	72
وهذا رِدائي عندَه يستعيره ليسلبني حقّي، أَمالِ بنَ حَنْظَلِ	الطويل	الأسود بن يعفر	102

الميم

وَلَكِنَّ عَدلاً لَو سَبَبتُ وَسَبَّني بَنو عَبدِ شَمسٍ مِن مَنافٍ وَهاشِمِ	الطويل	الفرزدق	78
هما أخوا في الحرب من لا أخا له إذا خاف يومًا نبوة ودعاهما	الطويل	مجهول	101
ولئن حلفتُ على يديك لأحلفَنْ بيمينِ أصدقَ من يمينك مقسمِ	الكامل	الفرزدق	101
سلامُ الله يا "مطرٌ" عليها وليس عليك يا "مطرُ" السّلامُ	الوافر	الأحوص	103
الْبَغْيُ يصْرَعُ أَهْلَهُ وَالظلمُ مَرتَعُهُ وخِيم م	.الكامل	يزيد بن الحكم	161

النون

وبعضُ الحلمِ عندَ الجَهْلِ – للذلّة – إذْعَانُ م	. الوافر	الفند الزمّاني	72،99،84

خاتمة:

وفي ختام البحث أعرض إلى أهمّ النتائج التي تمّ التوصّل إليها:

1- لقد وقف عبّاس حسن موقفاً وسطاً بين المحافظين والمجدّدين إزاء قضية تيسير النّحو العربيّ ، فهو يدافع عن التراث النّحوي ويثمّن جهود الأسلاف وفضلهم ، ويقرّ في الوقت نفسه بالحاجة إلى التيسير وتطهير النّحو ممّا علق به من شوائب .

2- يتميّز موقف عبّاس حسن من نظرية العامل بالاعتدال والإنصاف ، فهو وإن رأى فيها جانبا معيبا يتمثّل في تحكّم العامل في المتكلّم إلاّ أنّه لم يدعُ إلى إلغائها ، بل نجده ينوّه بها ويعتقد أنّها تقوم على أساس تربويّ صحيح يساعد على تعليم اللّغة وتيسير قواعدها.

3- يتبنّى عبّاس حسن في مسألة الاحتجاج بكلام العرب قرار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الذي يحدّد العرب الذين يوثق بعربيّتهم ، ويستشهد بكلامهم ، على أنّهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع للهجرة .

4- دعا إلى اختيار لغة القرآن الكريم لتكونَ المثلَ اللّغوي البلاغي الأسمى الذي تستنبط منه القواعد النّحويّة.

5- يعدّ عبّاس حسن من الذين دعوا إلى الأخذ بالمطّرد والقياس عليه ، وعدم الاقتصار على المسموع وحده ، واعتبر أنّ هذا الاتجاه أمر يفرضه واجب الحرص على اللّغة العربيّة والنهوض بها ، وأثار مشكلة عدم تحديد المعنى الدقيق لمصطلح "المطّرد" الذي يتحقق القياس عليه ، إلى جانب غموض مسألة القلّة والكثرة .

6- يرى عبّاس حسن أنّ القياس اللّغوي ليس إلاّ محاكاة العرب في كلامهم ، والتزام طرائقهم في فنون القول ، وينكر على كثير من النّحاة ما ذهبوا إليه من تعقيد وإسراف في هذا الشأن ، بينما يبدو الأمر – في نظره – سهلا لا يتطلب عناءً ولا تعقيداً.

7- يتّجه عبّاس حسن إلى رفض الخلاف وإنكار التمييز بين البصريين والكوفيين وما يتبع ذلك من ترجيح لآراء البصريين باعتبار أنّهم (هم الجمهور) ، فكان منهجه يقوم على انتخاب الآراء النّحويّة الميسّرة.

8- يظهر عبّاس حسن متأثرا بابن مضاء القرطبي في مسألة التعليل فيدعو إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث ، وإلى الفرار من العلّل الزائفة ، ويقول إنّ التعليل الحقّ ليس إلاّ المطابقة للكلام العربيّ الناصع ، والسّماع عن العرب الفصحاء ومحاكاتهم .

9- يعدّ كتاب "النّحو الوافي" أكبر وأهمّ كتب النّحو في العصر الحديث ، ومن أهم خصائصه ومزاياه :

- التمييز بين فئتين مستهدفتين في تقديم المسائل النّحوية ؛ مع مراعاة مستوى كلّ فئة ، الفئة الأولى : هم طلبة الدراسات النّحويّة والصرفيّة ومناهجها بالجامعات ، والفئة الثانيّة : هم الأساتذة والمتخصصون.

- اعتماده في ترتيب الأبواب النّحويّة ترتيب ألفيّة ابن مالك ، وإجراء بعض التعديل أحيانا ، والتقديم والتأخير في أبيات الباب و المسألة الواحدة.

- الاستغناء عن كثير من الشواهد القديمة ، والتمثيل بشعر المولّدين والمعاصرين ، واختيار أمثلة واضحة.

- تنويع الطرائق التربويّة ، وعرض المادة النّحويّة عرضا حديثا شائقا.

وممّا ينبغي أن ننتبه إليه في موضوع تيسير النّحو هو ضرورة التمييز بين النّحو العلمي والنّحو التعليمي ، على أن نوجّه جهودنا إلى تيسير النّحو التعليميّ ، والبحث عن الطرائق المثلى لتعليم اللّغة العربيّة وقواعدها .

وأقترح أن يكون كتاب "النّحو الوافي" مرجعا أساسيّا تعتمده الهيئات الوصيّة القائمة على التعليم في تدريس قواعد اللّغة العربيّة.

وختاما أرجو أن أكون قد وفّقتُ في هذا البحث ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

المصادر والمراجع

أولا :

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

ثانيّاً :

1- إبراهيم مصطفى: إحياء النّحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1937م.

2-أحمد عبد الستّار الجواري: نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1984م.

3- الأستراباذي رضي الدين: شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي،ط2 ، 1996 م .

4- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،دار الكتب العلمية ، بيروت، 1998م

5- امرؤ القيس: ديوان امرئ القيس بشرح محمد بن ابراهيم بن محمد الحضرمي،تح:أنور أبو سويلم ومحمد المهروط ، دار عمّار، عمان،1991م .

6-البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي:الجامع المسند الصحيح من أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير اليمامة،بيروت ، ط3، 1987م.

7- ـ : الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، تح : محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ، 2001م .

8- أبو البركات الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريّة، دمشق،1957.

9- ـ: الإنصاف في مسائل الخلاف ، تح:محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2003 .

10- ـ: لمع الأدلة في أصول النحو، تح:سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريّة،1957.

11- بشار بن برد : ديوان بشار بن برد ، شرح محمد الطاهر بن عاشور ، تح: محمد شوقي أمين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1957م .

12-بشر بن أبي خازم الأسدي: الديوان ، تح:عزّة حسن، مطبوعات مديريّة إحياء التراث القديم، دمشق، 1960م.
13- البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين : شعب الإيمان ، تح :محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة ، 1989م .
14- تمّام حسّان: الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النّحو- فقه اللّغة- البلاغة ، عالم الكتب، القاهرة، 2009.
15- .: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة،ط6، 2009م .
16- الجاحظ عمرو بن بحر بن محبوب : الحيوان ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط2 ، 1965م .
17- .: رسائل الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1979م.
18- الجرجاني الشريف محمد بن علي: التعريفات،تح: محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة، القاهرة ،(دت).
19- الجرجاني عبدالقاهر: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ، القاهرة، ط3، 1992م.
20- جرير بن عطيّة : ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ،تح : نعمان محمد احمد طه ، دار المعارف ، القاهرة ، ط3، 1986.
21- ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص،تح:محمد علي النجار، دار الكتب المصريّة،ط.2.
22- .: المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم، القاهرة ،1954م .
23- الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد : الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربية ، تح:أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط4، 1987 م .
24- حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان، 2000م.
25- حسن منديل العكيلي : دراسات نحويّة ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، 2012م .
26- ـ : محاولات التيسير النحوي الحديثة،دار الكتب العلميّة، بيروت، 2012م.

27- خديجة الحديثي :الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1974م

28- .: تيسير النّحو وبحوث أخرى ، منشورات المجمع العلمي ، بغداد ،2007م

29- .: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981.

30- ابن خلدون عبد الرحمّن : مقدمة ابن خلدون، تح: محمد عبد الله الدرويش ، دار يعرب ، دمشق ، 2004م .

31- ذو الرمة: ديوان ذي الرّمة ، تح:أحمد حسن بسج،دار الكتب العلميّة ، بيروت،1995م

32- رابح بومعزة : تيسير تعليميّة النّحو رؤية في أساليب تطوير العمليّة التعليميّة من منظور النّظريّة اللّغويّة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2009م .

33- الزجاجي أبو القاسم: الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس ، بيروت، ط3، 1979م .

34- السراج أبو بكر محمد: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط3، 1996م.

35- سعيد الأفغاني: في أصول النّحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، 1994.

36- سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1988.

37- السيوطي جلال الدين : بغية الوعاة ،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر، القاهرة، ط.2 ،1979م .

38- . : همع الهوامع في جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، 1989 م .

39- .: الاقتراح في علم أصول النّحو،تح: عبد الفتاح مصطفى خليل،مكتبة الآداب، القاهرة،ط5 ، 2013 .

40- . : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1998م

41- شوقي المعرّي : قراءات معاصرة في تيسير النّحو العربيّ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ن 2006م .

42- شوقي ضيف : تجديد النّحو ، دار المعارف ، القاهرة ، ط6 ، (د.ت).

43- ـ : تيسير النّحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2 ، (د.ت) .

44- صلاح الدين الزعبلاوي : مع النّحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللّغة وأسرارها ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1992م .

45- عباس حسن : اللّغة والنّحو بين القديم والحديث ، دار المعارف ، القاهرة، ط2،(د.ت).

46- ـ : المتنبي وشوقي دراسة ونقد وموازنة ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة، 1951م.

47- ـ : النّحو الوافي ، دار المعارف ، القاهرة، ط3 ،(د.ت).

48- عبد القادر المهيري : نظرات في التراث اللغوي العربي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1993م .

49- عبد الكريم خليفة: تيسير العربيّة بين القديم والحديث،منشورات مجمع اللّغة العربيّة الأردني، عمان، 1986م.

50- عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النّحو العربيّ دراسة نقديّة، دار القلم، الكويت، 1985م.

51- العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي،1986 م .

52- علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي ، دار غريب ، القاهرة ، 2007م.

53- الفرّاء أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله: معاني القرآن، تح:أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط3 ، 1983م .

54- الفرزدق: ديوان الفرزدق، تح:علي فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت ،1987م .

55- القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف : إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربيّ ، القاهرة، 1982 م.

56- قيس بن الخطيم : ديوان قيس بن الخطيم ، تح: ناصر الدين الأسد ، دار صادر، بيروت ، (دت)

57-كاصد ياسر اليزيدي : دراسات نقديّة في اللّغة والنّحو ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان ، 2003م .

58-ابن مالك:شرح تسهيل الفوائد، تح:عبد الرحمن السيّد و محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م .

59- مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: المعجم الوسيط ، دار الدعوة ، القاهرة ، ط2 ، 1972م
60- محمد الخضر حسين: القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية، القاهرة، 1933م.
61- محمد خير الحلواني: أصول النّحو العربي، الأطلسي، الرباط، ط2، 1983.
62- محمد خير رمضان يوسف: تتمّة الأعلام للزركلي، دار ابن حزم، بيروت،ط2، 2002م.
63-محمد عيد :قضايا معاصرة في الدراسات اللّغويّة والأدبيّة ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1989م
64- .: أصول النحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث ، عالم الكتب ، القاهرة ،1989م.
65- محمد محمود الطناحي: في اللغة والأدب دراسات وبحوث ،دار الغرب الإسلامي ، 2002م
66- ابن مضاء القرطبي : الردّ على النّحاة ، تح:شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة،ط.2 ، (دت).
67- . : الرّد عَلى النّحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، 1979 .
68- ابن منظور: لسان العرب،تح : عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف، القاهرة ، (دت).
69- مهدي المخزومي:في النحو العربيّ نقد وتوجيه ،دار الرائد العربيّ ، بيروت، ط1986،2م
70- النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب : المجتبى من السنن ، تح: عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط2 ، 1986م.
71- ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصريّة ، بيروت،2013م.
72- .: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، (دت) .
73- ابن الوراق محمد بن عبد الله: علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد ، الرياض ،1999م.
74- وليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النّحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي ، إربد ، ط2 ، 2014م .
75- ابن يعيش محمد بن علي: شرح المفصل للزمخشري، تح:إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،2001 م.

ثالثاً: الرسائل الجامعيّة :

1- توفيق بن زايد محمد الفهمي: الرأي الكوفي في الفكر النحوي عند عبّاس حسن في كتابه النّحو الوافي ، (**رسالة ماجستير**)، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة ، 2011م .

2- عبد الله بن حمد بن عبد الله الحسين : تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي دراسة وتقويم ، (**رسالة دكتوراه**)، جامعة أم القرى ، مكة ، 2012م .

رابعاً: الدوريات:

1- إبراهيم أدهم الدمرداش: في رثاء الأستاذ النحويّ "عباس حسن"، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة)، القاهرة ، ج45 ،1980م.

2- إبراهيم مدكور: في تأبين المرحوم الأستاذ عباس حسن، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة) ،القاهرة ، ج45 ، 1980م

3- أحمد عبد الستار الجواري:رأي في تيسير تعليم النّحو،(مجلة مجمع اللّغة العربيّة) ،القاهرة ،ج1984،53م.

4- أحمد عمّار:الأستاذ عباس حسن، (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة) القاهرة ،ج22 ،1967.

5- أحمد مكي الأنصاري :نظريّة النّحو القرآني نشأتها وتطوّرها وتكوينها، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة)، القاهرة ، ج57 ، نوفمبر 1985م .

6- عباس حسن : كلمة الأستاذ عباس حسن ، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة) ، القاهرة، ج.33، 1974م .

7- . : كلمة الأستاذ عباس حسن ، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة)، القاهرة، ج.34 ، نوفمبر 1974م

8- . : كلمة الأستاذ عباس حسن في استقبال الأستاذ علي السباعي، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة) ، القاهرة، ج.30، 1972م .

9- . : كلمة الأستاذ عباس حسن في استقبال الأستاذ علي السيد الجندي، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة)، القاهرة ،ج25 ،1969م.

10- عبد الحميد السيّد:نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب،(مجلة جامعة دمشق) ، مج18، ع(3و4)،2002م.
11- عدنان الخطيب: فقيد العربيّة الأستاذ عباس حسن،(مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردني) ، العدد المزدوج5 - 6 ،1979م.
12- علي النجدي ناصف : كلمة الأستاذ علي النجدي ناصف، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة) ،القاهرة، ج.45،1980م،
13- عيسى متقي زاده : دراسة المحاولات التيسيريّة في النّحو العربيّ عند المحدثين ، (مجلة اللّغة العربيّة و آدابها)، جامعة طهران ، ع11 ، 2010-2011م .
14- غانم قدوري الحمد :منهج التأليف النحويّ عرض ومناقشة (مجلة آفاق الثقافة والتراث)، دبيّ ، ع44 ، ديسمبر 2003 م.
15- مبارك عبد القادر:المصطلح النّحوي بين الاختلاف والمرونة ،(مجلة الآداب والعلوم الإنسانيّة) ، جامعة سيدي بلعباس ، ع.8، 2010 م .
16- محمد الخضر حسين:الاستشهاد بالحديث في اللّغة، (مجلة مجمع اللّغة العربية) ، القاهرة ،ج3،1937م.
17- محمد صاري : تيسير النّحو: ترف أم ضرورة؟(مجلة الدراسات اللغوية)، الرياض ، مج 3 ، ع2 ،(سبتمبر 2001).
18- محمود أحمد السيّد ، من مواضع تيسير تعليم النحو وحلول مقترحة،(بحوث مؤتمر تيسير النّحو)، مجمع اللّغة العربية، دمشق،2002م.

– فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

الإهداء ..... أ

الشكر ..... ب

المقدمة

..... ت

مدخل : دواعي تيسي النّحو 1

الفصل الأول: عباس حسن و"النحو الوافي"..... 22

المبحث الأول : ترجمته ومرجعياته 23

المبحث الثاني : التعريف بكتاب "النحو الوافي"..... 39

الفصل الثاني: موقف عباس حسن من الأصول النّحويّة 52

المبحث الأول : العامل..... 53

المبحث الثاني : السّماع..... 74

الاستشهاد بالقرآن الكريم 76

الاحتجاج بالحديث الشريف 83

الاحتجاج بكلام العرب 90

المبحث الثالث : القياس..... 98

المبحث الرابع : العلّة..... 118

الفصل الثالث : منهج عباس حسن في "النّحو الوافي" 141

المبحث الأول :تبويب الكتاب 142

المبحث الثاني :أسس التيسير عند عباس حسن 159

الملاحق 198

خاتمة 205

المصادر والمراجع..... 207